

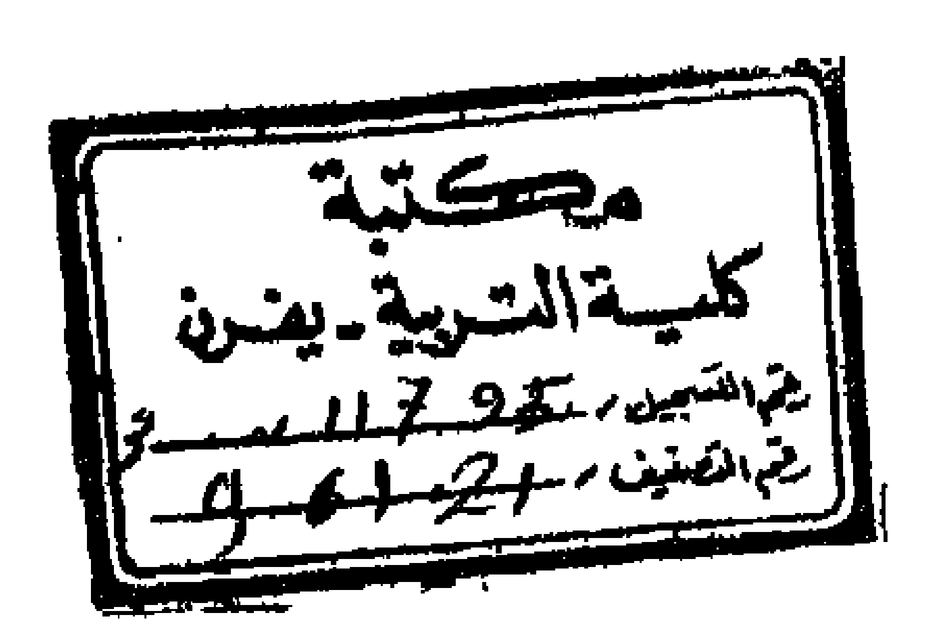
ليبيا

أثناء العهد العثماني الثاني

تأليف
فرانشسكو كورو

تعريب وتقديم
خليفة محمد التليسي

المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان
طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية





ليبيا

أثناء العهد العثماني الثاني

تأليف

فرانشسكو كورو

تعريب وتقديم

خليفة محمد التليسي

المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان
طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

الطبعة الأولى

1971

الطبعة الثانية

1394و.ر ـ 1984م

ترجمة لكتاب :

SETTANTASEI ANNI DI DOMINAZIONE TURCA IN LIBIA (1835-1911)

تأليف :

FRANCESCO CORO

منشورات :

STABILIMENTO POLIGRAFICO EDITORIALE
PLINIO MAGGI - TRIPOLI



تقديم

يتناول هذا الكتاب، بطريقة موجزة، فترة هامة من التاريخ الليبي الحديث، وهي الفترة التي عرفت باسم العهد العثماني الثاني، والتي امتدت في حساب الزمن 76 عاماً.

وقد ظلّت هذه الفترة، على قربها التاريخي، ملفوفة بالغموض. ولم تنل من اهتمام الباحثين حظاً يساعد على إلقاء الأضواء عليها، وكشف ملامحها والتيارات السائدة فيها والأوضاع العامّة بالبلاد في ظلّ السيادة العثمانية.

وما من شك، في أن هذا الكتاب الصغير، قد مثل أثناء صدوره مساهمة طيِّبة في التعريف بذلك العهد، وكان من الدراسات الأولى التي خاضت مجاهل هذه الفترة التي ظلّت بعيدة عن متناول الباحثين.

وما من شك أيضاً في أن هذا الكتاب، يمثل وجهة النظر الإيطالية إلى تلك الفترة، إذ تبرز فيه الأوضاع في بعض الأحيان بالمظهر المبرِّر للاحتلال وسيادة القوى الأجنبية. إلا أن الإنصاف يحتم علينا الاعتراف بالجهد المبذول في هذه الدراسة الموجزة وأن كثيراً من الوقائع التي ذكرها المؤلف هي وقائع

تاريخية ثابتة. ولم يستطع المؤلف رغم كل الاعتبارات إلا أن يخضع لشرف البحث العلمي فيسجل بإنصاف ما تحقق في أواخر هذا العهد من مبادرات في تحقيق النهضة العلمية والصحفية في البلاد وأن ينوّه بتقدير ببعض إنجازات الولاة الناجحين من أمثال نامق باشا وأحمد راسم ورجب باشا.

وقد قصَّ علينا المؤلف نفسه في مقدمته، ظروف تأليف هذا الكتاب الذي قصد به إعطاء فكرة عامَّة عن الأعمال المدنية والاقتصادية التي قامت بها الدولة العثمانية في ليبيا.

وقد قسِّم الكتاب إلى فصول تناولت بالدراسة: السكان والنظام الإداري وشؤون العدل والاقتصاد والزراعة والتجارة والمواصلات والتعليم والنظام العسكري والصحافة وغيرها - كما قدم عرضاً موجزاً للنشاط الخاص بالكشف الجغرافي في هذه المرحلة التي شهدت نشاطاً ملحوظاً في هذا المجال رغم ما قيل عن العراقيل التي كانت تضعها الحكومة في سبيل ذلك، وما اتسمت به سياستها من حذر وحيطة.

ويقدم المؤلف كتابه دون مبالغة في شأنه، أو تضخيم من قيمته، فيقول:

«يجمع هذا الكتيب بين دفتيه ما تناثر من مؤلفات ومراجع مختلفة ورحلات وتقارير قنصلية ومذكرات وذكريات، وهو بذلك يؤلف مرجعاً سهلاً بسيطاً للدارسين الذين سيكون بوسعهم - إذا اقتضى الحال - الرجوع إلى المصادر الكبيرة التي رجعت إليها والتي أثبتها في نهاية الكتاب».

وقد تعرض هذا الكتاب، لما يتعرَّض له كل كتاب يغمره النسيان أو يختفي من التداول. ولا بدَّ للباحث أن يكتشف القرابة الواضحة بين هذا الكتاب والكتاب الذي ألَّفه باللغة الانجليزية الميجر كاكيا، ونقله يوسف العسلي إلى العربية بعنوان: (ليبيا في العهد العثماني الثاني)(*).

(*) Cachia Antony J.
Libia Under The Second Ottoman Occupation 1835-1911, Tripoli-Government Press 1945.

ومؤلف هذا الكتاب فرانشسكو كورو، أحد الضباط الإيطاليين العاملين بليبيا، وقد لعب دوراً هاماً تحت قيادة غراتسياني أثناء الحملة الاستعمارية الثانية التي قادها غراتسياني ضدَّ المناطق الغربية والجبلية بطرابلس الغرب سنة 1922. وقد قام كورو باحتلال نالوت (6 يوليو 1922) وشارك في كافة مراحل هذه الحملة، كما لعب دوراً رئيسياً في المكيدة التي حيكت ضدَّ خليفة بن عسكر والتي أدَّت إلى القبض عليه وإعدامه، وقد أشار إلى ذلك غراتسياني في كتابه: (نحو فزان).

وقد عرف هذا الضابط باهتماماته الثقافية والأدبية، وشغل فيما يبدو، بعض المناصب الإعلامية، عند استتباب الأمر لإيطاليا في ليبيا. ونشر عدَّة دراسات وكراسات تناولت بالخصوص بعض الدراسات التاريخية، نذكر منها دراساته عن المستعمرات الزراعية الرومانية بجبل نفوسة، ودراسته الطوبوغرافية للطريق الرومانية من بسيدا (زوارة) إلى لبدة، وأنواع الصيد القديم بطرابلس الغرب، وغدامس كما رأيتها في سنة 1924، والطريق الرومانية من نالوت إلى غدامس والطريق الرومانية من الزنتان إلى مزدة، ويبدو أنه كان ينوي نشرها كلها في كتاب جامع، بعنوان (الطرق الرومانية في ليبيا الغربية) كما يتضح لنا من الكشف الذي قدَّمه بأعماله الثقافية.

كما نشرت له دراسات متفرقة أخرى في مجلات تاريخية وسياسية مختلفة، وبعضها يتصل بتاريخ ليبيا الحديث وشخصية سليمان باشا الباروني.

وله أيضاً بعض الأعمال الأدبية المستوحاة ـ على حد زعمه ـ من البيئة الليبية من قصص قصيرة وروايات طويلة ولكنَّها لا تبلغ شيئاً من المستوى الذي يجعلها ذات قيمة أدبية أو شأن فني خطير. وهي لا تعدو أن تكون انطباعات ساذجة عن الحياة المحلية أو تصويراً سطحياً لبعض المغامرات المستوحاة من طبيعة حياة الجندية.

كما كان يعد العدّة لنشر بعض المؤلفات الأخرى، ذكر منها:

(تقارير ووثائق مختلفة حول تاريخ طرابلس الغرب جمعت من أرشيف البندقية)، (في جزئين) ودراسة أخرى عن (العلاقة بين البحرية الطرابلسية والبندقية في البحر الأبيض المتوسط خلال الفترة الواقعة بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر)، ثم دراسة أخرى بعنوان (طرائف تاريخية عن طرابلس القديمة).

ولا يبدو لنا، أن هذه الدراسات قد نشرت، وهي على كل حال تمثل نوعاً من اهتمامات هذا الضابط التي حفظت لنا الجانب الأسلم من شخصيته وجهده الذي يمكن أن ينفع الناس ويفيد الثقافة.

وهو الجانب الذي أغرانا بنقل هذا الكتاب الذي توخينا في ترجمته مجاراة أسلوب المؤلف في بساطته وتركيزه.

طرابلس 20 - 6 - 1971

خليفة محمد التليسي

مقدمة المؤلف

في شهر مارس من عام 1937، نشرت في شكل كراسات وخلاصات صحفية، تحت إشراف حكومة ليبيا، مجموعة من الدراسات المتعلِّقة بكافة فروع الاقتصاد الليبي، قام بإعدادها كتّاب متخصصون في مختلف الموضوعات التي تناولتها هذه الكراسات بالبحث والدراسة.

وكنت من بين الذين كلَّفهم المارشال بالبو، الحاكم العام لليبيا، بدراسة ومعالجة الموضوع التالي: (كيف كانت ليبيا من الوجهة المدنية والاقتصادية قبل الاحتلال الإيطالي).

وقد قمت طبقاً للتوجيهات التي صدرت إليَّ بإنجاز المهمة بكل ما تقتضيه الإرادة الصادقة والالتزام التام بالدراسة والبحث.

والآن، وقد نفدت تلك الكراسة فقد رأيت من المناسب، بناء على رغبة الكثيرين، وبعد الاتفاق مع الناشر بلينيو ماجي، أن أعيد طبع ما نشر في ذلك الملف، وأن أجمعه في كتيب صغير، منتهزاً الفرصة لإجراء بعض

التعديلات والإضافات التي من شأنها أن تظهر هذا العمل أكثر كمالاً.

وقد رأيت من الملائم أن أغيِّر العنوان السابق، بالعنوان الذي يبدو على غلاف هذه الطبعة (ستة وسبعون عاماً من السيطرة التركية بليبيا 1835 - 1911).

والكتاب يلخِّص كل ما يتعلَّق بالأعمال المدنية والاقتصادية التي قامت بها الدولة العثمانية في ليبيا، أثناء فترة حكمها للبلاد.

وهكذا، فإن هذه الدراسة، بعد أن تقدم لمحة تاريخية موجزة وبعض المعلومات عن السكان والدين والعنصر الأوروبي، تعرض للإدارة التركية والنظام السياسي في البلاد، وشؤون العدل والاقتصاد والزراعة والتجارة والمواصلات والتعليم والنظام العسكري والصحافة وغيرها من الموضوعات، مثل الرحَّالين والباحثين الذين زاروا ليبيا أثناء العهد العثماني.

وهكذا، يجمع هذا الكتيب، بين دفتيه، ما تناثر في مؤلفات ومراجع مختلفة ورحلات وتقارير قنصلية ومذكرات وذكريات، وهو بذلك يؤلف مرجعاً يسيراً بسيطاً للدارسين الذين سيكون في وسعهم - إذا اقتضى الحال - الرجوع إلى المصادر الكبيرة التي رجعت إليها والتي أثبتها في نهاية الكتاب، وهي تعالج كل موضوع من الموضوعات بإسهاب أكثر.

ف. ك.

الفَصْـــلُ الأوّل

لمحة تاريخية قصيرة

ما يزال أصل الشعب الذي سكن إفريقيا الشمالية، من خليج سرت الكبير حتى الأطلسي، ملفوفاً بالأسطورة محفوفاً بالغموض. وتتحدَّث أقدم المعلومات المتوافرة لدينا عن أقوام ليبيين، أي أولئك الأقوام الذين اضطرَّ اليونانيون إلى مواجهتهم ومقاومتهم في برقة. ثم حل بعد ذلك اسم البربر محل اسم الليبيين. وقد كان الفينيقيون أول من أقام لهم مستعمرات (أنبوريا) على ساحل طرابلس الغرب، لغايات تجارية محضة. بينما كانت الهجرات اليونانية في برقة قد مثَّلت الاستعمار الأول للبلاد. وهكذا نشأت مراكز ساحلية عديدة، مستقلَّة، انتهت فيما بعد في طرابلس الغرب إلى الخضوع للسيادة القرطاجنية. والقرطاجنيون هم أوَّل من سمى لبدة وأوئيا وصبراتة التي كانت تكوِّن المدن الثلاث (تريبوليس). وبسقوط قرطاجنة وانهيارها، استولى الرومان على إفريقيا الشمالية، وظلُّوا محتفظين بالسيطرة عليها حتى الغزو الوندالي الذي وقع في الأعوام العشرة الأولى من القرن الخامس بعد.

أما في برقة فقد ألَّفت المستعمرات الإغريقية المدن الخمس (بنتابوليس)

التي كانت تقع حدودها مع المدن الثلاث (تريبوليس) عند قوس فيليني (مقطع الكبريت). وكانت تتضمن مدن أبولونيا (سوسة) وقورينا وطلميثة، وتوكرة واسبريديس، وهي المدن التي تمتعت باستقلالها حتى سنة 22 قبل المسيح وهو العهد الذي انتقلت فيه إلى حكم بطالسة مصر، وفي سنة 96 ورثها الرومان تنفيذاً لتوصية (طولوميو ابيوني) Tolomeo Apione.

وبعد روما، سيطرت الامبراطورية البيزنطية على ليبيا حتى الفتح العربي الذي تمَّ في القرن السابع الميلادي. ويستثنى من هذه الفترة بالنسبة لطرابلس المدَّة التي تمتد من 455 إلى 534 من الاحتلال الوندالي حيث تمكَّن في سنة 534 بليزاريوس أحد قادة الإمبراطور جستنيان من استعادة احتلال المنطقة.

وبالفتح العربي الذي تمَّ في 643، وأكثر من ذلك بالهجرة العربية لبني هلال وبني سليم التي تمَّت في أوائل القرن الحادي عشر، أصبح دمار القطر الليبي كاملاً(*).

ومنذ ذلك الحين أصبح تاريخ طرابلس الغرب تاريخاً للصراع بين الأسر المحلية، ومختلف العناصر القبلية المتطلعة إلى السيادة على المنطقة، بينما ظلَّت برقة مدموغة بطابع السيادة الفاطمية ثم المصرية حتى سليمان الكبير (القانوني) الذي يبدأ به عهد السيادة التركية على الشمال الإفريقي.

وقد توالت الأحداث بعد منتصف القرن السادس عشر في ليبيا، وشكَّلت سلسلة متلاحقة من الصراع والقمع، ضد الحكم العثماني في البداية، ثم ضدَّ حكم القرمانليين الذين ارتفعوا إلى السلطة بعد انقلاب دموي قام به مؤسس الأسرة أحمد القرمانلي في سنة 1711. وقد احتفظوا بهذا

(*) هذه من الآراء التي تتردد في كتابات المستشرقين والكتاب الأجانب لتاريخ هذه المنطقة، وهي تعبر عن حقد دفين على العنصر العربي مع علمهم بأن أغلب تلك المدن قد حلَّ بها الانهيار قبل الفتح العربي وانحطَّت عمَّا كان لها من مجد سابق قبل توغل العنصر العربي في المنطقة التي يحق لها بأن تفتخر بأنها قد احتفظت بمدن أثرية كاملة لا يوجد لها مثيل في المراكز الحضارية الأصلية التي لم تمتد إليها أيدي الفتح العربي.

الحكم حتى سنة 1835، وهو التاريخ الذي عادت فيه تركيا إلى حكم ليبيا عملياً على كره من الأهالي وضيق بها. وقد استمر هذا العهد حتى وقوع الاحتلال الإيطالي في أكتوبر 1911. وقد كانت لمدينة طرابلس أحداث مختلفة منذ سنة 1510، مع الدول الأوروبية والنورمان والجمهوريات البحرية الإيطالية. فقد احتلّ في تلك السنة (1510) شارل الخامس الأسباني، مدينة طرابلس وظلّت بيده حتى سنة 1523 حيث تنازل عنها، أثناء انشغاله بالحروب ضدّ فرنسا، إلى هيئة فرسان مالطة التي أجلاها الترك عنها في سنة 1551 بعد معارك عنيفة.

وقد حكم الباشاوات والدايات الذين كانت ترسلهم الآستانة، وتقلّبت بهم وبالبلاد أحداث مختلفة حتى سنة 1711 التي استولى فيها أحمد القرمانللي على السلطة في ليبيا وجعلها وراثية في أبنائه الذين حكموا البلاد حتى سنة 1835، حين تمكّن الأتراك، وفقاً لخطة بارعة من الاستيلاء على المدينة، ثم المنطقة بأسرها، وإزاحة الأسرة القرامانللية عن الحكم. وقد بادرت الدول الأوروبية إلى الاعتراف بهذا التغيير الذي تمّ في شكل الحكم، ولكن فرضه على الأهالي لم يتم بمثل هذه السهولة فقد رفضوا ـ لمدّة طويلة ـ الانصياع لهذا الحكم وقد وقفوا تحت القيادة الحازمة الجريئة للعربي عبد الجليل سيف النصر غومة بن خليفة ضد التوغّل التركي في الدواخل متّخذين موقف المقاومة المسلّحة، وقد أخذ الأول على غرّة وقتل في سنة 1842. وكان من نتائج وفاته خضوع المنطقة الشرقية من طرابلس الغرب وفزان. أما الزعيم الثاني فقد وقع بعد ظروف معقّدة عسيرة، ضحيّة للأتراك أنفسهم. وبموته خضع الجبل كله للأتراك.

وتاريخ الباب العالي بليبيا، بعد هذه الأحداث المتعاقبة، لا يمثل سوى أهميّة نسبية، وليس فيه ما يذكر سوى انتشار السنوسية في برقة خاصة، بينما لم تجد الطريقة من ينضم إليها من طرابلس الغرب سوى بعض الجماعات القليلة من سكان سرت والقبلة وفزان. وعدا ذلك، فإن الأحداث في هذا القطر تقتصر

على محاولة الحكومة التركية بسط سيطرتها على الأماكن النائية من الإقليم مع انتشار النهب والسلب واحتدام الصراع بين القبائل وتجدُّد الفوضى والعصيان من حين إلى آخر بسبب جباية الضرائب التي كان الشعب يضيق بها على الدوام.

وقد احتفظت غات باستقلالها حتى سنة 1872، حيث دعا الزعماء المحليُّون في تلك السنة تركيا إلى حكم المنطقة، خوفاً من قيام فرنسا باحتلالها نتيجة للصراع الدموي الذي نشب في ذلك الوقت بين طوارق أزقر والهجار. غير أن ثورة اشتعلت بها سنة 1886 ضدَّ الأتراك، أدَّت إلى القضاء على الحامية التركية بكاملها. وقد تمكَّن الباب العالي من العودة إلى حكم المنطقة بعد فترة قصيرة من هذه الأحداث. . .

أما في الجغبوب والكفرة فقد كانت السلطة العثمانية سلطة اسمية. وقد حكمت السنوسية هذين المركزين. وفي سنة 1910، أثناء حروب هذه الطريقة مع فرنسا في إفريقيا الوسطى، خافت هذه الطريقة من احتمال قيام مطامع فرنسية في الكفرة والجغبوب، فسعت إلى الاتفاق مع الباب العالي الذي أرسل بموجب ذلك إلى الجغبوب، قائمقاماً وحامية تركية، ورفع فوق الكفرة العلم العثماني اعترافاً من السنوسية بالسيادة العثمانية الفعلية على القطر.

وقد أظهر الأتراك، في ليبيا أيضاً، أنهم ليسوا شعباً استعمارياً ولم يفلح الدين المشترك في تقريبهم من الأهالي، ويمكن القول بأنَّهم قد عاشوا بينهم كالغرباء. ولكنهم لم يعدموا بعض الولاة القادرين الأقوياء مثل أحمد عزَّت باشا، ونامق باشا، ورجب باشا وغيرهم، ممن عملوا أثناء ولايتهم بكل الطرق على النهوض اقتصادياً بالولاية. ولكنَّ أعمال أحسن الولاة كانت تعطلها المقاومة السلبية للقبائل. ولم يكن ليظهر لها أي أثر ناجح جنوبي الجبل، حيث اقتصرت السلطة الحكومية على المناطق الآهلة بالسكان، ولم تكن عاجزة عن توفير ضمانات الأمن للقوافل التجارية فقط بل كانت عاجزة أيضاً عن حماية حياة الرحَّالة والمكتشفين. . . وقد ابتلى الرحالون المتعددون في

القرن التاسع عشر الذين انطلقوا من مدينة طرابلس نحو المناطق الداخلية من إفريقيا الوسطى بتجارب مريرة قاسية، ولقى بعضهم حتفه، ضحيَّة لاعتداءات القبائل البدوية. ومثال ذلك ما حدث للرحَّالة التعسة الآنسة تينيه التي قتلت في فزان في أوَّل أغسطس 1869. وقد كان لموت هذه الرحالة الشابة الجميلة صدى مفجع في أوروبا بأسرها.

فإذا أظهر سكان ليبيا في بعض الأوقات، وخاصة بعد أن قامت فرنسا، ببسط حمايتها على تونس - نوعاً من الشعور بالوحدة والتضامن مع حكامهم، فإنما كان ذلك مظهراً من مظاهر التعصب والوفاق المؤقت العابر، إذ كان النفور من الحكم العثماني بعيد الغور في النفوس.

وربما اعتمد حسونة باشا القرمانللي سليل الأسرة القرمانللية التي أزاحها الأتراك عن الحكم في سنة 1835، على هذه المشاعر العدائية نحو الأتراك عندما صرَّح في سنة 1890 باستعداده لتوفير التسهيلات للاحتلال الإيطالي إذا عمل هذا الاحتلال على أن يقيم بطرابلس الغرب حكماً شبيهاً بالحكم القائم في تونس.

وقد أثار الاتجاه المتطرف لحكومة الاتحاد والترقي عدَّة أحداث أغضبت الرأي العام الإيطالي فأجبر الحكومة الإيطالية على التصرف، فأعلنت الحرب في 29 سبتمبر 1911 وباشرت على الفور الاحتلال العسكري لليبيا.

الفَصْلُ الثَّاني

السكان - الدين - اللغة

الجاليات الأجنبية في ليبيا في الفترة السابقة للاحتلال الإيطالي

من العبث التأكيد على القول بأن تركيا لم تقم بأيّة دراسة حقيقية جادّة عن السكان التابعين لها في ليبيا. وقد كان الرحالون الذين اختلفوا إلى هذه البلاد في القرن الماضي هم وحدهم الذين عالجوا هذا الموضوع بشيء من الاختصاص المتفاوت في مستواه. وعلى كل حال فقد كان سكان ليبيا التابعين للباب العالي، يتألّفون من اتحاد وامتزاج العنصر الأصلي بالعناصر العربية الفاتحة. ويأتي بعد ذلك القولوغلية، وهم ينحدرون من تزاوج الأتراك (الإنكشارية) مع النساء المحلّيات من سكان البلاد. أما اليهود فقد كانوا وحدة اجتماعية مختلفة عن بقيّة الوحدات الاجتماعية التي يتألّف منها سكان الإقليم. فهم من سلالة اليهود الذين انتقلوا إلى إفريقيا في عهد الإمبراطور أغسطس (يرى بعض الدارسين أنّهم قد انتقلوا إليها منذ عهد انتيوكو أبيفان) أو بعد تدمير القدس (70 بعد الميلاد) أو من أسبانيا عقب الاضطهادات التي جرت في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. ويقيم اليهود بمدينة طرابلس

والمراكز الرئيسية بالولاية ويمارسون بصفة عامة النشاط التجاري. وقد ظلّ هذا التوزيع لمواقع السكان قائماً حتى بعد الاحتلال الإيطالي.

ويكاد العنصر السلالي للسكان في برقة يكون متشابهاً مع نظيره في طرابلس. وثمّة جماعة كبيرة من الكريتيين، كما يقيم في منطقة الكفرة بعض التبو الذين يرجع أصلهم إلى منطقة التبستي. ويتحدّر القولوغلية - وهم قلّة في برقة - من تزاوج الأتراك بنساء البلاد، في الوقت الذي يرجع فيه اليهود بأصولهم إلى الهجرات التي وقعت في عهد بطليموس البطالسة وإلى ترحيلهم الذي تمّ بعد سقوط القدس، إلا أن قسماً كبيراً منهم يتألّف من عناصر نازحة من مصراتة. وقد جاء الكريتيون إلى برقة في الأعوام العشرة الأخيرة من القرن الماضي، إثر الثورات التي انتشرت في جزيرة كريت (كانديا). ويقيمون في سوسة (أبولونيا) وبنغازي.

وحياة السكان بصفة عامة - عدا الطبقات المتميِّزة - حياة يغلب عليها البؤس. ولم تهتم الحكومة التركية برفع المستوى المعنوي والمدني للسكان. كما لم تفعل شيئاً للنهوض برعاياها، وخاصة تلك القبائل التي كانت تعيش خارج المراكز الرئيسية.

والغذاء الرئيسي لهؤلاء الأقوام هو الشعير والقمح. وفي أعوام الجفاف يستهلك سكان الجبل البقول والتين المجفّف كما يأكل سكان الجنوب التمور. وحين يحل الجفاف نتيجة لقلّة الأمطار فإن حياة هؤلاء السكان تصبح نوعاً من المأساة. فإذا تدخّلت الحكومة في بعض الحالات للتخفيف من وطأة هذا الجفاف، فإن هذا التدخل يبدو أمراً غير عادي وحادثاً يؤرخ به. ففي الجفاف المرعب الذي حلّ بالبلاد في سنة 1882، أبدى الباب العالي اهتماماً بالوضع وأرسل إلى طرابلس سفناً محمّلة بالدقيق الذي وزّع على الجياع من السكان بأسعار مخفّضة وقد بدا هذا الأمر حدثاً غير عادي، وصارت سنة 1882 سنة أسطورية، عرفت بين السكان (بعام الدقيق). وقد اتّخذ العرب

من هذا العام الفريد قاعدة أساسية يؤرخون بها لمواليدهم ووفياتهم وأحداثهم الكبرى(*).

ورغم أن السيادة التركية كانت سيادة إسلامية، إلا أنها كانت مكروهة من السكان الذين كانوا ينكرون عليها أنها تأخذ كل شيء دون أن تعطي أي شيء أو تقدم أي شيء له قيمة وشأن في مجالات المصلحة العامة، إذ كان الاهتمام الوحيد للآستانة منصرفاً في المقام الأول إلى استنزاف المال من المقاطعات البائسة مهما كان الثمن.

وسنرى، فيما بعد، كيف أنه لم يحدث أي عجز حقيقي في مجموع الميزانيات خلال الأعوام التي حكم فيها الباب العالي. وإذا حدث أن وقع مثل هذا العجز فهو يتصل بذلك الجزء من الميزانية الخاص بمصلحة ليبيا إذ أن الجزء الأكبر من المبالغ المجباة كانت ترسل إلى الآستانة. وتنتشر الاضطرابات في فترات جباية الضرائب، وكثيراً ما تتخذ شكلاً خطيراً يقتضي إخمادها بأقسى أنواع القمع. وكان ذلك يزيد من حقد المحكومين على حكامهم.

الدين

إن الدِّين الرسمي لليبيا ـ بحكم عدد المعتنقين له ـ هو الإسلام.

ويعتبر المفتي في طرابلس وبرقة هو الزعيم الديني بينما يتولى القاضي رئاسة المحكمة الشرعية. وتقوم الآستانة بتعيين الاثنين، الأول مدى الحياة

(*) لا نوافق المؤلف على هذا التهويل وهذه المبالغة، فقد اعتاد القوم، في كل مكان من الدنيا القديمة على التأريخ بالأحداث البارزة أو الكبرى في حياتهم. وقد كان التأريخ بالأحداث الخارجية أو الداخلية أو الكوارث وسنوات الخير والمحن أمراً عادياً شائعاً بين القوم بالنظر إلى الجهل بالتاريخ.

(المعرب)

والثاني لفترة تبلغ ثلاثين شهراً.

ويخضع اليهود في طرابلس وبرقة إلى (الربي الأكبر). وهم يتقيَّدون بالشريعة الموساوية. ويتلقى الربي تعيينه من الحكومات العثمانية.

أما الديانة المسيحية فهي ممثلة في الكاثوليكيين والإغريق والأرثوذكس والبروتستانت. وتدار شؤون الكاثوليك ـ وهم الأكثرية ـ بواسطة الإرسالية التي جاءت إلى طرابلس في 1640. ورئيس هذه الإرسالية قسيس بدرجة مندوب رسولي.

أما الإغريق الأرثوذكس، وأغلبهم من رعايا الدولة العثمانية، فقد كانوا يتبعون روحياً بطريق الآستانة الذي يوفد (أرشمندريتاً) لتمثيله والقيام ـ في نفس الوقت بالشؤون الروحية للجالية. وكان البروتستانت قلَّة ليس لهم معبد خاص.

وقد كان بطرابلس سنة 1911 ,34 مسجداً و 22 كنيسة يهودية(*) وكنيسة كاثوليكية وأخرى إغريقية أرثوذكسية. وكان يوجد في الضواحي والواحات 47 مسجداً، وكنيستان يهوديتان وكنيسة كاثوليكية.

وكان في بنغازي 10 مساجد و 7 كنائس يهودية وكنيسة كاثوليكية وأخرى إغريقية أرثوذكسية. وكان في بنغازي أيضاً بعثة فرانشيسانية تهتم بالشؤون الروحية.

(*) العدد الذي ذكره المؤلف للكنائس اليهودية بمدينة طرابلس لا يتّفق مع الواقع التاريخي إلا إذا أخذ في حسابه جميع كنائس القطر. ومن المعروف أنه لم يكن بمدينة طرابلس سوى كنيستين يهوديتين (الكنيسة الكبيرة والكنيسة الصغيرة).

(المعرب)

اللغات

إنَّ اللغة المستعملة لدى السكان، هي اللغة العربية.

أما اللغة الرسمية في الولاية والمتصرفيات فهي التركية، التي لا يتحدَّث بها إلا الموظفون المدنيون والعسكريون والجنود الوافدون من آسيا الصغرى كما يستعملها بعض الموظفين المحليين في مخاطبتهم للسلطة.

وبين اللغات الأجنبية كانت اللغة الإيطالية أكثر انتشاراً، بحكم الأثر الذي خلَّفته المدارس الحكومية ومدارس الإرساليات لدى الأهالي. وقد كان العنصر اليهودي كله تقريباً يتحدَّث الإيطالية، أو يفهمها على الأقل. أما اللغة الفرنسية فقد كانت معروفة لدى الطبقة الراقية من أفراد الجاليات، إلا أنها لم تكن تستعمل في الأغراض اليومية.

الجاليات الأجنبية

كانت ثمَّة تسع جاليات أجنبية في طرابلس عند وقوع الاحتلال الإيطالي في سنة 1911. وكانت كلها ممثلة بقناصل. أما عددها في بنغازي فهو ست جاليات.

ولندرسها واحدة واحدة.

الجالية الإيطالية:

تنتسب الجالية الإيطالية في طرابلس إلى أصول بعيدة ترقى تاريخياً إلى القرون الوسطى إلى عهد التجارة الكبرى مع جمهورياتنا البحرية. إلا أن أوضاع هذه الجالية لم تكن مزدهرة عند قدومنا إلى طرابلس. ويشير القنصل الإيطالي (ميداناً Medana) في تقرير له قبل عدَّة أعوام من الاحتلال إلى أن أوضاع الجالية ظلَّت منذ أكثر من عشرين سنة ثابتة. وكذلك الوضع بالنسبة

للجالية في بنغازي. وأسباب هذا الجمود في رأي هذا الدبلوماسي البصير هي:

1 ـ انعدام الأشغال العامة.

2 ـ ضعف المبادرات الخاصة لضعف مردود الاستثمار في الصناعة والتعمير.

وفي سنة1911 كان عدد أفراد الجالية الإيطالية المقيمين بولاية طرابلس (818) منهم (800) بطرابلس و(12) بالخمس و(6) بمصراتة. ويبلغ عددهم في بنغازي حوالى المئة. وفي درنة (12) شخصاً. وكانوا ـ سواء في بنغازي أو طرابلس ـ يمارسون مهناً وحرفاً متنوعة. وقد كانت الجالية الإيطالية أكثر جاليات المنطقة أهميَّة، سواء من وجهة النظر الثقافية أو الاقتصادية. فقد كانت الوحيدة التي كان لها عدد وافر من المدارس والمعاهد الخيرية كما نرى فيما بعد. أما في المجال الاقتصادي فقد كانت تتوافر على مؤسسات تجارية واقتصادية من الدرجة الأولى.

وإذا كانت دائرة الأعمال التي بأيدي الإيطاليين قد ضاقت عمّا كانت عليه في سنة 1900 إلا أنَّ ذلك لم يعطلهم عن الاحتفاظ بالخيوط الرئيسية للحركة التجارية. وبصفة خاصة في مدينة طرابلس التي كان بها قنصل عام. كما كان في بنغازي قنصل من السلك.

الجالية الانجليزية:

وتتألَّف في أغلبها من المالطيين الذين ارتفع عددهم قرب الاحتلال الإيطالي إلى 2623 نسمة. أما بقية الجالية فهي مؤلفة من يهود مغاربة ومن جبل طارق، ومن طرابلسيين منتمين إلى الحماية البريطانية. وقد كان المالطيون أكثر عدداً في الفترة السابقة لسنة 1911 إلا أن عدداً كبيراً قد نزح منهم إثر الأعمال الكبيرة في الموانىء التونسية. وقد كان أغلب الرعايا الانجليز من الحرفيين وصيادي الأسماك والبنّائين. وقد كان المالطيون يترددون على المدارس الإيطالية التابعة للإرسالية الكاثوليكية، وكان قسم كبير منهم يبعث

بأطفاله إلى رياض الأطفال الإيطاليـة. وكان لانجلتـرا قنصل من السلك بطرابلس وآخر ببنغازي.

الجالية النمساوية:

وكانت تتألّف بصفة تامة من يهود تلك الدولة. وأغلبهم من صغار التجار. وكان عددهم في تلك الفترة 42 نسمة. وتعيش في بنغازي أسرتان نمساويتان، وكانت للنمسا قنصلية بطرابلس ونيابة قنصلية ببنغازي.

الجالية اليونانية:

تتألف كلها تقريباً من بحارة. وكانت لها بعض المؤسسات التجارية الناجحة، وخاصة في بنغازي. ويبلغ عددهم في طـرابلس 62 نسمة وفي بنغازي 43. وكانت لهم قنصلية بطرابلس وأخرى ببنغازي.

الجالية الفرنسية:

كانت الجالية الفرنسية بطرابلس تتألف من 564 نسمة. ويبلغ عددها في بنغازي حوالى مئة نسمة. وقد كان أغلب المشمولين بالحماية الفرنسية من التونسيين. وكانوا يمارسون أعمالاً يدوية مختلفة ويشتغلون أيضاً بالتجارة. ولم يكن من الأسر الفرنسية الأصل سوى أسرتين بطرابلس وأخرى ببنغازي. وقد كان في كل من المدينتين قنصل متفرغ من السلك.

الجالية الهولاندية:

كانت تتألف بصفة كاملة من حوالى مئة نسمـة من اليهود، كـانوا يمارسون التجارة. وكانت هذه الجالية، بحكم المؤسسات التي تمثلها، تعتبر في الطليعة التجارية في البلاد. وكان لهذه الجالية قنصل في طرابلس. أما في بنغازي فلم يكن هناك أحد من هذه الجنسية.

الجالية الإسبانية:

كانت لها مئة نسمة تقريباً بطرابلس و(50) نسمة ببنغازي. وكانت في الواقع تتألف من يهود ينعمون بالحماية الإسبانية أكثر من تألفها من أسر أسبانية أصيلة. وقد كان لأسبانيا قنصل بطرابلس وآخر ببنغازي.

وقد كانت بطرابلس جالية ألمانية صغيرة وبعض المشمولين بالحماية الأمريكية. كما كان يوجد بها قنصل ألماني وآخر أمريكاني. أما في بنغازي فلم يكن هناك أحد من رعايا هذه الدول.

الفَصْل الثَالِث

التنظيم الإداري في ليبيا أثناء العهد العثماني

كانت ليبيا ـ بعد قيام الأتراك باحتلالها في سنة 1835 ـ تشكل جزءاً مكمِّلاً للإمبراطورية العثمانية. ففي تلك السنة وضع حد لحكم الأمراء القرمانلليين الذي دام منذ سنة 1711. وقد كانت حكومة القرمانللية مستقلة عملياً، رغم اعتبار الباشوات المحليين لأنفسهم ولاة معينين من قبل السلطان.

وقد كانت ليبيا، أثناء العهد القرمانللي، مقسَّمة إلى ثلاث مقاطعات كبيرة هي: طرابلس ومصراتة وبرقة. ويحكم هذه المقاطعات حكام من أبناء الأسرة الحاكمة. وقد قسِّمت تلك المقاطعات إلى قيادات يديرها موظفون يسمون قادة وتتركز في أيديهم كافة السلطات، بينما يتولى القضاة الشؤون القضائية التي يسيرون في ممارستها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

وفي الأعوام الأولى من السيطرة التركية على البلاد، شُغل الأتراك بإخماد الثورات التي انفجرت في مختلف أجزاء الإقليم، فأبقوا على التنظيم الإداري

القديم حتى كانت سنة 1843 فأحدثوا تنظيماً جديداً قسِّمت البلاد بموجبه إلى (سنجقيات وقائمقاميات). وفي سنة 1869 أنشئت في طرابلس فقط، المحاكم المدنية والجنائية والتجارية، بينما ظلَّ الوضع القضائي على حالته السابقة في بقية المقاطعات. وقد نظَّم هذا الموضع بدوره وفقاً للنظام المعمول به في الإمبراطورية العثمانية في سنة 1869، وقد تمَّ تطبيقه بمراعاة ظروف وحاجات كل مقاطعة من المقاطعات.

وفي هذه السنة أيضاً، قسِّمت ولاية طرابلس إلى مقاطعتين متميزتين، ولاية طرابلس، ومتصرفية بنغازي. وقد ألحقت هذه الأخيرة بالحكومة المركزية في الآستانة ووضعت تحت الإشراف المباشر لها.

وقد كان على رأس الولاية، والٍ، برتبة باشا. وهو يمثل السلطة التنفيذية وله التوجيه الأعلى للشؤون المدنية والاقتصادية، وله أيضاً السلطة السياسية في التعامل مع ممثلي الدول الأجنبية. وهو يعيَّن من قبل السلطان لمدة محدَّدة، ويساعده في الشؤون الإدارية مجلس أعلى للولاية يدعى (مجلس الإدارة).

ومن حق (مجلس الإدارة) أن يتدخَّل في كافة الشؤون الإدارية التي تهم الولاية، ويؤخذ رأيه في كافة الموضوعات ذات الطابع المدني أو المالي التي ينوي الوالي تنفيذها. ويتولى مجلس الإدارة التحكيم في المنازعات التي تقع بين المواطنين والإدارة، كما أنه السلطة الوحيدة المختصَّة بمحاكمة الموظفين المستغلين للنفوذ.

وتنقسم ولاية طرابلس الغرب إدارياً إلى أربع سنجقات، على رأس كل منها متصرف يتبع الوالي. وينقسم كل سنجق بدوره إلى مقاطعات تعرف باسم الأقضية (مفردها: قضاء). ويدير شؤون القضاء، قائمقام. وتضم كل قائمقامية عدداً من (النواحي) التي يرأس كل منها مدير.

ويأتي المتصرف بعد الوالي من حيث الدرجة والترتيب الإداري، ويتولى في متصرفيته تسيير الشؤون المدنية والمالية والأمن.

وللقائمقام نفس اختصاصات المتصرف، وهو يهتم بصفة خاصة بجباية الضرائب.

ويختص المدير بشؤون الأمن وجباية الضرائب في (الناحية) التابعة له. ويتكوَّن جهازه الإداري من كاتب وعدد معيَّن من (الجندرمة)، وفي بعض الأحيان وعندما تقتضي الظروف، تلحق به قوَّة عسكرية. ولم تكن للمدير، بصفة عامة، سلطة مادية أو معنوية واسعة على أتباعه من القبائل.

وقد كان لكل قبيلة أو لحمة شيخ أو زعيم لا يتمتَّع بالصفة الرسمية ولكنَّه يعتبر من بعض الوجوه مسؤولاً أمام السلطة عن تصرفات أتباعه.

وتساعد المتصرف والقائمقاميين في اختصاصاتهم مجالس الإدارة المحليَّة المشكلة من الأعضاء الفخريين.

وتقوم الآستانة بتعيين المتصرِّف والقائمقام. أما تعيين المديرين فيتم عن طريق الوالي بعد اعتماده من الحكومة المركزية.

ذكرنا أن ولاية طرابلس كانت منقسمة إدارياً إلى أربع سنجقات أو متصرفيات، وهي كما يلي:

طرابلس وعاصمتها طرابلس.
الخمس ومركزها الخمس.
الجبل الغربي ومركزه يفرن.
فزان ومركزه مرزق.

أما متصرفية طرابلس، حيث يتولى الوالي نفسه ممارسة اختصاصات المتصرف، فقد كانت تنقسم إلى القضاءات والقائمقاميات التالية: الزاوية، العجيلات، ترهونة، زوارة، ورفلة، وغريان وإلى النواحي التالية: جنزور، الجفارة، قصر الهاني، تاجوراء، الساحل، الرقيعات، المنشية، العلاونة، الفج، الشميخ، ومردوم.

وتتضمن متصرفية الخمس القائمقاميات التالية: الخمس، مسلاتة (ومركزها القصبات) زليطن ومصراتة وسرت وناحية تاورغاء.

وتتألف متصرفية الجبل الغربي، ومركزها يفرن، من قائمقاميات يفرن وفساطو والحوض والجوش ونالوت وغدامس ومن نواحي الأصابعة والزنتان وككلة ومزدة.

وتنقسم متصرفية فزان ـ ومركزها مرزق ـ إلى أربع قائمقاميات هي: مرزق، الشاطىء، سوكنة، غات. وهي تنقسم بدورها إلى عشر نواحي، سبها، الجفرة الشرقية، وادي الشرقي، الوادي الغربي، وادي عتبة، وادي زلة، القطرون، هون، الغدوة، ودان.

ويبلغ عدد سكان ولاية طرابلس الغرب طبقاً للإحصاء التركي الذي أجري في سنة 1911 والذي لم يعلن إلا في 3 يوليو من ذلك العام (576,546) نسمة وفق التوزيع التالي؟

طرابلس 29869 جنزور 6088 تاجوراء 6933 الجفارة 11910 النواحي الأربع 52325 الزاوية 27512 العجيلات 14841 زوارة 18333 الجوش 11222 ترهونة 50484 ورفلة 16855 غريان 30413 العزيزية 16665 الخمس 10813 الساحل 16407 تاورغاء 6975 مصراتة 38738 زليطن 37966 سرت 13920 يفرن 18086 ككلة 14698 الحوض 17745 مزدة 4027 فساطو 6811 الزنتان 14431 نالوت 6250 غدامس 6250 سوكنة 8900 الشاطي 13700 فزان ـ بما في ذلك غات ـ 31600. المجموع العام للذين شملهم الإحصاء (576546).

متصرفية بنغازي

لقد أنشئت متصرفية بنغازي ـ كما ذكرنا ـ في سنة 1879. وكانت تتبع الآستانة مباشرة. أما قبل ذلك فقد كانت تكون جزءاً من ولاية طرابلس باعتبارها مقاطعة من مقاطعاتها. وهكذا كان شأنها أيضاً في العهد القرمانللي إذ

كانت تسمى في ذلك العهد مقاطعة برقة وتدار شؤونها من قبل أعضاء الأسرة الحاكمة بطرابلس. ونحن نجد في بعض التقارير القنصلية التي ترجع إلى القرن الثامن عشر ذكر تلك المقاطعة بذلك الاسم الفخم (دولة برقة).

ومنذ سنة 1879 أخذت الحكومة العثمانية تعيِّن لإدارة متصرفية بنغازي حاكماً مدنياً أو عسكرياً بدرجة متصرف، وبنفس الاختصاصات الموكلة إلى والي طرابلس. وكان بوصفه حاكماً مدنياً مستقلاً كل الاستقلال عن والي ولاية طرابلس بينما كان تابعاً للقيادة العامَّة في طرابلس باعتباره قائداً للقوات العسكرية في المتصرفية. كما كانت السلطات البريدية والجمركية والقضائية تابعة لولاية طرابلس.

وكان التنظيم الإداري في بنغازي مماثلاً لنفس التنظيم في طرابلس. وكان يساعد المتصرف مجلس إداري يرأسه المتصرف نفسه ومن حقِّه مناقشة كافة الإجراءات التي تتصل بالمصلحة العامَّة، كما يتولى مراجعة ومراقبة الإجراءات الإدارية المتَّخذة من قبل مديري القائمقاميات بالقطر. وذلك لإقرارها أو رفضها. وفي هذه الحالة ترسل إلى الحكومة المركزية لإصدار القرار النهائي بشأنها.

وعندما أنشئت المتصرفية في برقة، كانت مقسَّمة إلى ثلاث قائمقاميات هي: درنة والمرج وجالو، ثمَّ أنشئت قائمقاميتان أخريان: واحدة بقصر شغاب والثانية بطبرق. وفي سنة 1905 أرسل قائمقام أيضاً إلى الجغبوب، وبذلك بسطت السيادة العثمانية الحقيقية حتى على تلك الواحة التي كانت تحت الإدارة المباشرة للسنوسية التي لم ترد أن تعترف عملياً أو قانونياً بسلطة الباب العالي عليها.

وكانت كل قائمقامية مقسَّمة إلى نواحي يديرها مدير يحمل في الغالب درجة عسكرية.

وكانت نواحي بنغازي هي: سلوق، قمينس، أجدابيا، توكرة،

برسس، العبيد، سيرة، سلنطة، وكان لمديري بعض هذه النواحي مكاتب في بنغازي.

أما قائمقامية درنة فكانت تنقسم إلى قبيلة العبيدات ومرسى بومبا. وكانت قائمقامية شغاب تتألف من شحات (قورينا) والقبة. وقائمقامية المرج من طلميثة والحنية. ومن نواحي قائمقامية طبرق مرسى البردية. أما قائمقامية جالو فقد كانت تتألف من قبيلتي الزويَّة والمغاربة.

وقد كانت سلطة الحكومة العثمانية وتصرفاتها قوية في المراكز الآهلة بالسكان، ضعيفة إزاء القبائل الرحل البدوية، وتكاد تكون شبه معدومة في مناطق الواحات الجنوبية. وكانت السيطرة للسنوسية في هذه البقاع، وكان شيوخ زواياها والإخوان يتمتعون بنفوذ قوي لدى السكان. وقد كان لهذه الطريقة في برقة 43 زاوية، موزعة في كل الإقليم حتى الأماكن الجنوبية النائية منه. وكانت في حوزتها أراض منتجة وتجهيزات وأسلحة.

وبخصوص عدد السكان في برقة، قبل الاحتلال الإيطالي، فإننا نعلم أن الحكومة العثمانية قد أجرت في سنة 1911 نوعاً من الإحصاء أسفر عن نتائج يحف بها الشك بالنظر للأوضاع السياسية المتعلِّقة بالإقليم. وطبقاً لذلك الإحصاء فإن الإقليم كان يتألف 198345 نسمة مع استثناء واحات الكفرة. أما الأرقام التقريبية التي يقدِّرها بعض الرَّحالين الذين زاروا هذه المنطقة قبل بضعة أعوام من الاحتلال الإيطالي فتبلغ (230000) نسمة.

الفَصْـلُ الـرَّابع

النظام القضائي في ليبيا في العهد العثماني

أقيم النظام القضائي بولاية طرابلس ومتصرفية بنغازي طبقاً للنظام المعمول به في الإمبراطورية العثمانية، مع بعض التغييـرات التي تقتضيها ظروف وعادات وتقاليد بعض المناطق الليبية.

وكانت تعمل بولاية طرابلس المحاكم التالية.

المحكمة الابتدائية:

كانت توجد محكمة ابتدائية في كل مراكز السنجقات والقضاءات، عدا سنجق فزان وقائمقاميات سرت والحوض والجوش وفساط ونالوت، حيث كان القضاء في هذه المناطق بيد النائب الشرعي.

وقد كان للمحاكم الابتدائية في السنجقات رئيس وأربعة قضاة. وفي المحكمة الابتدائية بطرابلس رئيسان وستة قضاة، منهم اثنان إضافيان. وكان أحد الرئيسين وقاضيان يؤلفان القضاء المدني. ويتألف القضاء الجنائي من رئيس وقاضيين.

ويمثل النيابة العامّة في مراكز السنجقات وكيل نيابة. أما في مـراكز القضاءات فيمثله موظف من الشرطة.

ويوجد في كل محكمة قائمة بمراكز السنجقات قاضي تحقيق وقاضي تنفيذ وقد كان بسنجق طرابلس قاضيان للتحقيق.

محكمة الاستئناف:

ومقرها طرابلس ويشمل اختصاصها ولاية طرابلس ومتصرفية بنغازي. وتنظر هذه المحكمة في الطعون المرفوعة ضد الأحكام الصادرة عن المحكمة الابتدائية سواء كانت مدنية أو جنائية. وتتألف محكمة الاستئناف من ثلاثة أقسام، قضاء مدني وجنائي واتهام، وتتكون من رئيسين وعشرة قضاة اثنان منهم إضافيان.

ويتـألف القسم المدني من القـاضي كرئيس وأربعـة قضاة. والقسم الجنائي من رئيس وأربعة قضاة. أما قسم الاتهام فيتألف من رئيس للمحكمة الابتدائية وقاضيين. ويشارك النائب العام في قسم الاتهام دون أن يكون له صوت معدود.

المحكمة التجارية:

ومقرها طرابلس. ويشمل اختصاصها كل ولاية طرابلس، وتحال إليها للاستئناف الأحكام الصادرة عن المحكمة التجارية في بنغازي. وتتألف من رئيس وقاضيين. ويلحق بالمحكمة قاضيان أجنبيان عندمـا تكون القضيـة مختلطة، أي بين أجانب وبين رعايا الدولة العثمانية.

والاستئناف ضد الأحكام الصادرة عن المحكمة التجارية بطرابلس من اختصاص المحكمة التجارية في الآستانة. والقضايا التي تقل عن (5000) قرش (1000) ليرة إيطالية غير قابلة للاستئناف.

محكمة النقض:

وهي آخر المحاكم التي يلجأ إليها في الأحكام الجنائية والمدنية ومقرها الآستانة.

القضاء الشرعي والمحاكم الشرعية المدنية الإسلامية

أسست هذه المحاكم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وتختص بالفصل في القضايا المتعلّقة بالملكية والإرث والأحوال الشخصية. وتسجل عقود النكاح.

ويقيم بطرابلس، القاضي أو الحاكم الشرعي الذي يدير شؤون القضاء الشرعي في الولاية ويشرف عليه بواسطة المحكمة التي يرأسها والتي تستأنف أحكامها أمام شيخ الإسلام في الآستانة.

وفي مراكز السنجقات والقضاءات يتولى النائب الشرعي شؤون القضاء الشرعي وتخضع أحكامه للاستئناف أمام قاضي طرابلس.

وتقوم الآستانة بتعيين النواب الشرعيين في السنجقات والقضاءات بمرتب شهري محدد. أما نوّاب النواحي فيعيّنهم قاضي طرابلس، ولهم نصيب من رسوم القضايا.

وللقاضي في منصبه فترة محدَّدة لا تزيد على ثلاثين شهراً. أما المفتي فلا شأن له بممارسة القضاء الشرعي، ويعتبر الزعيم الروحي ومفسر القرآن ويقوم بفحص بعض الأحكام للتحقق من مدى مطابقتها لأحكام القرآن.

متصرفية بنغازي

أما في متصرفية بنغازي فتتولى شؤون القضاء بها محكمة مدنية ابتدائية تتألف من رئيس وأربعة قضاة يجري اختيارهم من بين أعيان المنطقة، ومن محكمة جنائية ابتدائية يشارك فيها النائب العام وقاضي التحقيق.

وتوجد في بنغازي أيضاً محكمة تجارية ومحكمة شرعية إسلامية بنفس الاختصاصات المحدَّدة لمحكمة طرابلس.

وتختص محكمة الاستئناف بطرابلس بالنظر في الطعون الصادرة عن محاكم متصرفية بنغازي.

أما فيما يتعلّق بالقضاءات والنواحي فيجري تطبيق نفس القواعد المطبقة في طرابلس في هذه الحالة.

وتختص الشرطة ـ سواء في طرابلس وبنغازي ـ بالنظر في القضايا التي تقل أحكامها عن (20) ليرة.

المنازعات والتحكيم:

وقد نظّم الفصل في المنازعات القضائية التي تقع في الإمبراطورية العثمانية ـ وفي ليبيا أيضاً ـ بين الأوروبيين والمسلمين أو بين الأوروبيين أنفسهم على النحو التالي:

أ ـ تحال القضايا المدنية والجنائية والتجارية التي تقع بين الأوروبيين ورعايا الدولة العثمانية إلى المحاكم المختصّة التي ذكرت فيما تقدم، مع تخويل الأوروبي الحق في الاستعانة بموظف رسمي من القنصلية (مترجم).

ويطلب الوالي تنفيذ الحكم عن طريق قنصل الشخص المحكوم عليه.

ب ـ أما القضايا التي تقع بين أوروبيين، من نفس الجنسية فيختص بالنظر فيها قناصلهم أو المحاكم القنصلية.

جـ ـ أما القضايا التي تقع بين أوروبيين من مختلف الجنسيات، فتنظر فيها المحاكم القنصلية التي يتبعها الخصوم.

د ـ لا يتم تنفيذ الأحكام إلا عن طريق القنصل المختص.

الفصل الخامس

النظام المالي في ليبيا أثناء العهد العثماني

إذا كان التطور في ليبيا أثناء العهد العثماني، بطيئاً في بلوغ التنظيمات المطبقة في المقاطعات الأخرى من الإمبراطورية ـ يؤكد ذلك عدم التطبيق الكامل للتنظيم الإداري في كثير من أجزائها ـ فإن السير نحو تطبيق الضرائب كان أبطأ. ولم يختلف نظام الضرائب عند احتلالنا عمّا كان عليه في العهد الذي قام فيه العثمانيون باحتلال البلاد.

وعلى كل حال، فقد قامت الحكومة العثمانية بدفع ولاية طرابلس ومتصرفية بنغازي إلى التماثل في أوضاعها مع بقية المقاطعات، ولكن هذا الدفع الذي قصد به بلوغ مستوى الأنظمة المطبقة في المقاطعات الأخرى لم يتجاوز النظام الضرائبي المعمول به. وقد كان العمل الحكومي إزاء هذا النظام بطيئاً وحذراً بالنظر إلى حساسية الموضوع ودقّته وضرورة عدم المس بامتيازات وحصانات اكتسبت نوعاً من الشرعية بحكم التقاليد وتعاقب الأزمان.

ومن الواضح أننا نشير هنا إلى تلك الامتيازات التي كان يعتز بها

سكان الأماكن الواقعة بالمنطقة الساحلية من الولاية، وإلى تلك الحصانة التي كانت للقولوغلية بسبب ما قدّموه من عون للأتراك في إعادة سيطرتهم على البلاد سنة 1835. وقد أعفي الأولون من كل الضرائب على الأملاك العقارية، وأعفي الآخرون من كل ضريبة مقابل استعدادهم للخدمة العسكرية عند الحاجة. ولم يكن لهذه المشاركة أي معنى في فترة إصلاح النظام الضرائبي، إذ كانت الحكومة المركزية قد أعفت هؤلاء القوم من كل التزام حربي.

ويتألف نظام الضرائب مما يأتي:

1 ـ ضريبة (الويرقو).

2 ـ عشر المحصول من الشعير والقمح والزيتون والحلفاء.

3 ـ ضريبة الإعفاء من الخدمة العسكرية.

4 ـ ضريبة الإرث وبيع الأملاك غير المنقولة وضريبة التوثيق.

وكانت حصيلة هذه الضرائب، مضافاً إليها دخل الإجراءات القضائية والدخول الأخرى، تكوّن إيرادات ميزانية ولاية طرابلس ومتصرفية بنغازي.

وقد احتفظ بجميع أنواع هذه الضرائب في النظام الضرائبي الجديد الذي شرع في تطبيقه سنة 1903 عدا ضريبة (الويرقو) التي غيّرت بصفة كاملة كما سنتحدّث عنها فيما بعد.

فقد أضيف إلى تلك الضرائب، ضريبة الدخل (التمتّع) التي كانت مطبّقة في مناطق أخرى من الإمبراطورية، إذ ظهرت في تلك السنة للمرة الأولى في طرابلس الغرب وبرقة، وأعفيت منها الزوايا والمعاهد الدينية.

وقد كانت شؤون الإدارة المالية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية برقة موكولة إلى (الدفتردار) الذي يتّخذ مقره في طرابلس لدى الوالي، ويقوم بتحصيل الإيرادات ويتولى دفع مرتبات الموظفين والنفقات العسكرية، وهو مسؤول عن تصرفاته أمام وزارة المالية في الآستانة. وقد كان في كل سنجق

وكل ناحية محاسبون وصرّافون يتبعون الدفتردار.

وكان دخل ولاية طرابلس ومتصرفية بنغازي مقسّماً إلى هذه الفئات الثلاث:

1 ـ إيرادات محصّلة من المقاطعتين وتستخدم في مواجهة النفقات الإدارية. (لقد ذكرنا هذه الإيرادات).

2 ـ إيرادات ترسل إلى الآستانة رغم أنها من حق المقاطعتين. وليس من حق الوالي التصرف فيها إلا بإذن خاص.

3 ـ إيرادات للمؤسسات الإدارية غير الحكومية. (مثل البلديات) وقد تنازلت عنها خزينة الإمبراطورية لصالح هذه المؤسسات.

وهكذا فإن القدرة المالية في ليبيا كانت تتكوّن من حصيلة هذه الإيرادات الثلاثة في مجموعها العام.

فلننتقل إلى دراسة هذه الإيرادات:

إيرادات تكوّن جزءاً من ميزانيتي مقاطعتي طرابلس وبنغازي

ضريبة الويرقو:

كان من اللازم أن تختفي هذه الضريبة تدريجياً بعد الإصلاح الضرائبي الذي وقع في سنة 1903، ولكن ذلك لم يتم بصفة كاملة. وقد ظلّ هذا النظام موجوداً في كثير من مناطق ليبيا حتى الفترة التي تمّ فيها الاحتلال الإيطالي.

وتتألف هذه الضريبة:

1 ـ الضريبة، وقدرها 35 قرشاً عن كل ذكر بالغ.

2 ـ ضريبة الحيوانات وقدرها 35 قرشاً للجمل. 1/2 17 قرشاً للبقرة الثور 1/2 3 للشاة والماعز. ويعفى منها الخيل والبغال والحمير.

3 ـ ضريبة الأشجار وقدرها 1/2 1 قرشاً للنخلة وتستثنى من الضريبة جميع أنواع الأشجار المثمرة الأخرى.

4 ـ ضريبة الآبار الخاصة وقدرها 15 قرشاً عن البئر الريفية المستخدمة في الرأي.

وقد وجهت الحكومة العثمانية في سنة 1897 نداء إلى جميع مقاطعات الإمبراطورية للمساهمة في النفقات العسكرية الإضافية التي اقتضتها الحرب التركية اليونانية. وقد كان من المفروض أن يكون لهذه المشاركة في ليبيا طابع انتقاليّ مؤقت، ولكنها ظلّت تشكّل مصدراً من مصادر الدخل، وقد أدرجت في بنود الميزانية لصالح النفقات الدفاعية. وتتألف هذه المساهمة من ضريبة (الويرقو) الذي رُفع معدله بزيادة 6 % وكذلك ضريبة العشر وضريبة العقارات كما سنوضح فيما بعد.

العشر:

وهي الضريبة المقرّرة على المنتجات الزراعية، وكانت تختلف من عام إلى آخر باختلاف ظروف المحصول تحسناً أو سوءاً. ولما كان المعدّل العام لهذه السنوات الطيّبة في ليبيا يقوم على معدّل أربعة مواسم في كل عشرة أعوام، فكان ينتج عن ذلك أن الإيرادات المالية ليست بتلك الدرجة التي يمكن أن تسد حاجات الميزانية.

وكان يجري دفع العشر عن البقول، بينما يجري دفع ضريبة العشر عن الزيتون نقداً، وهي نصف مجيدي (2,25 ليرة) عن كل قنطار من الزيتون الذي قدّر في سنة 1910 بسعر خمسة مجيدي. أما العشر عن الحلفاء فقد كانت جبايته تمنح امتيازاً للمتعهدين. وقد يحدث أن لا تقر الحكومة منح امتياز هذه الجباية لأحد في بعض الأعوام، فتقوم هي نفسها بجبايتها بواسطة أجهزتها الخاصة. وتقدر ضريبة العشر على أساس 50 بارة عن كل قنطار من الحلفاء. (انظر الفصل الخاص بالنقود والموازين والمكاييل).

ضريبة الإعفاء من الخدمة العسكرية·

يخضع رعايا السلطان من غير المسلمين المعفيين من الخدمة العسكرية إلى ضريبة تعرف باسم (البدَل العسكري). وقدرها 30 قرشاً عن كل بالغ قادر على حمل السلاح. وكانت الحكومة تقوم بتقدير مبلغ عام يقدر على أساس المجموع العام من أفراد الجالية المعفيين من الخدمة العسكرية، وتقوم الجالية بدفع المبلغ الكلي المقرر عليها.

وقد كانت الجالية اليهودية وحدها هي التي تقوم بدفع ضريبة (البدل العسكري) في ليبيا. ورغم أن اليهود قد احتجُّوا دوماً على دفع هذه الضريبة، بحجّة عدم قيام التجنيد الإجباري في طرابلس وبنغازي إلا أنّهم في الواقع كانوا يدفعونها نظراً لضآلة قيمتها.

وفي سنة 1908 وباستلام الاتحاد والترقي للحكم تقرر فرض التجنيد الإجباري في ليبيا، وقد أثار ذلك استياء واضطرابات في بعض الأماكن وخاصة في متصرفية بنغازي حيث أذكت الزوايا تمرداً حقيقياً في الجبل الأخضر كان سبباً في كثير من المتاعب التي واجهت الحكومة العثمانية في هذه المنطقة. ولم يتم الوصول إلى اتفاق بين الطرفين إلا في سنة 1910 إثر الاجتماع الذي عقد في سيدي رافع وشارك في حضوره شيوخ الزوايا ورجالات قبائل الدرسة والبراعصة والحاسة والعرفة والعبيد.

ضريبة دمغ ووزن المعادن الثمينة:

كان الرسم المقرر على دمغ الفضة 16 بارة (للأوقية) و(8) بارات عن الوزن للأوقية الواحدة. وهي نفس الضريبة المطبقة أيضاً على الذهب مع استعمال (المثقال) (4,6011 غرام) كوحدة وزن بدلاً من الأوقية.

ضريبة العقارات والإرث والتوثيق:

بموجب التنظيمات التي تمّت في سنة 1903 فقد انتقل اختصاص البت في شؤون نقل الملكية من القاضي إلى مكتب (الدفتر حقان) الذي تتم أمامه

عن طريق محرري العقود عمليات البيع والشراء في الأملاك غير المنقولة. وكانت الضريبة المقرر دفعها إلى الجباية بواقع 1,50 %. ويختص القاضي بالبت في شؤون الإرث بالنسبة للقصّر. وتبلغ الضريبة المقرّرة لذلك 2,50 % من القيمة العامة.

إيرادات متنوعة:

حدّدت ضريبة اللاقبي (المشروب المستخرج من النخل) بواقع 120 قرشاً للنخلة المقطوعة لهذا الغرض. وقد رفعت هذه الضريبة بزيادة 30 قرشاً في سنة 1899 لصالح مدرسة الفنون والصنائع. أما ضريبة الملح والنطرون التي ظلّت حتى سنة 1895 تجبى لصالح الدَّين العام العثماني فقد تمّ تحويلها منذ تلك السنة إلى إيرادات ولاية طرابلس. ويجمع النطرون في فزان في المنطقة الواقعة بين سوكنة ومرزق. وكانت هذه المادة مطلوبة في ذلك الوقت وتستخدم في صناعة التبغ الصالح للتدخين والمضغ.

ضريبة العقارات:

يتضمّن التنظيم الضرائبي الجديد الذي نفّذ في سنة 1903 تغيير ضريبة (الويرقو) بالضريبة الجديدة المسماة (تيمتّو).

وقد توخّت الحكومة من فرض هذه الضريبة عدم التمييز بين الملّاك المدنيين والزراعيين بقصد إشراك الأولين في دفع الضـريبة والتخفيف عن الآخرين من فداحة الضرائب السابقة التي كـانت تبهظهم وتثقل عليهم وحدهم في صورة جبايات مختلفة.

وكانت الضريبة الجديدة التي حلّت محل ضريبة (الويرقو) تتضمن أربعة أنواع متميّزة من الجباية.

1 - ضريبة العقارات والأراضي، ومقدارها 10 % على الأراضي والعقارات المؤجّرة، ومن 5% إلى 8% على تلك العقارات التي يشغلها المالك طبقاً لتجاوز أو عدم تجاوز القيمة العامة لمبلغ 20000 قرش.

2 ـ ضريبة إضافية بواقع 5 % من المجموع العام للضريبة المذكورة أعلاه لصالح التعليم العام.

3 ـ ضريبة إضافية بواقع 6 % من المجموع العام للضريبة لصالح التجهيز العسكري.

4 ـ أما الضريبة أو الرسم المقرر للأملاك الحكومية المتنازل عنها للاستعمال الخاص فتحدد من حين إلى آخر بالاتفاق بين المنتفعين والسلطة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن المُلّاك ملزمون بدفع 10 % من مجموع ضريبة العقارات، مرة واحدة، لتغطية نفقات جهاز التقدير.

ضريبة الدخل:

كانت هذه الضريبة بواقع 3 % على الدخل الفعلي، وهي تطبَّق بصفة خاصة على التجار وأصحاب الحوانيت وأصحاب الصناعات والحرف من المواطنين، ويعفى الأجانب من هذه الضريبة إلاّ أنهم ملزمون بدفع ضريبة العقارات طبقاً لنصوص التنظيم التركي الصادر في 1868 والذي قبلته به الدول الأجنبية. وبالطبع فقد كانت ضريبة العقارات وضريبة الدخل تتطلبان تقديراً وتسجيلاً لكل الأملاك الثابتة بالإضافة إلى التحقق من دخل الأهالي. ولذا قامت الحكومة العثمانية بإنشاء مكتب (تحريري أملاك) يتولى تسجيل الأملاك الثابتة وتقدير قيمتها وجباية ضريبة العقارات، كما أنشأت مكتب (دفتر حقاني)، حيث تتم فيه جميع عمليات نقل الملكية وتسليم سندات التملُّك.

وحتى سنة 1911 لم يتم ذلك العمل المضني الخاص بالتقديرات وظلّ العمل سارياً بالضريبة القديمة (الويرقو) في كافة الأماكن عدا بعض المواقع الساحلية.

مصروفات ولاية طرابلس ومتصرفية بنغازي

بعد أن استعرضنا البنود التي تكوِّن الإيرادات في ميزانيتي القطرين الليبيين فإننا سنلقي نظرة الآن على المصروفات.

وتشمل هذه المصروفات: نفقات جباية الضرائب، ومرتبات الموظفين المدنيين، ومرتبات الجند والنفقات العسكرية، ثم نفقات مختلفة. وتدخل تحت هذه التسمية الأخيرة البنود التالية: التعليم العام، مساعدة المنفيين والعاطلين، مخصصات للملحقين السابقين بقصر السلطان، نفقات صحيَّة وإعلامية ومتنوعات.

وفيما يتعلَّق بالنفقات العسكرية، فإن العبء الواقع على المقاطعتين يتمثَّل في المساهمة بثلثي المخصصات، أي بما يعادل ثلاثة ملايين ليرة سنوية، بينما تتولى الحكومة المركزية في الآستانة تغطية الثلث الباقي مباشرة في شكل تموين وتجهيزات.

وقليلاً ما تسجل الميزانيات فائضاً في بنودها، وقد سجَّلت ميزانية سنة 1893 - 1894 فائضاً يزيد بقليل على مبلغ 10000 ليرة. ثم ميزانية سنة 1903 التي سجلت فائضاً بمقدار 43000 ليرة. أمَّا بقيَّة الميزانيات المتعلِّقة بهذه الفترات حتى سنة 1910 - 1911 فقد سجَّلت عجزاً سنوياً يتراوح بين المليون ليرة سنوياً. وقد كانت متصرفية بنغازي في عجز دائم يتراوح بين ربع ونصف المليون سنوياً.

وقد كانت الحكومة المركزية تقوم بتغطية العجز بفائض الولايات الغنية في الإمبراطورية. ولكن ذلك لا يحدث إلا إذا سدَّت حاجات الدولة واستغنت عن استنفاد هذا المصدر.

ولذلك يحدث في بعض الأحيان التي يقل فيها المال أن يظل الموظفون بلا معاشات والضباط بلا مرتبات، وتوقف إجازات الجنود لتعذُّر دفع الأشهر المتراكمة لهم ديناً على الدولة.

إلا أنه من المهم أن نذكر هنا أنه لو ذهبت كل إيرادات ولاية طرابلس ومتصرفية بنغازي التي تخصص للحكومة المركزية، ووجهت لصالح ميزانيتي القطرين لسجلت هذه الميزانية فائضاً، كما سوف يتضح لنا فيما بعد.

إيرادات حكومية ليست جزءاً من ميزانيات طرابلس وبنغازي

إن الإيرادات التي توجه مباشرة إلى حكومة الآستانة هي: إيرادات الجمارك، وإيرادات البريد والبرق، وإيرادات الموانىء.

كانت ضريبة البضائع المستوردة بمعدل 8 % والبضائع المصدَّرة لكافة البلدان بواقع 1 % وكانت الإيرادات الجمركية لولاية طرابلس قبل الاحتلال الإيطالي تتراوح بين 700 ألف ليرة إلى 750 ألف ليرة سنوياً. أما إيرادات متصرفية بنغازي فتبلغ حوالى 300 ألف إلى 350 ألف ليرة.

وقد كانت للإدارة الحكومية للبريد والبرق مراكزها الرئيسية بطرابلس وبنغازي، وتوفر الخدمات البريـدية والبرقية دخلاً سنوياً يبلغ تقريباً نصف مليون ليرة، كما يبدو ذلك من الميزانيات الواقعة بين سنة 1903 حتى سنة 1910.

أما الموانىء فلم تكن تشكل دخلاً هاماً لتركيا بالنظر إلى إعفاء السفن والمراكب الأجنبية من دفع أية حقوق للموانىء. وقد بلغ المجموع العام الذي كانت تحصل عليه الآستانة من إيرادات هذا المرفق حوالى المليون وربع المليون سنوياً، كما يبدو ذلك من خلال تقارير قناصل إيطاليا بطرابلس عن الميزانيات التركية في سنتي 1909 - 1910.

إيرادات المؤسسات العامَّة الحكومية

كانت هناك بطرابلس وبنغازي خمس مؤسسات مستقلَّة ذات الإيرادات وهي:

١ ـ إدارة الدين العام العثماني.
٢ ـ إدارة احتكارات الملح والتبغ.
٣ ـ إدارة الصحَّة والحجر الصحي.
٤ ـ إدارة شؤون الأوقاف.
٥ ـ إدارة المنائر.

وقد مثُلت إدارة الدين العام في طرابلس الغرب بمدير إقليمي مقره في بنغازي، إذ إن الفوائد العائدة على هذا المرفق في متصرفية بنغازي أكبر منها في ولاية طرابلس. ويتكوَّن الدخل الذي تتخلى عنه حكومة الإمبراطورية العثمانية لإدارة الدين العام من: الملح، رسم الدمغة، المشروبات الروحية، الضرائب على الحرير وهي تكاد تكون معدومة.

أما بيع التبغ في طرابلس وبنغازي فقد كان احتكاراً لإدارة الاحتكارات العثمانية، ومقرُّها الآستانة، ويمثلها في طرابلس ناظر. ويتراوح الدخل الصافي من بيع التبغ في طرابلس حوالى 800000 ليرة سنوياً، بينما يبلغ في بنغازي حوالى 350000 ليرة سنوياً، بينما يتراوح دخل بنغازي من الملح ما بين 750 ألف إلى 800 ألف ليرة، أما في طرابلس فلم يكن يزيد على 75 إلى 80 ألف ليرة.

أما إيرادات إدارة الصحة والحجر الصحي فقد كانت تجبى لصالح هذه الإدارة في الآستانة التي تمثل فيها الدول الأجنبية بمندوبين فنيين. وقد بلغ دخل طرابلس وبنغازي خلال العام الأخير من الحكم التركي حوالى 200000 ليرة سنوياً تقريباً.

أما عائدات الوقف والأحباس الموقوفة على المساجد والأعمال الخيرية فتتولى إدارتها مؤسسة خاصة تعرف باسم الأوقاف ومقرُّها الرئيسي الآستانة ولها فروع منتشرة في كافة أرجاء الإمبراطورية. ويتولَّى مكلَّفون خاصون بجباية عوائد الوقف في طرابلس وبنغازي، وبعد أن يقوموا بتخصيص المبالغ اللازمة لحاجات المساجد والمعاهد والأعمال الخيرية المحليَّة يرسلون ما يفيض عن هذه الحاجات إلى الآستانة التي تتولى التصرف في هذا الفائض لصالح الشؤون الدينية في البلدان الأخرى التي يقل فيها مثل هذا العون الخيري. وكانت العوائد الصافية للوقف بطرابلس الغرب تبلغ سنوياً تقريباً 50000 ليرة. أما دخل بنغازي فهو أقل من ذلك.

أما حقوق المنائر فهي امتياز لشركة فرنسية تتولَّى صيانة إنشاء المنائر على طول سواحل الإمبراطورية. وتطبق ضريبة المنائر على السفن حسب حمولاتها ابتداء من خمسة أطنان حتى ثمانمئة طن بواقع 20 بارة للطن الواحد. وقد كانت سفن الملاحة الإيطالية التي تستخدم خط بنغازي، تدفع ضريبة المنائر رأساً إلى الآستانة.

ونشير في الختام، إلى أن مختلف المؤسسات الحكومية الممثلة في طرابلس الغرب وبرقة كانت تتوفر على دخل سنوي يبلغ حوالي مليون ونصف المليون ليرة سنوياً كما يبدو من بعض الإحصائيات التي أجريت في سنة 1909 - 1910.

ولقد أشرنا فيما تقدَّم إلى أنه لو وجِّه الدخل العام للإيرادات الثلاثة المذكورة أعلاه لصالح ميزانيتي ولاية طرابلس وبنغازي، لكان قد سدَّ كثيراً من العجز. وإذا فحصنا ميزانيات الأعوام العشرة الأخيرة من الحكم التركي تبيَّن لنا أن إيرادات ولاية طرابلس الغرب كانت تبلغ حوالى المليون ونصف المليون ليرة كما كانت إيرادات متصرفية بنغازي تبلغ حوالى 800000 ليرة.

ونورد فيما يلي ميزانية بالأصناف الثلاثة للضرائب، وذلك عن عام 1908.

الصنف الأول (عام 1908):

إيرادات	4000898 ليرة
نفقات	434566 ليرة
عجز	34332 ليرة

الصنف الثاني (عام 1908):

إيرادات	987987 ليرة
نفقات	156862 ليرة
فائض	831125 ليرة

الصنف الثالث (عام 1908):

إيرادات	935922 ليرة
مصروفات	144922 ليرة
فائض	791000 ليرة

وكان الإيراد الصافي الفائض 1587793 ليرة.

وهو الإيراد الفائض الخاص بولاية طرابلس الغرب. أما متصرفية بنغازي فقد بلغ فائض الإيرادات في سنة 1908 مبلغ 785456.

ولكن دخل الفئة الأولى - كما رأينا - الذي كان يذهب وحده لصالح الإدارتين في المقاطعتين لم يكن ليغطي المصروفات المطلوبة.

وسندرس في فصل خاص الأوضاع العامّة لبلديتي طرابلس وبنغازي أثناء العهد العثماني.

الفَصْـلُ السَّـادِسْ

الخدمات العامة في العهد العثماني الثاني

البريد والبرق

كانت الخدمة البريدية بليبيا تتبع الإدارة المركزية للبريد العثماني الذي كان عضواً في المؤتمر العالمي للبريد بواشنطن 15 يونيو 1897. وقد كان للبريد إدارتان رئيسيتان بطرابلس وبنغازي تتفرع عنهما مراكز البريد المنتشرة في البلاد.

وقد كانت لإدارة طرابلس فروع في العجيلات وفساطو وغريان والخمس ويفرن ومسلاتة ومصراتة ومرزق ونالوت وورفلة وسرت وزليطن وترهونة والزاوية وزوارة.

وكانت الخدمة البريدية في دواخل الولاية تتم بواسطة مراسلين راجلين أو الفرسان والهجانة. وكانت هذه الخدمة تمنح التزاماً للمتعهدين. وكانت الخدمة البريدية إلى مصراتة تتم كل يوم خميس بواسطة مراسل فارس يصل إلى عاصمة الولاية كل يوم ثلاثاء. وكانت الساعات المحدَّدة لقطع المسافات هي: من طرابلس إلى الخمس (20) ساعة ومن الخمس إلى زليطن (5) ساعات ومن زليطن إلى مصراتة (6) ساعات. المجموع (31) ساعة.

أما بريد يفرن فيتم كل يوم خميس بواسطة مراسل راجل (؟) وكانت الساعات المحدَّدة كما يلي: طرابلس غريان (20) ساعة. غريان يفرن (11) ساعة والمجموع 31 ساعة. ويصل بريد يفرن إلى طرابلس كل يوم خميس.

أما بريد طرابلس زوارة فيتم كل يوم اثنين بواسطة مراسل فارس وفق المواعيد والمسالك التالية: طرابلس جنزور (3) ساعات. جنزور الزاوية (5) ساعات. الزاوية العجيلات (6) ساعات. العجيلات زوارة (6) ساعات. المجموع (20) ويصل بريد زوارة إلى طرابلس كل يوم سبت.

ويرسل بريد فزان كل يوم إثنين بواسطة مراسل فارس وفق المسالك والمواعيد التالية: طرابلس ترهونة (12) ساعة. ترهونة ورفلة (21) ساعة. ورفلة سوكنة (87) ساعة. سوكنة مرزق 115. وتتوسطها جميعها مراحل مختلفة للوقوف. وتبلغ مجموع ساعات الرحلة 235 ساعة. ويصل بريد مرزق إلى طرابلس كل يوم خميس.

وكانت هناك بالإضافة إلى هذه الخدمة العادية، خدمة استثنائية تجري في بعض الأحيان. ويتم الاتصال البريدي بغدامس عن طريق يفرن بواسطة هجانة تنطلق من سناون. ويتم قطع المسافة في خمسة أيام.

أما البريد الذي يصل عن طريق البحر إلى طرابلس، والخاص ببنغازي فيوجهه البريد العثماني عن طريق السفن الإيطالية المتَّجهة إلى تلك المدينة. وتستلم إدارات البريد بطرابلس وبنغازي جميع بريد الإمبراطورية العثمانية عن طريق خطوط الملاحة الإيطالية.

الخدمة البريدية في متصرفية بنغازي:

تقوم إدارة البريد في بنغازي بتنفيذ أعمالها البريدية في الدواخل بواسطة سعاة راجلين أو فرسان. وتمنح الخدمة البريدية في بنغازي أيضاً للمتعهدين. ومراكز البريد في متصرفية بنغازي موزعة على النحو التالي: أجدابيا،

قمينس، سلوق، توكرة، طلميثة، المرج، الحنية، شغاب، سلنطة، القبة، درنة، طبرق، جالو.

ويسافر حامل البريد الفارس إلى أجدابيا كل يوم خميس ماراً بقمينس وسلوق والزويتينة، وبعض الأماكن الأخرى التي تتوسطها. وكان بريد أجدابيا يصل إلى بنغازي كل يوم إثنين.

أما بريد المرج فيجري نقله عن طريق مراسل فارس كل يوم إثنين ماراً بتوكرة وطلميثة. ويصل بريد المرج إلى بنغازي كل يوم خميس.

وكانت هناك خدمة بريدية تنطلق من المرج نحو سيرة وسلنطة وشغاب وقورينا وسوسة. ومن المرج إلى الحنية.

وتستلم دائرة درنة البريد الموجّه إليها من بنغازي عن طريق البواخر كلما أمكن ذلك، غير أن هناك خدمة بريدية عادية من شغاب ترتبط بالمرج وبنغازي ـ مروراً بالقبّة وبعض الأماكن الأخرى. وتتم هذه الخدمة أسبوعياً سواء في الذهاب أو الإياب.

وكان هناك خط بريدي بين درنة وطبرق ومرسي بردية. وقد تمَّ إنشاء خط بريدي مع الجغبوب أيضاً بعد أن أنشئت بها قائمقامية في سنة 1910. ويسافر البريد من درنة نحو تلك الواحة كل يوم أربعاء.

أما الخدمة الخاصة بالطرود البريدية بين تركيا والولاية فقد كانت تقوم بها دوائر البريد الأجنبية الإيطالية والفرنسية الموجودة في البلاد بطرابلس وبنغازي.

أما خدمات الحوالات البريدية التي يقوم بها البريد العثماني فقد كانت قاصرة على الدواخل. ويمكن لإدارتي البريد في طرابلس وبنغازي قبول الحوالات لكل جهات الإمبراطورية عدا المراكز الداخلية بطرابلس وبنغازي التي لم تحاول القيام بهذه الخدمة. والحد الأعلى للحوالة ألف قرش (200) ليرة.

والتسعيرة البريدية المعمول بها في طرابلس وبنغازي هي نفس التسعيرة المطبقة في أرجاء الإمبراطورية العثمانية.

وبالنسبة للمراسلات الخارجية، فإنه بالإضافة إلى الدوائر التركية في مركزي الولاية أو المتصرفية، فقد كانت توجد دوائر البريد الفرنسية والإيطالية.

مكتب البريد الإيطالي:

كان مكتب البريد الإيطالي موجوداً بمدينة طرابلس عند وقوع الاحتلال الإيطالي، وكان قد مضى على عمله بها حينذاك ما يقرب من خمسين سنة. أما في بنغازي فلم يؤسس المكتب إلا في سنة 1905. وكان المكتبان بطرابلس وبنغازي يقعان في النقاط الرئيسية من المدينتين. وكانت الخدمة التي يوفرها المكتبان تلقى إعجاباً وإقبالاً من الأهالي بالنظر لما تميزت به من دقة في المواعيد. وكانا يطبقان بالنسبة لإيطاليا التسعيرة المعمول بها في إيطاليا. أما في المراسلات الدولية فقد كانت تطبق التعريفة المعمول بها دولياً في ذلك الوقت.

وكان المكتبان يقومان بجميع الأعمال البريدية عدا ما كان منها متصلاً بالصناديق البريدية للتوفير.

وقد كانت هناك كثير من المؤسسات التجارية التي تتعامل مع هذين المكتبين في إرسال بضائعها. وقد أخذ الأهالي أنفسهم الذين لم يكونوا يولون هذا المرفق أهمية خاصة، قرب نهاية العهد العثماني يدركون فوائده العظيمة ويستفيدون منه في إرسال الطرود البريدية.

مكتب البريد الفرنسي:

وكان بطرابلس أيضاً مكتب بريد فرنسي يطبق بالنسبة للمراسلات الخارجية والداخلية التسعيرة المعمول بها في فرنسا. أما إرسال الطرود البريدية فقد كان يتم لحساب الحكومة الفرنسية عن طريق شركة الملاحة (Navigation Mixte Touache). ولم يكن ببنغازي مكتب بريد فرنسي.

وكما ذكرنا فقد كان التجار يفضلون التعامل في اتصالاتهم الخارجية مع مكتب البريد الإيطالي.

الخدمات البرقية

كانت الخدمة البرقية بولاية طرابلس ومتصرفية بنغازي تتبع نفس الإدارة العثمانية للبريد في الآستانة.

وكان هناك بطرابلس خط بحري وآخر بري. وقد كان الخط الأول ملكاً للشركة الانجليزية (Eastern Telegraph) التي كانت تدفع نسبة مئوية من دخلها السنوي إلى الحكومة العثمانية. وكانت الشركة تدار من قبل موظفي الشركة نفسها ولكنها كانت تخضع للإدارة المحلية للبرق.

وكان الخط ينتهي عند مالطة ويبلغ طوله حوالى مئتي ميل.

ولما كانت التسعيرة الانجليزية عالية جداً، فقد كان التجار الطرابلسيون يفضلون استخدام التلغراف التونسي، وذلك بإرسال برقياتهم عن طريق جربة وصفاقس حيث تتوافر لهم كل التسهيلات. وقد نتج عن ذلك أن البرقيات المرسلة عن طريق مالطة كانت تتكون في ثلثيها من البرقيات الرسمية والثلث من البرقيات الخاصة.

أما الخط التلغرافي الأرضي فقد كان ملكاً للحكومة العثمانية. وكانت تمتد من طرابلس ثلاثة خطوط تمر بالأسوار البحرية والقلعة وضواحي فم الباب وشارع الزاوية والسنغالي وتستمر في امتداد موحد حتى ضواحي طرابلس جنوبي ثكنة الفرسان والمدفعية.

ومن هناك ينطلق أحد الخطوط نحو قرية سوق الجمعة وتاجوراء ويتجه إلى الخمس وزليطن ومصراتة وسرت حيث توجد بكل منها مراكز للبرق. ويمتد الخط من سرت حتى بنغازي. أما الخط الثاني فيمر بجنزور ليتجه إلى الزاوية وزوارة.

ومن جنزور ينطلق الخط الآخر الذي يتجه نحو الجنوب ماراً بغريان ويفرن وفساطو ونالوت وسيناون. وكان العمل جارياً في مد هذا الخط حتى غدامس عند وقوع الاحتلال الإيطالي.

وكان هناك خط يمتد من الخمس لنقل الاتصالات البرقية إلى القصبات وترهونة وبني وليد.

وفي سنة 1908 جرى تشغيل خط خامس يمتد من سرت حتى مرزق عاصمة سنجق وفزان.

وقد كانت أعمدة الخطوط التلغرافية الطرابلسية مصنوعة من (القيزة) عدا تلك الأعمدة القائمة بين مصراتة وسرت ومرزق فقد كانت خشبية.

وكانت مكاتب البرق في ولاية طرابلس موزعة كما يلي:

طرابلس، الزاوية، العجيلات، زوارة، غريان، يفرن، فساطو، نالوت، الخمس، زليطن، مصراتة، أبو رتمة، سرت، أبو نجيم، سوكنة، سبها، غدوة، مرزق، القصبات، ترهونة، بنو وليد.

وقد كانت المراسلات البرقية بين الخمس وزليطن ومصراتة تجري أيضاً باللغة الإيطالية واللغة الفرنسية(*). أما بقية الخطوط فقد كانت تعمل باللغتين التركية والعربية.

أما التسعيرة فهي محددة على أساس خمسة قروش للبرقية التي تتألف من عشرين كلمة.

متصرفية بنغازي

كان بمتصرفية بنغازي محطة راديو تلغرافية مقامة بدرنة. وخط تلغرافي ساحلي. وكانت محطة درنة تتصل بالأستانة بواسطة محطة (كارة أقاق Kara - Agac) الواقعة على الساحل الآسيوي المواجه لجزيرة رودس. وكانت المحطة

(*) ربما كان يعني المؤلف قبول المراسلات بالحرف اللاتيني بالنسبة للأماكن المذكورة.

تعمل بطريقة (سلابي Slabi). وقد أنشأتها في سنة 1905 دار سيمنس وكانت تديرها الشركة الألمانية (تليفنكن Telefunken). وقد بدأت هذه الخدمة في سنة 1908. وكانت الحكومة العثمانية قد بدأت في تلك السنة المفاوضات للحصول على الامتياز الذي تم قبل بضعة أعوام من احتلالنا. وكان الجهاز يتألف من ثلاثة أبراج خشبية بعلو ستين متراً. وكانت بينها محطة الاستقبال والإرسال. وكان المحرك يدار بالبترول وهو من قوة (20 هـ ب H.B. 20).

أما الخط التلغرافي البرقي البري في برقة فهو امتداد للخط البري المنطلق من طرابلس عبر سرت مروراً ببنغازي وينتهي عند درنة.

وكانت قد بدأت الأعمال في سنة 1910 لاستبدال الخط العامل بين طرابلس وبنغازي وتغييره من 2 م م إلى أربعة م م. وقد توقفت هذه الأعمال بقيام الحرب التركية الإيطالية.

وقد بدأت في سنة 1908 الأعمال لمد الخط من السلوم إلى درنة.

ولم يكن يوجد بالسلوم مركز تلغرافي سوى مركز تلغرافي مصري أقيم قبل بضعة أيام من نزول الإيطاليين بطبرق. غير أنه كان يوجد مركز هاتفي في بومبا على بعد عشرين كيلومتراً من السلوم، يتصل بمرسى مطروح، رأس الخط التلغرافي الواصل إلى الإسكندرية.

وكانت المراكز البرقية في برقة هي:

بنغازي، قمينس، سلوق، كركورة، بئر مدينة المختار، أجدابيا، دريانة، توكرة، طلمثية، المرج، مراوة، سلنطة، الفايدية، شغاب، القبة، درنة، بومبا، طبرق، مرسى بردية.

وكانت الخدمة البرقية تتم بانتظام بين طرابلس وبنغازي عبر المسافة الطويلة بين مصراتة وبنغازي. ويحدث في بعض الأحيان أن تتعطل الخطوط نتيجة قيام بدو سرت بقطعها، مما يؤدي غالباً إلى قطع الاتصال بين عاصمة الولاية ومركز المتصرفية البرقاوية.

الفَصْلُ السَّابع

طرق المواصلات البرية

لم تكن توجد بولاية طرابلس أو متصرفية بنغازي طرق حقيقية خاصة، معبدة بيد الإنسان، ومصانة من قبل المؤسسات الرسمية أو القبلية. ولم تكن تلك الطرق التي تشكل الشرايين الكبرى للاتصال بين المدن الرئيسية بالساحل الليبي ودواخل القطر سوى طرق القوافل العتيقة التي رسمتها قوافل الإبل التي عبرت بها خلال أحقاب وأحقاب.

ولم يكن السكان في العهد العثماني يشعرون بالحاجة إلى شبكة طرق منظمة على أسس حديثة، إذ كانت وسيلة المواصلات الوحيدة هي الإبل التي تلائمها الطرق الموجودة ملاءمة تامة. ولم يكن الأهالي بحكم عدم اكتراثهم والطابع القلق لحياتهم البدوية يهتمون أدنى اهتمام بصيانتها، كما أن الحكومة التركية لم تكن تهتم بها.. ولم تكن لها من جهة أخرى الوسائل المادية للقيام بإنشائها أو صيانتها.

وكانت سهولة عبور هذه الطرق تعتمد على كثرة أو قلة غشيانها من قبل المسافرين. فإذا حدث لأي سبب من الأسباب الطبيعية انقطاع أو تدمير في

إحدى طرق القوافل فلن يكون الوضع موضع اهتمام، ولن يعدو الأمر تحويل الاتجاه إلى طريق أخرى تربط ما انقطع من الطريق وتسير الأمور كما لو أن شيئاً لم يقع.

وبالنظر إلى طبيعة الأرض السهلة ـ وخاصة في المنطقة الساحلية للمقاطعتين الليبيتين ـ فلم تكن هذه الطرق بحاجة إلى أي عمل فني. وحتى لو كانت هناك حاجة إلى بعض أعمال الطرق والجسور لعبور بعض الوديان التي يتعذر عبورها في فصل الأمطار الغزيرة، فإن الحكومة العثمانية لم تكن تهتم بتوفيرها، حتى لا تؤدي إلى تعطيل المواصلات. وباستثناء الجسور الثلاثة التي كانت قائمة شرقي تاجوراء، وفي حالة إهمال، لم يكن يوجد بولاية طرابلس وكذلك متصرفية بنغازي أي عمل من أعمال الطرق.

ورغم سوء الطرق، فإن الأرض، وخاصة في المناطق السهلة بين المقاطعتين، كانت قابلة لعبور المارة والحيوانات المخصصة للنقل.

وكانت حدود المسافات المقطوعة محكومة بوجود المياه أو عدم وجودها، ولذا فإن رسم هذه الطرق التي خلفتها الأحقاب قد ارتبط على الدوام بوجود الآبار.

فالمياه ـ وليست ساعات الرحيل أو المسافات ـ هي التي تحدد المراحل في هذه الطرق، حتى إن القوافل لتقطع المسافات الطويلة قبل أن تتوقف عند مرحلة استراحة تحرص عادة على أن تتم في الموقع الذي يتوافر به هذا العنصر الحيوي.

وبالطبع، فقد كانت هذه قاعدة متصلة بالرحلات الطويلة نحو المناطق الجنوبية النائية.

وكانت أكثر طرق طرابلس استعمالاً من قبل القوافل والمارة هي:

1 ـ من طرابلس إلى زوارة مروراً بجنزور والزاوية والعجيلات.
2 ـ من طرابلس إلى منعرجات جبل غريان.

3 ـ من طرابلس إلى منعرجات جبل يفرن.
4 ـ من طرابلس إلى مصراتة عن طريق الخمس وزليطن.

وتعتبر هذه الطرق الأربع أكثر الطرق قبولاً لاستعمال العربات، حيث تساعد طبيعة الأرض على عبور بعض العربات التي تجرها الدواب.

أما الطرق التسع التالية فهي معتبرة من طرق القوافل الحقيقية، حيث لا تسمح طبيعة الأرض باستعمال أية وسيلة من وسائل النقل عدا ظهور الخيل والإبل والحمير. ولم تكن البغال معروفة في ليبيا في العهد العثماني.

وتلك الطرق هي:

1 ـ طريق طرابلس، مصراتة، سرت.
2 ـ طرابلس، جبل غريان، مزدة.
3 ـ طرابلس، زوارة، زرير، الوطية، بشول، الحفصية، نالوت، سيناون، غدامس.
4 ـ طرابلس، ترهونة، بني وليد.
5 ـ طريق طرابلس، يفرن، مزدة، الطابونية، براك، أدرى.
6 ـ طرابلس، مرزق، وغات.
7 ـ من غدامس إلى غات.
8 ـ من مصراتة إلى أبي نجيم، هون، سوكنة، سبها، غدوة، مرزق، تجرحي، بلما، جويجمي، كوكا، (برنو).
9 ـ من غدامس إلى غات.والعيير وزندر وكانو (السودان الأوسط).

أما طرق القوافل الرئيسية في متصرفية بنغازي فهي:

1 ـ بنغازي، قمينس، سلوق، الزويتينة، أجدابيا.
2 ـ الطريق الساحلية: بنغازي، سرت، مصراتة، طرابلس.
3 ـ بنغازي، توكرة، طلميثة، المرج، تاكنس، مراوة، سلنطة، الزاوية، الفايدية، شغاب.

4 ـ سوسة (أبولونيا) شحات (قورينا) شغاب.

5 ـ زاوية الحنية، شغاب.

6 ـ شغاب، درنة.

7 ـ درنة، طبرق، مرسى بردية، أمساعد، (الحدود المصرية).

8 ـ درنة إلى الجغبوب.

9 ـ من أجدابيا إلى واحات جالو وأوجلة والكفرة والواداي.

10 ـ من الكفرة إلى مرادة وزلة ومرزق وغات.

وسندرس في فصل تال أنواع المواصلات التي تصلح لها طرق القوافل في المناطق الجنوبية من ليبيا.

الفَصْـلُ الثَّـامِنْ

خطوط الملاحة البحرية
أثناء العهد العثماني الثاني

لقد كانت طرابلس على اتصال مستمر وسهل بالموانىء الإيطالية الواقعة في البحر التريني، وخاصة بموانىء صقلية التي كانت لها في الماضي صلة بجميع الموانىء الواقعة على الساحل الليبي وهي موانىء مصراتة وسرت والخمس وزليطن وزواغة وزوارة وبنغازي ومرسى سوسة ودرنة.

ولكن ميناء طرابلس لم يكن مهيئاً تهيئة كاملة لحركة الملاحة البحرية، إذ كان مزوداً برصيف واحد للرسو وغير صالح لسد الحاجات المتواضعة البسيطة.

وكان بالميناء رافعتان: الأولى حمولة ثلاثة أطنان والثانية حمولة طن واحد. وكانتا غير صالحتين للاستعمال أثناء نزول القوات الإيطالية.

ولم يكن بالميناء مخازن عدا مخزن صغير قرب الجمرك القديم. فإذا كان هذا هو الحال في ميناء طرابلس فيمكن أن نتصور أوضاع الموانىء الأخرى في الولاية ومتصرفية بنغازي. ولم يكن بميناء بنغازي غير رصيف قصير ومخزن

كبير نوعاً قرب الجمرك، وكانت به رافعة واحدة حمولة ثلاثة أطنان، كما كانت توجد به رافعة أخرى غير صالحة للاستعمال.

وهذه هي شركات الملاحة التي كانت خطوطها تعمل بنوع من الانتظام المتفاوت مع ميناء طرابلس.

الملاحة العامة الإيطالية التي قامت منذ سنة 1901 بربط الموانىء الإيطالية برحلات أسبوعية بين تونس وطرابلس ونصف شهرية بين بنغازي ودرنة.

خطوط الملاحة التابعة لبنك روما التي كانت تقوم برحلات ساحلية أسبوعية بين طرابلس الغرب وبرقة، وتصل أحياناً حتى الإسكندرية بمصر.

خطوط الملاحة الألمانية (Deutsche Levant Line) التي تقوم برحلات نصف شهرية بين همبورج، مالطة، طرابلس، بنغازي الإسكندرية.

خطوط أيسترمان Eesterman وخطوط باپايني Papaianni وكانت تقوم برحلات متقطعة.

وخطوط همبرغ أمريكا لاين دون اتجاه ثابت - Hamburg - Americo Line.

وشركة الملاحة الملكية الهولاندية، دون أن يكون لها اتجاه ثابت.

ولذلك فقد كانت الخطوط الإيطالية أكثر انتظاماً كما كانت تستوعب كافة أعمال النقل الليبي تقريباً.

ولسد حاجات هذه الحركة، كان ميناء طرابلس عند نزول القوات الإيطالية، مزوداً بعدد 12 ماعونة حمولة 12 طناً و27 ماعونة متوسطة تتراوح حمولتها بين أربعة إلى ثمانية أطنان. وكان بالميناء 35 زورقاً للصيد ونقل الركاب، منها 13 زورقاً حمولتها طنان و22 حمولة طن واحد، وجرارتان من قوة 15 - 17 طناً.

وقد كان برصيف الميناء ـ كما ذكرنا آنفاً ـ رافعتان متحركتان حمولة ثلاثة أطنان وطن واحد. وقد كان في وسع المواعين الكبيرة المحملة الـدنو من رصيف الجمرك ورصيف ميدان الحلفاء.

وكان بميناء الخمس 14 ماعونة حمولة أربعة أطنان وستة مواعين إنزال حمولة طن للواحدة.

وفي ميناء مصراتة 6 مواعين حمولة ثلاثة أطنان: ماعونتان للإنزال حمولة طن واحد. ولا يوجد بميناء زليطن وميناء زوارة أي وسائل للإنزال.

وكان بطرابلس حوضان خاصان لبناء السفن ذات الحمولة الصغيرة المحدودة المخصصة للخدمات المحلية بالميناء.

وقد كان بميناء بنغازي أثناء الاحتلال الإيطالي 32 ماعونة تتراوح بين 4 إلى 12 طن. و24 زورقاً للصيد ونقل الركاب. كما كان بالميناء أيضاً رافعة قرب رصيف الجمرك، حمولتها ثلاثة أطنان، كما كانت هناك رافعة أخرى وجدت غير صالحة للاستعمال في سنة 1911.

أما درنة فلم يكن بها سوى عدد لا يزيد على عشرين قارباً بين صغير وكبير يمكن أن تنقل من 4 إلى 12 طناً، كما كانت بها زوارق صيد ونقل الركاب. أما بقية الموانىء الصغيرة في برقة فقد كانت خالية من كل وسائل الإنزال.

وهكذا يتبين لنا أن تجهيز الموانىء كان هزيلاً غير كاف لسد الحاجات المحدودة للنقل البحري البسيط في ذلك العهد.

الفصل التاسع

الصناعة والتجارة

كانت الأوضاع الصناعية والتجارية بولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي في سنة 1911، أي أثناء وقوع الاحتلال الإيطالي، سيئة. ولا ريب في أنها قد ساءت وتدهورت عما كانت عليه في العهود الماضية التي كان القناصل الإيطاليون (موتا) 1898 (وميدانا) سنة 1903 يتحدثون عنها في تقاريرهم إلى وزارة الخارجية الإيطالية. ولم يحدث أي عامل جديد خلال الفترات التالية يكون من شأنه تحسين الحياة الاقتصادية في هذه البلدان. وحتى الصناعات التي عرفت في الماضي نوعاً من الازدهار قد انتهت إلى الانهيار المؤسف، بتأثير الركود العام في مجال الأعمال العامة. ولم يكن من المتوقع، والحالة هذه، أن تتغير الأوضاع بسرعة بعد الاحتلال الإيطالي رغم ما حمله هذا الاحتلال من محاسن.

لقد تردد الاستنكار وما يزال يتردد حول تقاعس الحكومة التركية وخمولها أثناء سيادتها على ليبيا، إلا أنه من الضروري أن ندرك ما ينطوي عليه ذلك من مبالغة وتهويل، وأنه من الحق أن يقال إنه ابتداء من 1903 كانت هناك

يقظة معينة في أوساط الإدارة العثمانية. وقد اتخذت عدة إجراءات مختلفة متنوعة لصالح المقاطعتين. ولكن تغير الأوضاع التجارية مع مناطق إفريقيا الوسطى قد حملت ضربتها الحتمية للصناعات المحلية التي كانت تعيش على تلك التجارة، وقد كان لهذه الصناعات ـ ولو بشكل محدود ـ أثر دائم على الوضع الاقتصادي في أرجاء هذه البلاد.

ورغبة في التسهيل والتوضيح فإننا سنعمد إلى تقسيم الصناعات الطرابلسية والبرقاوية في العهد السابق للاحتلال الإيطالي إلى خمسة أصناف.

1 ـ صناعة النسيج.
2 ـ صناعة الحصر.
3 ـ صناعة الدباغة.
4 ـ صناعة الصابون.
5 ـ صناعات مختلفة.

صناعة النسيج:

كانت صناعة النسيج (الحياكة) التي تتم بأنوال أفقية ذات المكوك قاصرة على مدينة طرابلس وبعض ضواحيها ومدينة مصراتة، أما في برقة فقد كانت موجودة في بنغازي ودرنة.

وكان عدد الأنوال المستعملة في مدينة طرابلس في سنة 1911 كما يلي:

1458 نولاً لنسج القطن.
270 نولاً لنسج الصوف.
100 نول لنسج الحرير.

وقبل ذلك بسبعة أعوام كان عدد الأنوال المذكورة حسب الترتيب التالي: 1670، 320، 120.

وكان بمصراتة ما يزيد على 250 نولاً لنسج الصوف، بالإضافة إلى عدد كبير من الأنوال لصناعة الزرابي والمرقوم الذي تختص به تلك البلاد.

وكان ببنغازي في سنة 1911، (450) نولاً لصناعة نسج القطن وما يقرب من خمسين لنسج الصوف وبعض الأنوال القليلة لنسج الحرير.

وفي درنة كان يعمل ما يقرب من مئة نول في نسج القطن وبعض الأنوال القليلة لنسج الصوف، ولم تكن بها أنوال لنسج الحرير.

وكانت المنسوجات تتمثل في قطع من الأردية ذات الألوان الزاهية والرسوم المركبة، وكثيراً ما تكون ذات ألوان غامقة لتلائم أردية النساء بالدواخل. وفي سنة 1910 كان معدل الإنتاج في طرابلس الغرب وبرقة يدور حول 1200000 ليرة إيطالية. وكانت خيوط النسج تستورد من إيطاليا وانجلترا والنمسا. وتأتي انجلترا في المقدمة من حيث الترتيب.

المنسوجات الصوفية:

وتتمثل في تلك الأردية الرجالية المعروفة باسم الحولي (براكان). وكانت طرابلس أهم المراكز في الولاية في صنع هذا النوع من الأردية. وتبلغ قيمة الحركة التجارية السنوية في هذا النوع حوالى (600000) ليرة إيطالية. كما أن جملة كبيرة من هذه الأردية تأتي من الدواخل، وقد اشتهر جبل نفوسة بجودة أنواع الأردية التي تصنع في نالوت ويفرن وفساطو للاستعمال المحلي وللتصدير إلى طرابلس وتونس. أما في مصراتة فتصنع الأردية الغامقة (المعروفة باسم العباء) المشهورة، كما كانت تجارة (المرقوم) نشطة بها، وخاصة تلك الأنواع الطويلة الثقيلة التي تصلح أغطية للأسرَّة وتزيين جدران الغرفات، بينما تستخدم لدى القبائل الداخلية كأغطية حقيقية، أثناء الرحلات الطويلة. ويستعمل في صناعة هذه الأنسجة الصوف المحلي، والصوف المستورد من برقة. وكان هذا النشاط يدر سنوياً دخلاً يزيد على 800000 ليرة كما يبدو من خلال بعض المعلومات حول وضع الإنتاج في 1910 - 1911.

وكانت تصنع الأردية أيضاً في بنغازي ودرنة والمرج، وهي غير مشهود لها بالجودة لدى أهالي طرابلس. وكانت تباع للقبائل الداخلية بمنطقة برقة نفسها.

المنسوجات الحريرية:

اشتهرت طرابلس بصناعة الأردية الحريرية، سواء كانت للنساء أو الرجال. وقد كانت هذه الأردية معروفة بجودتها، ويجري تصديرها إلى برقة، رغم وجود مثل هذه الصناعة في بنغازي، إلا أنها لم تكن في مستوى جودة المصنوعات الطرابلسية.

وكانت تنسج في طرابلس الأردية الحريرية المخلوطة بالأسلاك الفضية أو الذهبية. وهي منسوجات ثمينة ترجع صناعتها إلى أوائل القرن التاسع عشر. أما قبل ذلك فقد كانت صناعة هذا الملبوس الوطني الثمين احتكاراً للبندقية التي كانت أيضاً تزود طرابلس بالخيوط الذهبية والفضية التي تستعمل في نسج الستائر التي كانت قليلة الجودة.

وقد بلغ ما درته المنسوجات الحريرية على طرابلس في سنة 1910 مبلغ 350000 ليرة. وكانت الأسلاك الحريرة والبقايا تستورد من إيطاليا وفرنسا وتركيا وكريت. أما الأسلاك الذهبية والفضية فقد كانت تستورد من فرنسا خاصة. أما الأسلاك الذهبية والفضية فقد كان توريدها وقفاً على فرنسا تقريباً.

صناعة الحصر:

إحدى الصناعات التي كانت ما تزال على ازدهارها عند نزول قواتنا بطرابلس. وكانت لها سمعة. ولم تكن شهرتها قاصرة على ولاية طرابلس ومتصرفية بنغازي بل كانت معروفة أيضاً في تونس.

وقد كانت المراكز الرئيسية لإنتاجها في طرابلس الغرب هي: تاورغاء وتاجوراء. وتنفرد تاورغاء بتقديم أجمل أنواع وتشكيلات الحصر التي كانت موضع إعجاب المختصين لقوة حبكها ومساحتها ورسومها المنوعة.

ولم يكن ببرقة أو بالأجزاء الأخرى من ليبيا أي إنتاج معروف بجودته في هذا المجال.

وكان السعف الذي ينمو في عدة أماكن نائية بليبيا صالحاً لصناعة هذه الحصر.

وثمة نوعان من الحصر:

1 ـ الحصيرة التي تصنع من الحلفاء.

2 ـ والحصيرة التي تصنع من سعف (الكانابا).

وهذه الأخيرة مرغوبة أكثر، لدقة صناعتها. وهناك أنواع من الحصر المزينة وذات اللون الواحد (السادة). وتلقى الأنواع الأولى طلباً أكبر حتى وراء الحدود. وهم يتفننون في صنع أنواع جميلة للمساجد ومنازل الأغنياء، وتصنع هذه الحصر بمختلـف الأحجام، وفقاً لتوصية الشاري.

وتبلغ مساحة حصر تاورغاء في العادة 2,70×1,90 م.

أما الأحجام الكبيرة فتصنع في تاجوراء قرب مدينة طرابلس وتبلغ أحياناً مقاسات كبيرة 6 على 5 أمتار.

وميزانية سنة 1910 ـ كما تبدو من تقرير للقنصل الانجليزي الفاريز (Alvarez) ـ تعطي إنتاجاً بقيمة 300000 ليرة تقريباً سنوياً، منها 220000 ليرة تمثل المساهمة في التصدير إلى الخارج.

صناعة الدباغة:

كانت هذه الصناعة تتمتع بشهرة طيبة في ولاية طرابلس الغرب. ولكن هذه الشهرة قد اضمحلت قرب الاحتلال الإيطالي لليبيا. وكان يدبغ في طرابلس الغرب وبنغازي جلود الماعز والضأن التي تستنفذ داخل مقاطعات الولاية والمتصرفية. وتجري هذه الصناعة بطريقة بدائية تستغل فيها المواد المتوافرة محلياً.

وكانت هذه الصناعة تدر دخلاً سنوياً يقرب من 350000 ليرة.

صناعة الصابون:

كانت صناعة أنواع الصابون العادي نشطة في مدينة طرابلس. ولكن

هذه الصناعة لم تلبث أن انهارت بسبب عدم جودتها وعدم قدرتها على منافسة الأنواع المستوردة التي كانت أكثر جودة. وفي سنة 1910 بلغت هذه الصناعة درجة من الإهمال بحيث إن إنتاجها بطرابلس وبنغازي لم يبلغ 100000 ليرة سنوياً.

وكانت المواد الأولية تستورد من الخارج، باستثناء الزيت المتوافر محلياً.

صناعة الصياغة:

كانت صناعة الفضة من الصناعات المشهورة في المراكز الرئيسية من ليبيا، وكانت مراكز إنتاج الأسورة والأقراط والخواتم التي يتزين بها الأهالي هي: طرابلس، بنغازي، درنة، مصراتة، المرج، يفرن، جادو، غدامس. وكان أمهر الصناع في هذه المراكز كلها صناع طرابلس.

ويتفاوت الإنتاج السنوي ارتفاعاً وهبوطاً بحسب أحوال الحصاد الذي تعتمد عليه، إلى حد بعيد، الرغبة في اقتناء تلك المعادن الثمينة لاستخدامها في الأعراس التي تنتشر في مواسم الخصب والرخاء. وتستورد سبائك الفضة من فرنسا، ويجري صهرها أحياناً من المصنوعات الفضية والذهبية القديمة مثل ليرات (ماريا تيريزا).

وكانت الصياغة الطرابلسية تصدر إلى برقة وتونس ومصر. وكان معدل الإنتاج 500000 ليرة سنوياً منها 200000 تأتي من مدينة طرابلس وحدها.

صناعة الذهب:

وتصنع من الذهب أيضاً أسورة وأقراط وخواتم، ولكن طلب العرب لهذا المعدن محدود ويكاد اقتناؤه يقتصر على اليهود والأهالي الموسرين. ونتيجة لذلك كان تطور هذه الصناعة بالنسبة إلى صياغة الفضة محدوداً. ففي سنة 1910 تم تنفيذ أعمال بقيمة 600000 ليرة بما في ذلك إنتاج بنغازي. ورغم ما يمكن أن يقال عن هذا التقييم السابق للحرب إلا أن هذه الصناعة كانت متواضعة إلى حد بعيد.

مصنوعات متنوعة

صناعة العاج:

يستعمل العاج في بعض المصنوعات القليلة، وهـو يَرِد عن طـريق القوافل السنوية القادمة من إفريقيا الوسطى والتي سنتحدث عنها في مكان آخر من هذه الدراسة. ويصدر العاج كله تقريباً إلى أوروبا.

مهنة الصباغة:

كانت بطرابلس وبنغازي بعض مصانع صباغة المنسوجات. وتصبغ هذه المنسوجات بألوان نباتية متنوعة بين الأحمر الأرجواني والعكري والأصفر والأسود. وقد كان اللون الأحمر الأرجواني ذا الانعكاسات الأرجوانية التي تذكرنا بلون يتمتع بشهرة كبيرة. وقد ذكر أسترابون أنه كانت توجد قديماً مصابغ هامة في (زويكيس) Zeuchis قرب (بسيدا) Psida ويبدو أن أوئيا أيضاً كانت بها مصابغ من هذا النوع. وهكذا يتبين لنا أن مصابغ طرابلس ذات أصل عريق في القدم، وكثيراً ما تحدث القناصل في تقاريرهم عن جودة إنتاجها خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. وقد هبطت هذه الصناعة في العهد العثماني.

صناعات صغيرة في الدواخل الليبية:

تكاد جميع قبائل الدواخل تقريباً تمارس نوعاً من الصناعات الخاصة، مثل المنسوجات الخاصة بالخيام، والشباك التي تستخدم في نقل البضائع على ظهور الإبل، والمرقوم والبسط وراحلة المهاري، والأواني الفخارية (التي تشتهر بها غريان) (والبلغة: أي الأحذية الوطنية) وتشتهر بها غدامس وخاصة تلك المطرزة التي يتاجرون فيها مع طرابلس وبنغازي والمناطق الجنوبية من تونس والجزائر. أما غات فتشتهر بصناعة الخناجر الجلدية والأحزمة الجلدية، وزنبيل المهاري، والتجهيزات الجلدية الخاصة بالإبل والمهاري، والقِرب من مختلف الأحجام، والأشياء الأخرى المستعملة. وتشتهر فزان وبرقة بهذه الصناعات الصغيرة التي ذكرنا وجودها بغات.

صناعة الحلفاء والحنة:

بـدأ تصدير الحلفاء من ولاية طرابلس الغرب منذ سنة 1868. إلا أن عدم عناية العرب بطريقة اقتلاع هذه الشجرة في السنوات الأولى قد أدى إلى إضعاف إنتاجها في ضواحي طرابلس والخمس وزليطن التي كانت تشتهر كلها بوفرة هذا النبات. إلا أنه ظلت تجمع كميات وافرة من الجبل. وقد ازدهرت هذه الصناعة ازدهاراً كبيراً خلال الأعوام الواقعة بين 1868 - 1896. وقد كان يصدر منها حتى سنة 1888 من 60000 إلى 70000 طناً سنوياً، ثم أخذ هذا التصدير يهبط عن هذا المستوى بسبب المنافسة التونسية والسويدية وبعد اكتشاف صناعة الورق من المواد الخشبية. وكانت الحلفاء تصدر كلها تقريباً إلى انجلترا حيث يتراوح سعرها بين 55 و65 شلناً للطن الواحد.

وقد هبط التصدير في سنة 1911 إلى 25000 طناً. أما حلفاء بنغازي فتستخدم في الأغراض المحلية بالنظر إلى رداءة نوعها بالنسبة إلى حلفاء طرابلس.

وقد كانت توجد بطرابلس في سنة 1911 أربعة مراكز أو محلات لكبس الحلفاء وإعدادها للتصدير، اثنان بالعزيزية واثنان بالخمس. وكان يعمل في هذه الصناعة اليسيرة عدد من الأهالي. وكان دخل العامل يبلغ 26 ليرة للطن وهو مبلغ ضخم في ذلك الوقت خاصة إذا وضعنا في الاعتبار سهولة عملية الجمع.

وقد كانت صناعة الحنة أيضاً مزدهرة في الماضي. وكان ورق هذه الشجرة مطلوباً في الشرق، لصبغ الشعر. ويبدأ موسمها في يوليو ويمتد حتى سبتمبر. وبلغ ما صدر منها في سنة 1910 (10000) عشرة آلاف قنطار تقريباً. صدر أغلبها إلى تونس والجزائر والمغرب. وقد فقدت قبل الاحتلال الإيطالي بقليل أسواق الآستانة بسبب منافسة بقية أجزاء الإمبراطورية. وتباع الحنة بمعدل 35 ليرة للقنطار.

وبالإضافة إلى الحنة، كانت تمارس في برقة وطرابلس الغرب صناعة

جمع (الجداري Rhus Oxyaconthoides) وهي شجرة أخرى تجفف عروقها وتستخدم في الصباغة، أما أوراق الشجرة فتصلح لغذاء الإبل. ويجري جمعها بصفة خاصة في برقة ورفلة ومصراتة بطرابلس الغرب. ويبلغ إنتاج المقاطعتين سنوياً حوالى 15000 قنطاراً ويبلغ معدل ثمن القنطار من 16 إلى 18 ليرة، ويجري تصدير هذا النوع كله إلى مصر.

صناعة الملح:

كان يتولى هذه الصناعة في برقة وطرابلس بعض المتعهدين وهو احتكار للحكومة، تحصل منه على عوائد مفيدة. وهو يستخرج من ملاحات أبي كماش وتاجوراء بطرابلس الغرب. ومن بنغازي وكركورة وقمينس ببرقة. ويبلغ معدل الدخل السنوي حوالى 80000 ليرة بطرابلس الغرب و750000 إلى 800000 ليرة ببرقة.

التبغ:

كان بيع الدخان في الولاية احتكاراً للحكومة. ويزرع التبغ في كل المواقع الساحلية، في بساتين الأهالي، ولكن بكميات محدودة. وتحصل الحكومة من التبغ على دخل سنوي يدور حول المليون ونصف المليون ليرة، وكان يوجد بالزاوية مكتب حكومي يقوم الفلاحون بتسليم منتوجهم إليه مقابل ثمن مقرر.

صيد الإسفنج والأسماك:

كان صيد الإسفنج نشطاً جداً في برقة خاصة.. كان يمارس هذا النشاط البحارة اليونانيون الذين يختصون به. ويباع الإسفنج بمعدل يتراوح بين 15 إلى 50 ليرة للقنطار الواحد حسب نوع المنتوج، وكانت هذه الصناعة تدر دخلاً يزيد على مليون ونصف ليرة سنوياً.

وتجري في موقع الصيد بعض العمليات الأولية لحفظ الإسفنج، غير أن تصنيعه بصفة كاملة لا يتم إلا في أوروبا.

ولم يكن ساحل طرابلس يقدم أحسن أنواع الإسفنج الذي انفردت به سواحل برقة. ويتولى ممارسة الغوص البحارة اليونانيون وكان لهم أكثر من 200 زورق مجهز لهذا الغرض.

وليس هناك أية أهمية سواء في طرابلس أو برقة لصناعة صيد السمك التي كانت قاصرة على المراكز الساحلية المأهولة، وتمارس بطريقة بـدائية. ويستخدم الإنتاج في الاستهلاك المحلي.

وقد حاولت بعض المؤسسات الإيطالية القيام بتجارب لصيد الطون في السواحل الليبية، وأبدت الاستعدادات لإنشاء مؤسسات دائمة في حالة نجاح التجارب، ولكن الإجراءات العثمانية المضجرة وضرورة الحصول على الامتياز من الآستانة، قد أدت دوماً إلى إجهاض كل مبادرة في هذا المجال.

صناعة دود القز:

ونشير في الختام إلى هذه الصناعة لا لوجودها في ليبيا ولكن للتنويه بالبادرة الطيبة المشكورة التي قام بها الوالي أحمد راسم باشا والتي واصلها خليفته نامق باشا الذي كان من أنجح الولاة الأتراك، وقد استورد في سنة 1899 من (بروسيا) 2200 شجرة توت، نمت بشكل قوي، وذلك لتنمية هذا النوع من الزراعة، ولكن الولاة الذين خلفوه أهملوا هذه المبادرة الطيبة وتخلوا عن تنشيط تربية دود القز.

ويمكن القول، بشكل تقريبي، إنه في سنة 1911، أي عند وقـوع الاحتلال الإيطالي، كانت المصنوعات المحلية في مجموعها تدر دخلاً سنوياً يقدر بحوالى خمسة ملايين ليرة.

الفصل العاشر

التجارة ـ التوريد والتصدير ـ الأسواق

إن أرقام الحركة التجارية التي تميز دوماً الحضارة الاقتصادية لأي شعب تدل بوضوح بحكم قلة موادها وضعف مجموعها وطابع البضائع المتاجر بها ـ كما يلاحظ السنيور الألماني المندوب الخاص بطرابلس لغرفة التجارة في كريمونا، في تقرير له ـ أن ليبيا في 1910 - 1911 كانت بلاداً وسطاً بين النموذج الرعوي والنموذج الزراعي، دون أية ملامح لقيام صناعة واسعة بها.

كانت ليبيا تصدر ـ قبل الاحتلال الإيطالي ـ الأبقار، والخيل، والصوف، وشعر الماعز، ووبر الإبل، أو بعبارة أخرى المنتوجات الرعوية. وتصدر أيضاً التمور والقمح، أي منتوجات الزراعة البدائية. ويشتري سكانها مواداً غذائية من أوروبا مرت بالمرحلة الأولى من العمل، مما يدل على ضعف وضآلة الإنتاج الزراعي. كما يشترون أيضاً من الأسواق الأوروبية بعض المنسوجات الحريرية والقطنية وبعض المصنوعات المختلفة. وذلك هو كل ما في الأمر.

ولذلك كانت التجارة محدودة. أما التجارة المحلية في طرابلس وبنغازي فقد كانت تقتصر بصفة رئيسية على تبادل البقول والتمور والزيوت والحيوانات من منتوجات السواحل والدواخل.

أما تجارة القوافل مع أواسط إفريقيا ـ التي سندرسها في فصل آخر ـ التي كانت في الماضي مزدهرة نسبياً ـ فقد آلت قبل فترة من وقوع الاحتلال الإيطالي إلى انهيار تام، وكانت تزداد سوءاً من عام إلى آخر.

أما التجارة مع أوروبا فقد كانت تتم كلها في طرابلس. وكذلك في بنغازي بصفة قليلة. وقد كانتا أهم مينائين على الساحل الليبي. أما مراسي الخمس وزليطن فلا تصلح إلا لتصدير الحلفاء. وكانت تصدر من موانىء مصراتة وسرت وزوارة ومرسى سوسة ودرنة، البقول والملح وبعض البضائع الأخرى. وكانت طرابلس وبنغازي تصدران ريش النعام والعاج والتبر والجلود والإسفنج والصوف والبسط والحصر والملح والشعير والحمضيات والتمور والنطرون والبقر والضأن والخيول. ولكن كل ذلك كان بكميات محدودة.

أما الواردات فتتألف من المنسوجات القطنية والأقمشة والمواد الحديدية والفحم والمنسوجات الحريرية والسلك، وأخشاب البناء والوقود والأثاث، والزجاج والخردوات والمصنوعات اليدوية المختلفة، والأرز والدقيق والكحوليات والنبيذ والجلود المصنوعة والأسلحة والبارود والتبغ والورق، والسكر والقهوة والشاي، وأشياء أخرى.

وكانت البلدان الرئيسية للحركة التجارية تصديراً وتوريداً هي:

إيطاليا، انجلترا، مالطة، مصر، فرنسا، النمسا، هنغاريا، تونس، ألمانيا، اليونان وكريت.

إيطاليا:

تنقل المنتوجات الإيطالية بصفة خاصة إلى طرابلس الغرب وبرقة على

بواخر خطوط الملاحة الإيطالية العامة، وبواسطة تلك البواخر التي كان يديرها بنك روما التي كانت لها - كما رأينا - خطوط أسبوعية منتظمة بين الموانىء والمراسي الليبية.

وكان ميناء (جنوا) أهم الموانىء الإيطالية أو أكثر الموانىء الإيطالية علاقة بطرابلس وبنغازي، وقد كانت تشحن عن طريقه - علاوة على البضائع الإيطالية - بضائع (الترانزيت) الواردة من إسبانيا - عن طريق البحر - وبضائع سويسرا وألمانيا وبلجيكا.

وكانت البضائع الإيطالية المستوردة هي: الدقيق والسميد والقهوة والتوابل والنبيذ والمصنوعات اليدوية والحرير والمنسوجات والخردوات والورق والمكرونة والبطاطة والمواد الغذائية ومصنوعات البندقية الزجاجية والخشب وورق اللف والرخام والأعشاب الجافة والأثاث.

أما البضائع المصدرة من طرابلس وبنغازي فهي الدواجن والخرق والفيتورة والجلود غير المصنعة، والعظام والحديد الخردة، وغيرها.

وكانت إيطاليا تأتي في الترتيب بعد انجلترا وفرنسا في مجال التوريد، وهي تحتل الترتيب الرابع في التجارة العامة بسبب رقم تصديرها الذي يساوي 6 % من توريدها.

والسبب الكامن وراء هذا الميزان التجاري يرجع بصفة رئيسية في تشابه منتوجات برقة وطرابلس الغرب مع منتوجات الجنوب الإيطالي.

إلا أن حركة التوريد والتصدير مع إيطاليا قد سجلت في الأعوام الأخيرة نمواً ملحوظاً وزيادة مطردة كما يبدو من خلال وقائع الحركة التجارية خلال الفترة الواقعة بين 1905 - 1910 وهي الوقائع المستخلصة من دائرة المعاملات والتشريعات الجمركية:

عام	توريد	تصدير
1905	653000	3088000
1906	570000	3951000
1907	1054000	3026000
1908	676000	3221000
1909	1606000	2934000
1910	3200000	4400000

انجلترا:

يتم شحن صادرات ليبيا إلى انجلترا عن طريق بواخر خاصة مؤجرة لهذا الغرض. وتتعلق هذه التجارة بالشعير والحلفاء. ويصدر الشعير إلى (ليت وهول) Leithe Hull، أما الحلفاء فتصدر إلى لام درلانـد Lumderland، جرينس بي Greens Bey وليفربول Liverpool ولندن.

أما الواردات من انجلترا فكانت الشاي والمصنوعات اليدوية والمواد الحديدية والتوابل.

مالطة وألمانيا وبلجيكا والنمسا:

كانت مالطة متصلة بليبيا ـ بالإضافة إلى خطوط الملاحة العامة الإيطالية ـ ببواخر الشركة المالطية (باشي Pace) التي تقوم حسب الأحوال بـرحلات إضافية استثنائية.

وكانت مالطا تستورد من ليبيا الحيوانات والبيض والفواكه والدواجن وتصدر الفحم الحجري والبترول، وهما مادتان يخزنان بها.

أما التصدير والتوريد مع ألمانيا وبلجيكا فقد كان يتم عن طريق خطوط الملاحة الألمانية (Deutsche Levant Line) حتى مالطة، ومنها إلى طرابلس

وبنغازي عن طريق خطوط الملاحة الإيطالية. كما كانت النمسا في تجارتها مع ليبيا تستخدم البواخر الإيطالية.

وكانت المواد المستوردة هي:

من ألمانيا: الشاي، والزجاج، والحديد، والأغطية والخردوات.

من بلجيكا: عود الثقاب (الوقيد) والخيط.

من النمسا: السكر (سكر القالب) الكحول والأقمشة والخشب.

أما صادرات ليبيا إلى هذه البلدان فهي الصادرات المعروفة التي سبق ذكرها، ولكنها كانت تتم بكميات قليلة محدودة.

تركيا:

أما التبادل التجاري بين ليبيا وتركيا فقد كان يتم بواسطة خطوط الملاحة الإيطالية. وقليلاً ما تستخدم إحدى البواخر العثمانية التابعة لشركة (محسوسة).

وكانت تستورد من الأستانة وسالونيك الدقيق والبقول والسمن لاستهلاك الجيش والخردوات والمنسوجات للتجارة. وتصدر إلى تركيا الحصر والحمضيات والحنة والمنسوجات المحلية والسمن الذي ينتج في برقة.

اليونان وكريت:

كانت اليونان وكريت تشحنان تجارتها إلى ليبيا رأساً على البواخر الإيطالية. وكانت التجارة مع اليونان تتمثل في الإسفنج، بينما تتمثل مع كريت في الزيت والزيتون والعسل والشمع والحرير غير المصنع والشعير والسمن.

مصر:

تتم المبادلات التجارية بين مصر وليبيا في العادة عن طريق شركات الملاحة الإيطالية العامة أو شركات الملاحة التابعة لبنك روما. وتقوم في بعض الأحيان البواخر التابعة للشركة المالطية (باشي) بزيارة الموانىء في برقة

وطرابلس أثناء رحلاتها إلى ميناء الإسكندرية بمصر.

وتصدر ليبيا إلى مصر الحيوانات والحنة والحصر وبعض الأعمال اليدوية الطرابلسية.

وتستورد ليبيا من مصر السكر والأرز والصوف.

فرنسا:

كان ميناء مرسيليا هو الميناء الوحيد الذي له علاقة منتظمة بليبيا عن طريق تونس. وتقوم بالعمل على هذا الخط خطوط الملاحة الفرنسية وتستورد ليبيا من فرنسا: الدقيق والسميد والسكر والتوابل والشاي والحرير والمنسوجات.

وتصدر ليبيا إلى فرنسا الدواجن والبيض والحنة والطيور والليمون وريش النعام.

تونس:

كانت موانىء تونس وصفاقس وسوسة والمونستير وقابس وجربة على اتصال بطرابلس الغرب وموانيها بواسطة البواخر الفرنسية (Mexte Navigation) وخطوط الملاحة الإيطالية العامة.

وتستود ليبيا من تونس التين والزيت والصابون والتمور والطاقية والمنسوجات. أما صادرات ليبيا فهي: الحنة والحصر والحمضيات والفضة المصنعة والمنسوجات الطرابلسية.

أسواق ولاية طرابلس ومتصرفية بنغازي

كانت الأسواق الرئيسية بمدينة طرابلس هي: سوق ميدان الحلفاء وسوق الخبز. وفي سوق الحلفاء تعقد كل يوم إثنين سوق لبيع الأبقار. وفي أعوام الرخاء يبلغ عدد الرؤوس المتوافرة في السوق من 200 إلى 250 رأساً من

البقر. ويقتصر شراء هذا النوع من الحيوانات على اليهود والمسيحيين، أما العرب فإنهم يفضلون شراء الضأن. وتصدر الأبقار إلى مالطة، وينقل قسم منها عن طريق البر إلى مصر. ويبلغ المعدل السنوي لتصدير الأبقار من طربلس وبرقة حوالى 35000 إلى 40000 رأس.

وكان لكل مركز رئيسي من المراكز الداخلية سوقها الخاص الذي تعقد أسبوعياً ويباع فيها غالباً الحيوانات والمنتوجات الزراعية والمنسوجات وغيرها.

ومن أشهر الأسواق، سوق الجمعة وأسواق الزاوية وزوارة ومصراتة وغريان ويفرن وجادو ونالوت وترهونة وبني وليد.

كما كانت هناك أسواق نشطة في الماضي بغدامس ومرزق وغات وجاولو والكفرة وهي كلها تقع في الجنوب الليبي. وقد أصبح نشاطها محدوداً في أواخر العهد العثماني.

وقد كانت بنغازي مركز الحركة التجارية في متصرفية برقة كلها. وكانت سوقها المغطاة مزودة دائمة بالحبوب والبقول والمأكولات والحرير والمنسوجات القطنية والحريرية والأسلحة وغيرها من البضائع المتنوعة. أما في الأسواق المكشوفة التي تعقد في الهواء الطلق فقد كانت تتم عمليات البيع بالجملة بالمزاد العلني. ويوجد بها حيوانات كثيرة يجري تصديرها من ميناء بنغازي، الميناء الوحيد بالمتصرفية الذي تصدر منه الحيوانات. وتعقد سوق الحيوانات من الأبقار والضأن والماعز والإبل والخيل كل يوم، وتتوافر هذه الحيوانات بالأسواق في الفترة الواقعة بين فبراير ويونيو وتقل في أشهر يوليو وأغسطس والنصف الأول من سبتمبر. ويصل إلى سوق بنغازي يومياً معدل 150 رأساً من الضأن والماعز و25 رأساً من البقر ورأسان من الخيل و8 رؤوس من الحمير و20 رأساً من الإبل.

ويتدفق الشعير على بنغازي من مايو حتى نوفمبر. ومن بداية يوليو حتى نهاية سبتمبر تتوافر بسوق تلك المدينة كميات من الشعير تتراوح بين 1500 إلى

1600 طن من الشعير. ويصدر قسم كبير منه إلى انجلترا لاستخدامه في صناعة البيرة. وكان من النوع المطلوب الصالح في صناعة ذلك المشروب.

ومن الأسواق العامرة التي يتردد عليها الناس سوق درنة حيث تباع الحيوانات التي تصدر إلى مصر، عن طريق البر.

ومن أسواق برقة المعروفة، أسواق أجدابيا وقمينس وسلوق والمرج ودريانة والحنية وشغاب والفايدية، وبعض الأسواق الأخرى.

وكان بطرابلس في سنة 1911 خمسة عشر مورداً ومصدراً للحيوانات والبضائع وتسعة ممثلين تجاريين. وكان ببنغازي 6 مصدرين وموردين للبضائع والحيوانات وثلاثة وكلاء تجاريين.

وكانت بطرابلس وكالات تجارية للمؤسسات التالية للإقراض:

بنك روما والبنك الألماني والبنك التجاري الإيطالي والبنك الأنجلو مالطي وكريديت ليونايس Credit Lyonnais وكونت ناسيونال Compt National.

النظام النقدي والموازين والمكاييل والمقاييس

كانت العملة المستعملة بليبيا هي نفس العملة المستعملة في الإمبراطورية العثمانية.

الليرة التركية الذهبية وتعادل 22,78 ليرة إيطالية.
المجيدي (عملة فضية) وتعادل 4,22 ليرة إيطالية.
المحبوب (عملة فضية) وتعادل 3,92 ليرة إيطالية.
القرش الطرابلسي (عملة فضية) ويعادل 0,49 ليرة إيطالية.
القرش الصاغ (عملة فضية) ويعادل 0,223 ليرة إيطالية.
القرش الجاري (عملة فضية) وتعادل 0,20 ليرة إيطالية.

البارة (عملة برونزية) وتعادل 0,005 ليرة إيطالية.

أما المقاييس الطولية المستعملة فهي:

الهنداسة وتعادل 0,67 من المتر.
والذراع وتعادل 0,46 من المتر.

أما مقاييس المساحات فهي:

الجدولة وتساوي أربعة أمتار مربعة.
الجابية وتساوي 900 متراً مربعاً.

أما الموازين فهي: القنطار ويساوي أربعين أُقة (أي ما يعادل 51,28 كيلو غرام) والأقة تعادل 1,282 كيلو غراماً. وتنقسم الأقة إلى أربعين أوقية وتعادل الأوقية 32 غراماً بزيادة قليلة. وتساوي الوقية عشرة دراهم. ويساوي الدرهم 3,2 غرام تقريباً.

ويستعمل المثقال في وزن المعادن الثمينة وهو ينقسم إلى 34 خروبة وتساوي الوقية 6 مثاقيل و3/4 المثقال.

أما في كيل الحبوب فكانت تستعمل (المرطة) التي تعادل 9 أُقات أو 12,282 كيلو غرام للشعير و12 أُقة بالنسبة إلى القمح أي ما يعادل 12,400 كيلو غرام.

وبالنسبة للسوائل، الغراف الذي يساوي تقريباً أُقة ونصف أي ما يعادل كيلويين تقريباً.

وتكوِّن ست غرافات (جرة) أي ما يعادل تسع أُقات ونصف أي ما يعادل 12,800 كيلو غرام.

ويتفاوت سعر العملة التركية خارج مدينة طرابلس وبنغازي حسب الأماكن مما يؤدي في كثير من الحالات إلى الغش والتلاعب.

وتتعامل الدوائر الحكومية وإدارة الجمرك والبريد والدين العام والاحتكارات للتبغ والملح على أساس السعر القانوني للعملة التركية الذهبية منها والفضية.

الفصل الحادي عشر

تجارة القوافل مع البلدان الجنوبية قبل الاحتلال الإيطالي

جرت ممارسة تجارة ريش النعام في ليبيا منذ عصور سحيقة ضاربة في القدم. وقد كان النعام يعيش بليبيا إلى ما قبل قرن من الزمن تقريباً. وكان يوجد بأعداد كبيرة في المناطق الجبلية الطرابلسية والمناطق الخلفية لها ثم هاجرت هذه الطيور نحو إفريقيا الوسطى لأسباب غير معروفة حتى الآن، ولعل هجرتها كانت نتيجة من نتائج المطاردة العنيفة. وقد اندفع التجار الطرابلسيون والبرقاويون وراء إغراءات الكسب فأخذوا يتوغلون تدريجياً نحو الدواخل للحصول على هذا الريش الثمين. فأعطوا بذلك حياة جديدة لتجارة القوافل مع بلدان منقطعة الصلة بالعالم المتمدن. ومنذ ذلك التاريخ رسمت ثلاث طرق رئيسية: الأولى نحو كانو. والثانية نحو بورنو. والثالثة نحو الواداي. وهي الطرق التي احتفظ بها وظلت قائمة حتى وقوع الاحتلال الإيطالي لليبيا. ولكن أهميتها قد أخذت تقل في الأعوام الأخيرة.

ذلك هو الأصل في تجارة القوافل كما يقصه الشيوخ الذين كانوا يمارسون هذه التجارة إلى أعوام قليلة من الاحتلال الإيطالي، وهي التجارة

التي كانت قبل ذلك بخمسين أو ستين عاماً تدر أرباحاً طائلة على المشتغلين بها. غير أن تجارة القوافل بين البلدان الساحلية الليبية والبلدان الداخلية من إفريقيا لها أصل أبعد من ذلك وأعرق في القدم.

وعلى كل حال، ومهما كان الرأي حول بدايتها، فمن المؤكد أن مدينة طرابلس ومدينة بنغازي كانتا منذ القدم مراكز (أمبوريات) لمثل هذه التجارة التي وصلت في الأعوام الأخيرة (أي بين 1870 - 1881) إلى أقصى مراحل ازدهارها. ثم أخذت بعد ذلك تنهار بسبب تراكم مجموعة من العوامل والظروف التي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

1 ـ التغير في الأوضاع السياسية للبلدان الإفريقية.
2 ـ فتح طرق جديدة إلى دواخل إفريقيا أرخص ثمناً.
3 ـ هبوط أسعار المنتوجات السودانية بسبب المنافسة على الأسواق العالمية مع بعض البضائع المشابهة الواردة من مراكز أخرى من إفريقيا.
4 ـ انكماش التجار الطرابلسيين والبنغازيين، والتقليل من نشاطهم، وإيقاف البعض لهذا النشاط بسبب ضآلة الكسب الذي تدره تجارة القوافل.

يؤكد ذلك أنه عندما احتلت إيطاليا ليبيا في سنة 1911 كان عدد القوافل التي تصل سنوياً من المناطق النائية بالسودان وبرنو والواداي قليلاً. وقد كانت تلك البلدان هي المراكز الرئيسية لهذا الضرب من التجارة.

فلندرس الآن فيم تتمثل هذه التجارة المربحة الذي يتحدث عنها الناس الآن في حنين عظيم.

طريق السودان الأوسط:

تعتبر هذه الطريق احتكاراً للتجار الغدامسيين المستقرين بطرابلس. ويعزى نجاحهم فيها بالإضافة إلى براعتهم وذكائهم الذي لا ينكر في مجال العمل التجاري، إلى موقعهم الجغرافي الذي يجعل من بلادهم موقعاً أمامياً في المناطق ما قبل الصحراوية، وإلى المعرفة النادرة التي توافرت لهم بعدد كبير من

اللغات واللهجات التي يتحدث بها سكان الصحراء وبلاد الهوسة الذين يتعاملون معهم تجارياً. وتبدأ هذه الطريق بطرابلس وتمر بغدامس وغات والعيير وزندر وكانوا متنقلة من الأراضي العثمانية إلى الأراضي الواقعة تحت الحكم الفرنسي والانجليزي مجتازة مناطق مطروقة ومهددة من قبل البدو الذين يمارسون السلب مثل قبائل طوارق أزجر وهجار. وكانت القوافل التي تقطع هذه الطريق تستغرق مدة لا تقل عن ثمانية أو تسعة أشهر بين الذهاب والإياب.

ورغم أن هذه الطريق هي أطول الطرق في التجارة مع المناطق الداخلية الإفريقية وأكثرها تعرضاً للأخطار إلا أنها كانت حتى سنة 1906 أقلها أحداثاً معرقلةً للتجارة، وكانت تمنح التجار الطرابلسيين كسباً يبعث على الارتياح.

وفي كل عام تخرج قافلتان من المحطتين الرئيسيتين، واحدة من طرابلس تخرج في شهر أغسطس وأخرى تخرج من كانو في نفس الشهر. وتتوقف القافلة الخارجة من طرابلس في غات التي يتجمع بها التجار والقوافل الصغيرة القادمة من مختلف أنحاء ليبيا ويجمعون بضائعهم هناك. وفي غات يؤجرون إبل الطوارق ويعقدون الاتفاقات معهم لاجتياز الصحراء. وكانت القافلة تتألف من عناصر مختلفة في الغالب، أي من العرب الذين يسافرون لحساب الدور التجارية بطرابلس وبنغازي، ومن غدامسيين يمثلون مؤسساتهم الخاصة، ومن تجار سودانيين، ومن حجاج عائدين إلى بلدانهم من الحج.

وتتكون القافلة العائدة من كانو من نفس العناصر تقريباً. وهي تعود أدراجها على نفس الطريق التي سلكتها في الذهاب. فإذا وصلت القافلة إلى غات انحلت وانقسمت إذ يعود التجار مطمئنين إلى طرابلس ومراكزهم الأخرى في قوافل صغيرة متفرقة، ويكيفون مسيرة العودة وفقاً لمصالحهم.

ونحن نفتقر الآن إلى الإحصائيات التي تعرفنا بعدد التجار الذين يشاركون في هذه القوافل وكمية البضاعة المصدرة والموردة وقيمتها، غير أنه

استناداً إلى المعلومات التي جمعت من التجار القدامى الذين قاموا قديماً بهذه الرحلات، يبدو أنه خلال الفترة الواقعة بين 1899 إلى 1906 أن قافلة الجنوب كانت تصدر من ليبيا ما قيمته نصف مليون ليرة سنوياً وتستورد ما قيمته 800000 ليرة.

إلا أن هذه التجارة قد أخذت في الهبوط خلال السنوات الأربع الواقعة بين 1907 - 1911 بسبب نقل البضائع الانجليزية من نيجيريا إلى السودان الأوسط بأسعار أقل وزمن أسرع. ويمكن أن نقيّم ثمن هذه العملية بسهولة. إذ يبلغ ثمن الطن من ليفربول إلى لوكوجيا في النيجر 125 ليرة ومن لوكوجيا إلى كانو بواسطة القوافل مبلغاً يتراوح بين 200 و250 ليرة. وبذلك يتراوح ثمن نقل الطن من ليفربول حتى كانو بين 325 إلى 350 ليرة. ويتكلف نقل الطن من طرابلس إلى كانو مبلغاً يتراوح بين 600 إلى 650 ليرة.. دون أن نضع في تقديرنا وقوع أغلب أجزاء الطريق تحت رحمة وسيطرة اللصوص، والغزاة من الطوارق.

وجدير بالذكر أن الخط الحديدي الذي أنشأته انجلترا بعد سنة 1905 بين لوكوجيا وكانو قد زاد من تخفيض أسعار نقل البضائع، بل إن انجلترا قامت في سنة 1906 بفرض ضريبة بواقع عشرة في المئة على جميع البضائع الواردة إلى السودان، وذلك لحماية مصنوعاتها.

وهكذا يمكننا أن نعتبر القوافل التي وصلت طرابلس في بعض الأعوام السابقة للاحتلال الإيطالي آخر فلول ذلك الموكب المجيد لهذه التجارة الهامة ذات العطاء الوافر.

طريق بورنو:

تمتد هذه الطريق من طرابلس إلى مرزق (فزان) وتجرحي وبلما (كاوار) ونجواجمي (تشاد) وكوكا.

وكانت أقصر الطرق نحو إفريقيا الوسطى، حيث كانت القوافل تقطعها

في مدة ستة أشهر ذهاباً وإياباً. كما كانت أسهل هذه الطرق. وهي تمر بعدد من البلدان التي تتوافر فيها التمور بأسعار رخيصة، وهي تكون الغذاء الرئيسي لرجال القوافل. كما أن المياه تتوافر بها على طول الطريق وتقع الآبار على مراحل متقاربة.

وقد كانت تجارة القوافل مع بورنو مزدهرة ازدهاراً عظيماً، ساعد على ازدهارها سهولة الاتصال بين البلدين حتى إن أغلب العاج المتوافر بالأسواق الطرابلسية كان مستورداً من ذلك الإقليم.

وقد انهارت هذه التجارة خلال الفترة الواقعة بين 1892 - 1893 وتوقفت تقريباً بصفة تامة أثناء غزو السلطان زابار رباب زبير لمدينة بورنو.

وقد عادت هذه التجارة إلى النشاط بعد وقوع هذه البلاد تحت السيطرة الفرنسية وقيام الدولتين باقتسامها وذلك قرب 1900 ولكنها ظلت تجري بشكل محدود لا يتفق مع ما كان لها من حجم سابق.

ذلك أن تربية النعام في جنوبي إفريقيا قضت قضاء يكاد يكون تاماً على تجارة ريش النعام الوحشي. ثم جاءت الطرق الحديدية بالبقية التي أجهزت على هذه التجارة. وعند الاحتلال الإيطالي كانت تجارة النعام بطرابلس تافهة بسيطة. وقافلة بورنو التي وصلت إلى عاصمة الولاية في شهر مايو 1911 لم تحمل معها سوى بضع آلاف الليرات من هذه البضاعة الثمينة. وينبغي أيضاً القول بأن بدعة ريش النعام (الموضة) الذي يستخدم في المراوح والقبعات والملابس النسائية، قد انقرضت تماماً في سنة 1900، وبذلك قل طلب أوروبا على هذا النوع من الريش الفاخر الذي يصنف على عدة فئات يختلف ثمنها بحسب طولها وألوانها: البيضاء والسوداء والرمادية.

طريق الواداي:

ينطلق طريق القوافل إلى الواداي من بنغازي دائماً حيث يوجد ممثلون للتجار الطرابلسيين هناك. فإذا وصلت المنتوجات إلى بنغازي نقلت إلى

طرابلس للقيام بالإعداد الضروري لها قبل إرسالها للأسواق الأوروبية.

وتمر الطريق عبر واحات أوجلة والكفرة والتبستي. وكانت مدة الرحلة ذهاباً وإياباً وتوقفاً في مختلف المراحل تتراوح بين ثمانية إلى عشرة أشهر. ولا يوجد في هذه الطريق قبائل تقوم بتأجير الإبل كما هو الحال في طريق غات ـ كانو. ولذلك يضطر أصحاب القوافل إلى شراء العدد اللازم من الدواب للرحلة، من طرابلس أو بنغازي. ويبلغ ثمن الجمل في المتوسط قبل الاحتلال الإيطالي بين 150 إلى 300 ليرة حسب الأعوام ونوع الحيوان. وتجد الإبل أثناء عبورها بالأراضي التي تتوافر فيها المراعي ما يكفيها من الغذاء، وتقدم لها في المناطق الصحراوية الجرداء التمور المشتراة من الكفرة.

وكانت سهولة الرحلة والأمن الذي توفره السنوسية على طول الطريق يسهل تسيير قوافل صغيرة طول السنة. وكان يسافر من طرابلس وبنغازي في الأعوام الخمسة الأخيرة من العهد العثماني من ثمانية إلى عشرة تجار، ومن جالو من 15 إلى 20 تاجراً، وذلك كمعدل سنوي.

وكانت تجارة القوافل بين الواداي وبنغازي التي شهدت أجمل أيامها في عهد سقوط الخرطوم في أيدي أتباع المهدي قد أخذت في الانهيار اعتباراً من تاريخ احتلال الانجليز لتلك البلاد. فأخذت المنتوجات طريقها الطبيعي للتصدير نحو الساحل بواسطة النيل. وقد قضت الخطوط الحديدية التي أنشأتها انجلترا في سنة 1900 على هذه التجارة قضاء نهائياً.

البضائع التي تنقلها القوافل:

إن البضائع التي تنقل من طرابلس وبنغازي إلى بلدان السودان الأوسط وبورنو والواداي كانت تتألف غالباً من الأصناف التالية: المصنوعات الزجاجية والمرايا والطواقي والبرانيس والألحفة والمنسوجات الحريرية والقطنية والأردية والتوابل وأنواع المنسوجات القطنية الانجليزية الصنع والورق الوارد من البندقية وخرزها والبروكار المصنوع بها ـ أي أن قسماً من بضائع هذه القوافل كان إيطالي الصنع.

وتنقل القوافل في العودة جلد الماعز المصنوع (الفيلالي) والأشغال الجلدية المتنوعة والعاج وريش النعام والتبر وأشياء أخرى.

وقد كان العاج من الأصناف التجارية التي كانت تدر ربحاً وفيراً، ويُستورد هو وريش النعام من نيجيريا. وقد بلغت قيمة تصدير العاج إلى أوروبا عن طريق طرابلس في الأعوام العشرة الواقعة بين 1862 - 1872 نصف مليون ليرة. وخلال الأعوام 1872 - 1882 تسعمائة ألف ليرة تقريباً. وقد أخذت هذه التجارة تنحدر اعتباراً من ذلك العام (1882). وفعلاً فإن تصديرها من طرابلس خلال الأعوام 1882 - 1892 لم يبلغ سوى معدل 450000 ليرة سنوياً. ونزل في الفترة الواقعة بين 1892 - 1902 إلى 300000 ليرة سنوياً ومن 1902 - 1911 هبط المعدل إلى أدنى من ذلك. ونحن نعلم أن توريد العاج قد توقف تقريباً في تلك السنة. ولم يبلغ في السنة السابقة لها (1910) سوى مئة ألف ليرة.

وكان دخل التجارة من ريش النعام الذي سجل في الفترة الواقعة بين 1872 - 1882 رقماً سنوياً بلغ ثلاثة ملايين ليرة نجده في سنة 1901 قد نزل إلى مليون ونصف ليرة وفي سنة 1910 إلى مئة ألف ليرة تقريباً.

وقد نتج هذا الهبوط عن تخفيض سعر هذا الصنف بعد إنشاء الحظائر الكبيرة لتربية النعام التي أنشأها الانجليز في إفريقيا الجنوبية.

وقد بلغت قيمة التصدير إلى أوروبا في الأعوام العشرة الأولى بين 1882 - 1892 من الجلود السودانية والعاج وريش النعام مبلغاً إجمالياً قدره 37 مليون ليرة ونزل هذا التصدير في الأعوام العشرة التالية 1892 - 1902 إلى 24750000 ليرة، ولم تصل هذه التجارة في الفترة الواقعة بين 1902 - 1911 سوى 450000 ليرة تقريباً.

وكانت تلك نذر الاحتضار والموت لتلك التجارة الرفيعة المربحة مع البلدان الواقعة فيها وراء الصحراء والتي حملت خيراً كثيراً إلى طرابلس وبنغازي وعم خيرها مرزق وغات وغدامس وجالو والكفرة.

الفصل الثاني عشر

الوضع الزراعي في العهد العثماني

تتفق جميع التقارير التي كتبها القناصل، خلال الأعوام الأخيرة من العهد العثماني بليبيا، على القول بأن إنتاج الأرض الليبية لا يسد الحاجات الضرورية المحدودة لسكانها القليلين.

وقد تضافرت أربعة عوامل على تحديد هذا الوضع، وهي:

1 ـ قلة المياه.
2 ـ قلة الأيدي العاملة.
3 ـ خمول العنصر الوطني.
4 ـ الإهمال التام لهذا المرفق من قبل السلطات المحلية.

ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل، عاملين آخرين يرددهما بعض الاقتصاديين الذين زاروا ليبيا قبل عدة أعوام من الاحتلال الإيطالي، وهما:

1 ـ الضرائب الباهظة المعمول بها.
2 ـ جمع الحلفاء الذي يدر ربحاً معقولاً مقابل مجهود محدود، مما أدى إلى

انتزاع عدد لا يستهان به من العناصر الصالحة للعمل الزراعي.

ولما كانت لا تتوافر بطرابلس الغرب وبرقة وسائل حقيقية للري الطبيعي لقلة الجداول المائية، فإن حظ البساتين والحقول - كما يقول القنصل ميدانا في تقرير له - موكول إلى كمية المطر التي لا تهطل بانتظام في كل الأعوام، بحيث يمكن القول بأن نسبة الجدب في كل عشرة أعوام هي نسبة ستة إلى عشرة أي بأربع سنوات من المحصول الطيب. وتقع من حين إلى آخر أعوام جدب تأتي على الزرع والضرع. ولا يفيض محصول الأعوام الطيبة كثيراً عن الحاجات المحلية. ولذا فإن ما يصدر من هذا الفائض، قليل. أما في الأعوام العادية فلا يكاد المنتوج يكفي ضرورات السكان. وتقل بالطبع إمكانيات التصدير. وتستنفد الاحتياطات والمخزونات القليلة في أعوام الجدب ويجري استيراد الشعير والدقيق من الخارج لسد حاجات السكان.

وقد ساهم النظام الضريبي التركي في عدم تحسين الأوضاع، في الوقت الذي لم تقم فيه الحكومة بأي عمل في مجال التشجير وتكوين الغابات والبحث عن المياه الجوفية. وقد أهمل القطاع الخاص هذين العاملين الهامين بعد أن أثقلته الضرائب المفروضة على الأشجار والآبار.

ثم إن الحكومة العثمانية لم تفعل شيئاً - سواء في طرابلس وبرقة - لتحسين طرق المواصلات بين المدن الساحلية ومراكز الإنتاج الزراعي، ولم تتخذ أي إجراء بإنشاء مخازن للحبوب لتخزن بها فائض السنوات الخصبة للاستفادة منه في مواجهة سنوات الجفاف.

حقاً، لقد أنشأت الحكومة بطرابلس مصرفاً زراعياً لإنقاذ المزارعين من استغلال المرابين - وقد كانت هذه من الشرور الشائعة بليبيا - ولكن الفائدة من هذا المصرف كانت قليلة بسبب الإجراءات الشكلية الدقيقة المطلوبة وبسبب القيمة المحدودة للقرض الممنوح الذي كان يستنفد عادة في تسديد الضرائب المتراكمة أكثر من استغلاله في تمويل المجهود الزراعي.

إذا استثنينا المناطق الصحراوية، فإنه يمكن أن تبدو لنا طرابلس الغرب وهي منقسمة إلى خمس مناطق زراعية أو قابلة للاستثمار الزراعي: المنطقة الساحلية، الجفارة، وديان الجبل، المنطقة الواقعة جنوبي الجبل، ثم وديان فزان.

ويمكن تقسيم برقة على النحو التالي: المنطقة الساحلية، سهل بنغازي، وديان الجبل الأخضر، منطقة سرت، منطقة البطنان، المناطق الصحراوية.

وتحتل زراعة الشعير المكان الأول في إنتاج الحبوب. ثم يأتي القمح بعده في الترتيب. كما تزرع الذرة وكذلك البشنة.

وقد كان الشعير الليبي مطلوباً في الخارج، وخاصة في انجلترا، حيث تصنع منه البيرة. ويجري تصدير هذا النوع من الحبوب بكميات كبيرة إلى بريطانيا في أعوام الخصب، كما يصدر القمح أيضاً إلى البلدان الأوروبية.

ويؤخذ من تقرير ممتاز كتبه القنصل الانجليزي (ياقو Jago) أن طرابلس الغرب قد صدرت خلال الفترة الواقعة بين 1862 - 1878 حبوباً بقيمة 18,786,000 ليرة وشعيراً بقيمة 5,067,000 ليرة مقابل استيراد قمح بقيمة 7,952,000 وشعيراً بقيمة 10,422,000 ل. بفرق صاف لصالح الميزان التجاري الطرابلسي قدره 1,478,900 ل، وقد نتج ذلك بصفة خاصة عن الزيادة في المنتوج.

واستناداً إلى هذا التقرير، فقد كان التصدير خلال 1879 - 1889 معدوماً بينما بلغ التوريد للقمح والشعير والدقيق 18,550,000 ل.

ويؤخذ من تقرير آخر للقنصل (صيون Seon) أن عجز الميزان التجاري خلال 1901-1911 في مجال الحبوب بلغ في مجموعه 10,560,000 ل.

ولا نعرف عن برقة شيئاً لعدم وجود إحصائيات. إلا أن الميزان التجاري لهذه الأنواع من الحبوب لا يمكن أن يكون أحسن حالاً.

وثمة منتوج آخر لولاية طرابلس الغرب، وهو التمور التي يصدر منها بمعدل سنوي قدره 120 إلى 130 ألف ليرة. وإن كان نوعها غير ممتاز وليس في مستوى التمور المعروفة بمصر وتونس.

ومن تقطير التمور، يستخرج محلياً المشروب المعروف باسم (البوخة) التي تصدر كميات قليلة منها إلى الخارج.

أما الزيتون فهو متوافر بشكل ملحوظ في أنحاء مختلفة من الولاية، وخاصة في منطقة مسلاتة التي تتميز بوفرة إنتاجها على بقية المناطق.

كما أن هناك مناطق أخرى تشتهر بإنتاج الزيت مثل ترهونة وجبل نفوسة وجادو والرحيبات وكباو وبعض المناطق الأخرى. وقد كان الإنتاج العام لطرابلس الغرب في سنة 1910 حوالى 60 ألف قنطار من الزيتون.

وتزرع الحمضيات في البساتين والمزارع وهي تعطي منتوجاً سنوياً يبلغ 60 ألف ليرة سنوياً. ويصدر نصف هذه الكمية إلى مالطة وتونس.

ويستثمر عنب المائدة في مناطق مسلاتة والبلدان الساحلية، بينما تقل زراعته في المناطق الجنوبية.

ويزرع التين أيضاً بكميات كبيرة في الجبل، ويجري تجفيفه للاستفادة منه شتاء في التغذية.

وتتوافر أنواع الفواكه الأخرى في كل مكان مثل الخوخ والمشمش والكمثرى والدلاع والبطيخ والبرقوق واللوز وغيرها... ويعتنى أيضاً بزراعة الخضروات التي تستهلك في المناطق الآهلة بالسكان.

وتعتبر برقة أكثر خصوبة من طرابلس، ولكن إنتاجها هي الأخرى لا يكاد يسد حاجة سكانها، بسبب قلة الأيدي العاملة، وبسبب العوامل الأخرى التي أحاطت بالوضع الزراعي في طرابلس. ولا تتوافر إمكانيات التصدير في برقة إلا في أعوام الرخاء.

والحبوب التي تزرع بها هي الشعير والقمح. ويحصد الشعير في أوائل مايو ويتم تصديره في أعوام الخصب إلى ألمانيا وانجلترا، حيث يتزايد الطلب عليه لجودة نوعه في صنع البيرة. ويزرع قمح الفارينة بكميات قليلة، كما يزرع (القبص) الذي يصنع منه الخبز الرخيص.

وتتوافر التمور في برقة ولكن بكميات أقل من ولاية طرابلس الغرب.

وقد كانت برقة مشهورة قديماً بجمال غابات الزيتون، وقد ظلت بها بقية صالحة من هذه الشجرة الطيبة، ولكن قسماً كبيراً منها يشكل غابات حقيقية قد أصبح شجراً برياً غير منتج. ولما كان الزيت لا يكفي حاجات السكان فقد كان يستورد من كانديا وتونس.

كما تزرع في بساتين ومزارع مختلف المناطق الحمضيات ومختلف أنواع الفواكه والخضروات وهي تباع في المناطق الآهلة من المتصرفيـة.

وتشتهر برقة بوفرة ثروتها الحيوانية من العجول والأغنام والماعز والبقر. وكانت ببنغازي سوق كبيرة للأبقار، وهي من نوع جيد، ولها حركة تصدير نشطة إلى مصر.

إلا أن أغلب المواشي تأتي من منطقة البطنان (مرماريكا) التي تشتهر بمراعيها الغنية الممتازة. وقد صدر من برقة إلى مالطا في سنة 1908 حوالى 700 عجل بصفة أسبوعية. بينما سجل الميزان التجاري لتلك السنة مع مصر تصدير 20 ألف رأس من البقر و340 ألف رأس من الغنم، كما يؤخذ ذلك من تقرير للقنصلية الإيطالية ببنغازي في تلك الفترة.

وتندر الخيول في برقة، ولكن النوع الموجود منها مشهور بجودته وقوته. ويجري خصي الخيول والثيران، ومع ذلك فهي ليست طيعة سهلة القياد. وتوجد أيضاً كميات وافرة من الحمير، بينما يجري استيراد الإبل بصفة عادية من السودان.

ولم تكن طرابلس تتوافر فيها ثروة حيوانية مماثلة لبرقة، غير أن نصيبها من هذه الثروة غير قليل. وتعتمد حياة الحيوان في طرابلس وبرقة اعتماداً كلياً على كميات الأمطار.

وفي سنة 1881 - 1882 التي اشتهرت بالمحل والجدب الكبير الذي عم ليبيا بأسرها، تعرضت المواشي للإبادة. وحدث هذا أيضاً بالنسبة لبرقة في سنة (1892).

وقد كتب القنصل الانجليزي في بنغازي في تلك الفترة يقول: (يحتاج الأمر إلى عشرة أعوام على الأقل حتى تستعيد هذه المتصرفية تكوين ثروتها الحيوانية).

وكانت لولاية طرابلس ثروة كبيرة من الإبل. ويقدر القنصل الإيطالي ميدانا في تقريره المشهور: أنه يوجد بطرابلس الغرب في سنة 1903 أكثر من 300 ألف رأس من الإبل، دون أن نضع في الحساب الدواب التي يمتلكها الطوارق الذين يعيشون في المناطق الصحراوية، خارج نطاق الرقابة الحكومية.

ويقدر القنصل الانجليزي (الفاريس Alvarez) عدد الخيول الموجودة بطرابلس الغرب سنة 1900 بما يزيد على 30 ألف رأس.

ويؤكد ذلك أن نوائل (العسة) كانوا يمتلكون في سنة 1911 حوالى 1500 حصان. ويمتلك سكان زوارة مثل هذا العدد. وقد أدلى شيوخ تلك المناطق بهذه المعلومات إلى الضباط الإيطاليين الذين كانوا هناك خلال 1912 - 1913.

وكان بمتصرفية مصراتة حوالى ثلاثة آلاف حصان، ومثل هذا العدد بورشفانة، وكذلك ببقية القبائل بنسب متفاوتة.

وكانت المنطقة غنية بالحمير أيضاً. وتتوافر الأغنام لدى قبائل الجفارة والجبل. كما تشتهر قبائل القبلة بالأعداد الكبيرة من الإبل الممتازة التي كانت في حوزتها.

ويؤخذ من الضرائب المدفوعة على الحيوانات بولاية طرابلس الغرب في سنة 1909 أنه كان بها في ذلك العام أكثر من 40 ألف رأس من البقر. وكانت طرابلس تصدر بعض المواشي إلى مصر وتونس ومالطة في الغالب.

وقد بلغ ما صدرته المقاطعتان (طرابلس وبرقة) في سنة 1906 نصف مليون رأس من الأغنام.

وتستخلص من المواشي الألبان والسمن والصوف. وتنتج أبقار طرابلس كميات محدودة من الحليب. ويفضل المواطن حليب الماعز على حليب البقر. ويصنع السمن بطرابلس وبرقة. ومن أنواعه المشهورة ذلك الصنف الذي يصنع في المرج (برقة) والذي يصدر كله تقريباً إلى الآستانة وكانديا. ولا يستسيغ الأوروبي سمن طرابلس لكثرة مزجه بالشحوم، بل إنه لا يلقى اعتباراً كبيراً لدى الأهالي أنفسهم الذين يرونه عسير الهضم.

ويرتبط إنتاج الصوف أيضاً بأوضاع المواسم. والبلاد تصدر الصوف إلى إيطاليا وفرنسا. ولكن الصوف الليبي لا يلقى إقبالاً كبيراً بالنظر إلى النسبة العالية من الرمال العالقة به. ولا يهتم الباعة بتوفير تنظيف أولي له قبل التصدير.

ومن مواد التصدير: العظام وشعر الماعز ووبر الإبل والجلود. وتتوافر بطرابلس وبنغازي بعض المعامل الصغيرة للدباغة التي تستخدم طرقاً بدائية.

وتعنى بعض قبائل برقة في المرج والجبل الأخضر بتربية النحل. وقد كانت هذه التربية متطورة في برقة القديمة وتتمتع بسمعة تاريخية كبيرة. ويصدر العسل والشمع إلى تركيا.

الفَصْل الثَالِث عَشَر

التعليم العام ـ المدارس التركية والأوروبية

ظلت ليبيا خالية من المدارس العامة والتعليم النظامي حتى سنة 1895. ولم تكن ثمة مدارس أو معاهد نظامية أهلية. وقد كان النوع الوحيد من التعليم الذي يقدم إلى الأطفال هو القراءة والكتابة العربية وفقاً للطريقة التقليدية العتيقة. ويقوم التعليم كله حول القرآن. وكان بكل حي من أحياء المدينة، وفي كل مركز من مراكز الدواخل وقراها، معلم (فقيه) يلتف حوله مجموعة من الأطفال بألواحهم التي يكتبون عليها بعض الآيات القرآنية. ويجلس الفقيه وطلابه فوق الحصير ويمسك بعصا طويلة (جريدة) يحفظ بها النظام ويستعملها للتأديب. ويردد الفقيه وطلابه بطريقة جماعية رتيبة متكررة بعض الآيات القرآنية. ويعرف هذا النوع من المدارس التقليدية باسم (الكتّاب)، وقد ظلت الكتاتيب تعمل في الماضي واستمرت على أداء وظيفتها حتى أثناء العهد الإيطالي.

وفي الوقت الذي استمر فيه وجود هذه الكتاتيب، أثناء العهد العثماني، كمعاهد وحيدة بالقرى والدواخل، أنشأت الحكومة العثمانية

بطرابلس وبنغازي ودرنة والخمس بعد سنة 1895 مدارس نظامية تقوم بالتعليم وفقاً لأحدث النظم العصرية.

وكانت هذه المدارس بطرابلس تتكون مما يلي:

1 ـ مدرسة ابتدائية للذكور، مدتها ثلاث سنوات، ويقوم منهجها على تدريس اللغة العربية والتركية والقرآن الكريم والتجويد والفقه والتاريخ العثماني والحساب والجغرافية والخط.

2 ـ مدرسة ثانوية للذكور (الرشدية) ومدتها أربع سنوات. ويقوم منهجها على تدريس العلوم الدينية واللغة العربية والتركية والفارسية والحساب والهندسة والجغرافية والتاريخ العثماني والتاريخ العام والصحة والخط والرسم واللغة الفرنسية.

3 ـ مدرسة ابتدائية ـ ثانوية للإناث، ومدتها ست سنوات. ثلاث سنوات للابتدائي وثلاث سنوات للثانوي. ومنهجها مماثل لمنهج مدارس الذكور مع زيادة في الاهتمام بالأعمال النسائية وشؤون التدبير المنزلي.

4 ـ دار المعلمين، وهي معهد خاص لإعداد المعلمين للتدريس بالدواخل، ومدة الدراسة بها سنتان. ومنهجها مماثل لمنهج المدرسة الثانوية مع شيء من التركيز.

5 ـ المدرسة العسكرية، ومدتها خمس سنوات، ومنهجها مماثل لمنهج المدرسة الثانوية، مع إضافة المواد المقررة في المنهج المعتمد من وزارة الحربية لمثل هذه المعاهد.

6 ـ مدرسة الفنون والصنائع التي تضم أبناء الأسر الفقيرة وتقوم بتعليمهم الحرف المختلفة. وقد أسسها نامق باشا في سنة 1898. وكان هذا الوالي من أحسن ولاة طرابلس الغرب.

7 ـ مدرسة ابتدائية للذكور وأخرى للإناث (وتعرف بمدرسة العرفان) وهي

مدرسة حرة لأبناء الموظفين والعسكريين. ومنهجها هو منهج المدارس العامة.

8 ـ وتوجد بمدينة طرابلس معاهد دينية للشباب الذين يرغبون في التخصص في العلوم الدينية، وتدرس بها اللغة العربية والتفسير والحديث والفقه.
وكان بطرابلس ثلاث مدارس، أنشئت منذ العهد القرمانللي. وهي مدرسة أحمد باشا القرمانللي ومدرسة محمد باشا ومدرسة الكاتب.

ومدة التعليم بهذه المعاهد ثلاث سنوات، ينتقل الطالب بعدها لمواصلة تعليمه العالي بالأزهر، بالقاهرة للحصول على درجة العالمية.

ويتبين من استعراض هذه المدارس والمعاهد ودراسة مناهجها، أن التعليم العام قد سجل تقدماً ملحوظاً بطرابلس خلال الأعوام الاثني عشر الأخيرة من العهد العثماني.

وكان يتردد على هذه المدارس بطرابلس في سنة 1911 ما يقرب من 800 تلميذ خارجي و150 تلميذاً داخلياً، ويتألف سلك التعليم من 41 شخصاً.

وكان بالخمس أثناء العهد العثماني مدرسة ابتدائية مدتها ثلاث سنوات. ومنهجها مماثل للمنهج المعمول به في مدارس طرابلس.

وكانت ببنغازي مدرستان تركيتان ابتدائيتان، ومدرسة ثانوية خاصة بأبناء الموظفين والعسكريين. وكانت بدرنة أيضاً مدرسة ابتدائية.

ونذكر في الختام أنه كانت بطرابلس مدرستان إسرائيليتان واحدة للذكور وأخرى للإناث. وينفق عليها الاتحاد العالمي الإسرائيلي. (Alliance Israelite Universelle).

المدارس الأوروبية:

كان لإيطاليا خمس مدارس حكومية وهي تتكون من: رياض أطفال بثلاثة أقسام، وفقاً لمنهج فروبل التربوي. ومدرسة ابتدائية للذكور، مدتها

خمس سنوات وأخرى للإناث. ومدرسة فنية تجارية، مدتها أربع سنوات، وتهتم بالتعليم التجاري على نحو أوسع مما يقدم في مثل هذه المدارس الفنية في إيطاليا.

وهناك أيضاً مدرسة مسائية للكبار. وكان العنصر الإسرائيلي بالمدينة من أكثر العناصر تردداً على هذه المدارس والاستفادة منها. وقد برز في إدارتها في الأعوام الأخيرة البروفسور (باجّي Paggi).

وثمة مدرسة إيطالية خاصة تديرها الإرسالية الفرنسيسكانية، وقد أنشئت سنة 1902 تحت رعاية القنصلية الإيطالية وضمن اختصاصها.

وكانت توجد بالخمس مدرسة إيطالية ابتدائية أسست سنة 1902 وتقدم دورات أولية. كما كانت بالخمس أيضاً مدرسة ابتدائية للبنات تديرها الراهبات الفرنسيسكانيات قد أُسست هي أيضاً في سنة 1902.

وكانت ببنغازي ودرنة مدرستان ابتدائيتان أنشئتا سنة 1902 وتديرهما الراهبات الفرنسيسكانيات.

أما فرنسا فقد كانت لها مدرسة بطرابلس مدتها ثلاث سنوات للابتدائي ودورة عالية مدتها سنتان. وكان يديرها (الفرير Frères). (Congregazione Dei Mariamisti).

كما توجد ببنغازي مدرستان تحت رعاية فرنسا، واحدة للذكور وأخرى للإناث. وتدير مدرسة الذكور الإرسالية الكاثوليكية، وتدير مدرسة البنات راهبات القديس يوسف. وتعلم في المدرستين اللغتان الفرنسية والإيطالية.

المستشفيات والمستوصفات

كان بطرابلس مستشفيان تركيان. وهما مستشفى البلدية، ويحوي خمسين سريراً. والمستشفى العسكري ويستوعب 250 مريضاً. وتقدم الخدمة

الطبية في مستشفى البلدية مقابل أجر. وتوجد صيدلية تابعة للبلدية مزودة تزويداً طبياً بالأدوية اللازمة.

وفي بنغازي أيضاً مستشفى تركي، أي عسكري، بمئة سرير. وبها صيدلية تديرها البلدية وهي منظمة تنظيماً حسناً.

ويوجد بطرابلس مستشفى أوروبي تديره راهبات القديس يوسف. وبه قسمان للرجال والنساء. وتقدم العناية الطبية مقابل أجر. وكانت هذه الخدمة تلقى تقديراً واستحساناً لدى الأهالي. وكان يدير المستشفى بقسميه البروفسور غاستوني تريني. وفي بنغازي مستوصف إيطالي تم تأسيسه في سنة 1903 وكان يقدم خدمات جليلة.

المؤسسات الخيرية:

وثمة مؤسسات خيرية (الأوقاف) تعمل بطرابلس وبنغازي. وتتولى إدارة الوقف لصالح المساجد والأعمال الخيرية. وكان لهذا الوقف مؤسسة مقرها الرئيسي في الآستانة.

وفي سنة 1902 قامت مؤسسة حماية الإرساليات ومقرها بفلورنسا بتأسيس مأوى للأيتام الإناث بإدارة الراهبات الفرنسيسكانيات. وكان تحت حماية القنصل الإيطالي وضمن اختصاصه. وكان المأوى يضم عند تأسيسه عشر يتيمات يأويهن مجاناً. أما الأخريات فيدفعن اشتراكاً شهرياً قدره 15 ليرة إيطالية. ويستقبل المأوى أطفالاً من كل الجنسيات.

وكانت توجد بطرابلس جمعية خيرية إيطالية لمساعدة المعوزين من الإيطاليين وتسفيرهم وتوفير إمكانيات العلاج لهم بمنازلهم أو بالمستشفيات.

الفَصْل الـرّابع عَشَر

مدينة طرابلس ومدينة مصراته
تحت الحكم التركي أو النظام البلدي

طرابلس:

لم تكن بطرابلس قبل الحكم العثماني المباشر (1835) أي إدارة بلدية. وقد كان بها عمدة يدعى (شيخ البلاد)، وهو يعيّن من قبل الأمير الحاكم. وله بالإضافة إلى بعض الاختصاصات ذات الطابع البلدي، اختصاصات أخرى تتولاها الحكومة عادة في نظامنا الإداري.

وفي سنة 1865 فقط فكرت الحكومة العثمانية في إيجاد تنظيم لبلدية طرابلس، ولكن الأمور سارت سيراً بطيئاً وكانت نتائجها محدودة.

إلا أنه لم تتم إنشاء بلدية حقيقية بإدارة منظمة ـ ولو تنظيماً محدوداً ـ إلا بعد 37 سنة من الاحتلال العثماني. ومنذ سنة 1835 حتى سنة 1872 ظل النظام البلدي في المدينة ـ إذا صح هذا التعبير ـ مطابقاً لذلك النظام السائد في العهد القرمانلي.

وقد أنشىء نظام بلدي منظم في سنة 1872 استناداً إلى التشريع التركي الصادر بالخصوص في سنة 1871. وهو التشريع الذي ينظم للمرة الأولى

الإدارات الإقليمية للإمبراطورية على أساس مركزي على غرار النظام الفرنسي. وقد روعي في تطبيق هذا النظام بطرابلس الغرب وبرقة الأوضاع السائدة بهما فيما يتصل بالبلديات والتقسيمات الإدارية، واكتفي بإنشاء بلدية طرابلس وبلدية بنغازي وفقاً للنظم الجديدة.

وقد كانت أجهزة البلدية في العهد العثماني متألفة من الرئيس ومن مجلس بلدي يتكون من عشرة أعضاء من الرعايا العثمانيين الذين أتموا الخامسة والعشرين من العمر ويدفعون ضريبة سنوية لا تقل عن خمسين قرشاً. وتقوم الحكومة بتعيين الرئيس الذي تختاره من بين الأعضاء المنتخبين. ويجب أن يجتمع المجلس مرتين في الأسبوع على الأقل لتقرير الشؤون التي تدخل في اختصاصه. ويمكن أن تقارن وظيفة الرئيس بوظيفة (البودستا) في النظام الإيطالي. وهو يقوم بتعيين الموظفين والمستخدمين، وينفذ القرارات، ويهتم بنشر وتنفيذ التعليمات والإعلانات الصادرة عن البلدية، كما يعد الميزانية والحساب الشهري، ويهتم بجباية ضرائب البلدية وإنفاق المبالغ في الأغراض المرصودة لها، ويوقع مع الأعضاء العقود التي تقوم البلدية بإبرامها.

والاختصاصات الموكولة إلى البلدية ـ نظرياً ـ هي أكثر تعدداً من اختصاصات البلديات بإيطاليا (كوموني)، وفعلاً فإنه بالإضافة إلى الاختصاصات المتعلقة بطرق المدينة وشوارعها والنظافة العامة وشؤون الإسكان والإنارة والإحصاء والأسواق والصحة العامة وإطفاء الحرائق ومساعدة الفقراء تقوم البلدية بواسطة الحرس البلدي بالإشراف على المحلات العامة كالمسارح والمقاهي والمطاعم والفنادق وغيرها. ولها حق تحديد أسعار الخبز.

ولا نحتاج إلى القول بأن القليل من هذه الاختصاصات الواسعة والالتزامات المحددة هو الذي يعرف سبيله إلى التطبيق.

وبالإضافة إلى هذا المجلس البلدي ورئيسه، كان هناك مجلس آخر

يعرف باسم (الجمعية العامة)، يتكون من اجتماع المجلس البلدي بالمجلس الإداري المحلي، أي مجلس الولاية، ومقره المدينة. وينتخب الرئيس ونائب الرئيس من الجمعية العامة التي تدعى إلى الاجتماع مرتين في السنة بناء على دعوة من الحكومة المحلية. ويتم هذا الاجتماع في شهر أبريل للمصادقة على الميزانية النهائية. وفي شهر نوفمبر لمناقشة بنود ميزانية العام التالي ودراسة المشروعات المزمع تنفيذها، وتقديم اقتراحات ببعض المشروعات الإصلاحية أو بتعديل بعض القوانين السارية.

تلك هي أجهزة بلدية طرابلس واختصاصاتها.

وقد كانت المدينة مقسمة أثناء العهد العثماني إلى 22 حياً (محلة)، ولكل محلة مختار، يختار من الوجهاء المستقرين بها. وهم يساعدون السلطة المحلية في القيام باختصاصاتها وتسهيل الاتصال بين السلطة الإدارية وسكان المحلة.

وقد بلغ دخل بلدية طرابلس في سنة 1911 مليون قرش تركي أي ما يعادل 200000 ليرة إيطالية. كما كانت نفقاتها تعادل هذا المبلغ تقريباً.

وأهم مواد الدخل هي:

ضريبة الجزارة، ضريبة السوق، ضريبة الموازين والمكاييل العامة، بيع وشراء الحيوانات، ضريبة الرسوم والسفر على أرصفة البلدية... الخ.

أما النفقات العامة فقد كانت تتعلق بمرتبات الموظفين والمستخدمين وإنارة المدينة، والمستشفى، والمياه. كما أن هناك مخصصات لا بأس بها للأعمال الخيرية والاحتفال بالأعياد الدينية. إلا أن المدينة لم تكن تنفق كثيراً على الإنارة ومستشفى البلدية.

السكان:

طبقاً للإحصاء الذي أجري في 3 يوليو 1911 فإن عدد سكان مدينة

طرابلس بلغ في مجموعه العام 29869 نسمة. منها 19409 مسلمون. و 6460 يهود، وأربعة آلاف أوروبي بما في ذلك أعضاء الجالية المالطية.

المباني العامة:

كان النشاط الإسكاني في العهد التركي ضئيلاً محدوداً، ويمكن القول بأن الثكنات والأعمال العسكرية قد ظفرت في العشرة الأعوام الأخيرة من العهد التركي بشيء من الاهتمام والدفع. وعلى كل حال فقد أنشئت في العهد العثماني المرافق التالة: المستشفى، مدرسة الفنون والصنائع، نادي الضباط الذي كان موجوداً بشارع العزيزية (شارع الاستقلال حالياً) قرب القلعة. وأنشىء مبنى البلدية كما أنشئت مبان أخرى لمرافق عامة.

وقد أولى بعض الولاة المتأخرين اهتمامهم بالأحياء الجديدة التي أخذت تنشأ خارج سور المدينة القديمة، حيث أنشئت مبان خاصة كثيرة.

وقد أنشىء شارع العزيزية (شارع الاستقلال حالياً) في العهد التركي وأطلق عليه اسم السلطان عبد العزيز الذي تم إنشاء هذا الشارع في عهده. أما سوق الترك فقد أنشئت في سنة 1842 في نفس المكان الذي كانت به سوق مكشوفة. أما بقية الأسواق المغطاة فإنها تنتهي إلى عهود أبعد من العهد القرمانللي. وقد شيدت ثلاث نافورات ـ لم تعد موجودة الآن ـ في سنة 1900 . وأنشىء أول برج للساعة في سنة 1870 إلا أن الساعة الموجودة حالياً (بميدان الساعة) تعتبر من أعمال الوالي نامق باشا (1898). ونظمت الطريق البحرية في الأعوام العشرة الأخيرة من القرن التاسع عشر.

ومن جهة أخرى فقد كانت إدارة الولاية قليلة الاهتمام بشوارع المدينة وصيانتها بحيث كانت تبدو مهملة وغير مرصوفة. وكانت الناحية الصحية مهملة أيضاً والإنارة محدودة، بحيث كانت بعض الشوارع والأزقة غير المطروقة تشكو الظلمة.

الحدائق العامة:

لم تكن توجد سوى ساحة صغيرة متاخمة لميدان الحلفاء جرى تنظيمها

كحديقة عامة، وكانت تدعى (جنان الفريك). وقد أُنقصت هذه الساحة في سنة 1902 حين اقتطعت منها قطعة أرض لبناء الثكنة العسكرية المجاورة لها، وهي الثكنة التي أصبحت بعد الاحتلال الإيطالي نادياً للضباط.

وكانت الفرقة الموسيقية العسكرية التركية تقوم كل يوم جمعة بتقديم معزوفات متنوعة في هذه الحديقة. ويحضرها غالباً العنصر التركي والأوروبي بالمدينة.

الأسواق:

خصصت في العهد العثماني بعض الأراضي الفضاء لتعقد فيها الأسواق. ومن هذه الساحات، ميدان الحلفاء وميدان الخبز. وتعقد كل يوم إثنين، بميدان الحلفاء سوق كبيرة للحيوانات. أما في بقية الأيام فقد كانت تتدفق على الأسواق المنتوجات الرئيسية للدواخل.

وتوجد بطرابلس عدة أسواق مغطاة، ذات طابع تقليدي، يرجع تأسيسها إلى عصور سابقة للعهد العثماني. وقد سبق أن أشرنا إلى بعضها. ولم تتخذ سلطات الولاية أي إجراء لتحسين أوضاعها وظلت الأمور تسير بها على المنوال المتوارث منذ أحقاب وأحقاب.

خزانات المياه:

عند وقوع الاحتلال الإيطالي كان يوجد بطرابلس خزان صغير لحفظ المياه الجوفية المستخرجة للشرب. وهو مقام في أبي مليانة. ويشغّل بواسطة آلة بخارية محدودة القوة. ويستخدم الخزان بصفة خاصة في تزويد النوافير الثلاث الكبيرة الموجودة في بعض النقاط الرئيسية من المدينة أي ميدان الحلفاء، وميدان الخبز، وقرب القلعة.

أما الناس فيستخدمون لأغراضهم العادية مياه الأمطار المخزّنة في الصهاريج. وكان كل بيت مزوداً بصهريج لتجميع مياه الأمطار، بالإضافة إلى الآبار، وهي في الغالب ذات طعم مالح غير صالح للشرب.

وكانت البلدية تتولى إدارة الخزان.

طرابلس عند احتلالنا:

كان بطرابلس ما يقرب من 2750 منزلاً للسكنى، 3309 دكاكين، 35 فندقاً، 72 مقهى، 95 حانة، 3 أوتيلات، 5 لوكاندات، 2 سينما، مسرح عربي واحد، طاحون عسكري بخاري، 45 طاحوناً تدار بواسطة الجمال، 43 فرناً، 4 مصانع صابون، 3 مدابغ، 33 مسجداً، 22 كنيسة يهودية[1]، كنيسة مسيحية كاثوليكية وكنيسة أرثوذكسية، 21 ضريحاً لولي، 5 زوايا (رفاعية وعرسية ومدنية) 5 مدارس إيطالية، مدرستان فرنسيتان، 3 معاهد إسلامية دينية، كلية عسكرية تركية، مدرستان يهوديتان، 21 مدرسة قرآنية (كتاب) مدرستان قرآنيتان للبنات، معهد أعلى لتعليم العلوم الدينية، 6 مدارس ابتدائية ومتوسطة تركية نظامية، مستشفى مسيحي، مستوصف طبي إيطالي، 5 صيدليات، 3 حمامات تركية، مستشفى للبلدية وآخر عسكري.

وكانت شوارع مدينة طرابلس ضيقة وملتوية، تعلوها أقواس، وهي إما معبدة بطريقة سيئة أو مرصوفة بتربتها رصفاً طبيعياً، مع فقدان المجاري بحيث يصعب المرور بها أثناء هطول الأمطار. ولا تراعى الأساسات في بناء المنازل، وهي ذات سطوح ومزودة بعدد قليل من النوافذ.

وتدار المطاحن الموجودة بطرابلس بواسطة الجمال، ولم تكن بالمدينة سوى أربع مطاحن بخارية، طاحون في المخبز العسكري وهو عاطل في أغلب الأحيان. ومطحن يمتلكه المدعو (كستار). والمطحن الخاص بأربيب وفورس ومطحن معروفي.

وكانت خدمات النقل العام تتم بواسطة العربات. وهي محدودة وقليلة. وكانت توجد بعض الفنادق التي تقوم بتأجير الخيول الصالحة للسفر إلى الدواخل. وكان بها ما يقرب من 500 عربة خفيفة ذات عجلتين، تجرها الخيول، وتستخدم في نقل البضائع، والنقل الشائع هو النقل بواسطة الإبل والحمير.

---

(1) سبقت الإشارة إلى أن هذا العدد ربما أشار إلى مجموعها في البلاد قاطبة لا في المدينة.

وقليلاً ما تزور المدينة عناصر أجنبية. وهي في مجموعها تمنح انطباعات بائسة بالقذارة والإهمال(*).

مصراتة:

كانت مصراتة المدينة الثانية بولاية طرابلس الغرب وهي تقع وسط غابة كثيفة من النخيل، على بعد أربعة كيلومترات من الشاطىء. ويحتمل قيامها في الموقع المعروف قديماً باسم (توباتيس Tubatis). وقد كانت في العصور الوسطى مركزاً تجارياً هاماً يرتبط بعلاقات واسعة مع البندقية التي كان يمثلها بالمدينة المذكورة نائب قنصل. وكثيراً ما كانت القوافل القادمة من إفريقيا الوسطى تتخذ منها محطاً رئيسياً لرحلاتها.

وقد ظلت أهميتها كسوق للمنطقة قائمة حتى الآن، رغم أن مركزها قد ضعف أثناء العهد الإيطالي بالمقارنة إلى ما كانت عليه في السابق.

وقد انهارت علاقاتها البحرية التي كانت قائمة مع بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط في القرن السابع عشر.

وقد كانت المدينة في سنة 1911 ترزح تحت وطأة البؤس والدمار الناشئين عن الصراع المستمر الذي كانت هذه المدينة مسرحاً له خلال الأعوام السابقة.

احتلت تركيا مصراتة بصفة نهائية في سنة 1842 بعد مقتل عبد الجليل سيف النصر. وكانت للمدينة ـ عند نزولنا بها ـ منازل بائسة متداعية وطرق سيئة. وكانت المرافق العامة اللائقة قليلة فيها. وهي قاصرة على القصر مقر القائمقام وبعض المساجد البسيطة الخالية من الزخرفة والنقوش الفنية وكنيسة يهودية، وبعض المباني الأخرى.

(*) لا يتفق هذا الرأي مع ما قرره كثير من الرحالين الذين زاروا مدينة طرابلس في مختلف العصور واتفقوا على الإشادة بنظافتها ومن هؤلاء بعض الرحالين الإيطاليين الذين زاروها قبل الاحتلال.

(المعرب)

ويبلغ عدد سكانها حوالى أربعة آلاف نسمة منهم 150 يهودياً، وبعض الإيطاليين الذين يقيمون في منازل لائقة بمركز المدينة.

وكان لمصراتة ميناء بحري، هو المعروف باسم (مصراتة البحرية) (قصر أحمد)، ترسو فيه بانتظام سفن الملاحة التابعة لبنك روما، كما ترسو فيه أيضاً بصفة متقطعة أيضاً بعض سفن الشركات الأخرى العاملة على طول الساحل الليبي.

وكان الميزان التجاري السنوي الخاص بها يدور على 400000 ليرة للتصدير و300000 للتوريد. وتأتي شهرة مصراتة من صناعة الفرش (المرقوم والكليم). وتؤلف هذه الصناعة حركة تجارية نشطة خاصة مع برقة وتونس.

الفصل الخامس عشر

بنغازي ودرنة قبل الاحتلال الإيطالي

بنغازي:

كانت بنغازي في العهد التركي عاصمة المتصرفية ببرقة، وقد حدث هذا بعد سنة 1878، أما قبل ذلك فقد كانت جزءاً من ولاية طرابلس.

وفي آخر أعوام العهد العثماني شهدت المدينة نوعاً من التحسن في مرافقها العامة، ولكنها ظلت محافظة على طابعها المتميز بالبؤس والإهمال. كانت شوارعها عريضة، ولكنها غير مرصوفة، لذلك تكون موحلة في الشتاء، متربة في الصيف. أما الطرق الوحيدة المعبدة فهي تلك التي تؤدي من طريق الشاطىء إلى ميدان البلدية والسوق والقسم المحاذي للقصر الذي يقيم به المتصرف وحيث تقع دوائر الحكومة والسجن، وقسم من الحامية العسكرية التركية.

وكانت للمدينة بلدية منظمة على غرار بلدية طرابلس. وتنقسم بنغازي إلى ثلاثة أحياء، لكل حي منها مختار يتمتع بنفس اختصاصات المختارين في طرابلس.

ويبتدىء الحي الأوروبي من الشاطىء، حيث توجد مساكن القناصل والكنيسة الكاثوليكية وديران. أما الحي المختلط فيسكنه العرب واليهود والكريتيون وتوجد به السوق المغطاة والميدان الكبير الذي تعقد به أسواق الحيوانات والحبوب. والحي الثالث، حي عربي، تقيم به بقية السكان الذين تتكون منهم المدينة. ويوجد بهذا الحي المسجد الكبير.

كان عدد منازل بنغازي حوالى 1500 منزل، وأغلبها متهدم ومن طبقة واحدة، عدا مجموعة صغيرة لا تزيد على ستين مسكناً بالحي الأوروبي، كانت تتميز برحابتها ومتانة بنائها. وهي في أغلبها مكونة من دورين.

وعلى بعد 3 كيلومترات من بنغازي، توجد ضاحية البركة التي أنشأ بها الأتراك في سنة 1902 ثكنة عسكرية كبيرة. وكانت بها فيلا للمتصرف وتسكن بالبركة عائلات عربية مختلفة.

وقد جرى في سنة 1901 تدشين خط قصير من السكة الحديدية يعمل بين الميناء وبين محجر لاستخراج الكلس من البركة.

وقد كان عدد سكان بنغازي في سنة 1911 حوالى 16500 منهم 14500 تقريباً من العرب، أما البقية فهم من الطرابلسيين والتونسيين والمالطيّين واليونانيين والأرمن واليهود والسود الوافدين من الدواخل.

وقد كان هناك بالقرب من الصابري مخيم خاص بالسود القادمين من السودان ويبلغ عددهم حوالى 500 نسمة.

ويبلغ عدد الإيطاليين ببنغازي في أكتوبر 1911 حوالى مئة نسمة. وكان عدد الأتراك ضئيلاً إذا استثنينا الموظفين.

وكانت ببنغازي ـ كما أشرنا سابقاً ـ ست قنصليات هي: الإيطالية والفرنسية والانجليزية والأسبانية واليونانية والنمساوية.

وتأتي اللغة الإيطالية من حيث الانتشار، ببنغازي، بعد اللغة العربية

مباشرة. والمياه الصالحة للشرب قليلة بالمدينة. كما كانت الصهاريج قليلة، وأحسنها ما كان في بيوت الأوروبيين ودار الرهبان الفرنسيسكان. وتعتبر مياه الحديقة الانجليزية، الواقعة بعد البركة، أحسن المياه بالمنطقة. (عرفت الحديقة بهذا الاسم لأنها كانت ملحقة بمنزل تابع للممثل الدبلوماسي الانجليزي). كما تشتهر مياه سواني عثمان والفويهات وكذلك مياه عيون الجخ. وتزود المدينة بهذه المياه الطيبة بواسطة (سائقين) ينقلون براميل المياه فوق ظهور الحمير ويبيعونها (ببارات) قليلة للأهالي.

وثمة آبار بمنطقة الصابري يتزود منها الفقراء، ولكنها كانت مالحة. ويبلغ عدد الآبار المحيطة بالمدينة حوالى 200 بئر.

وكان بمدينة بنغازي فرن تابع للبلدية، ولكن نشاطه كان محدوداً بسبب قيام الأهالي بصنع خبزهم في أفرانهم المنزلية الخاصة.

وكان الحطب المستعمل للوقود قليلاً كما أن سعره مرتفع بسبب قلة الأشجار في السهل المحيط ببنغازي. وينقل إليها الحطب من أماكن بعيدة.

ولم تقم تركيا بتحسين وضع المرافق العامة في المدينة إذا استثنينا الثكنة التي أنشأتها بالبركة وبعض الإنشاءات العسكرية. وكانت السوق المغطاة مزودة دائماً بالبضائع، وقد أعيد تنظيمها وإنشاؤها عقب الحريق الذي شب بها في سنة 1906.

وفي السنة السابقة، افتتح المنار الجديد الذي أنشأته الشركة الفرنسية المتعهدة بإنشاء وصيانة المنائر في سواحل وموانىء الأمبراطورية العثمانية.

وكانت بالميدان الرئيسي هضبة صغيرة مكونة من الملح المخزن من ملاحات جوليانا وكركورة وقمينس وغيرها. ويصدر الملح كل سنة بكميات كبيرة إلى تركيا، ويحصل الاحتكار العثماني على دخل طيب منه يقدر بحوالى 750000 إلى 800000 ليرة إيطالية سنوياً، على نحو ما أوضح الرحالة الفرنسي ماتوزييل.

وفي موسم تصدير الملح من كل عام يتجمع في بنغازي أكثر من 2000 جمل، تعطي للمدينة حركة تقليدية مميزة. وقد كانت بنغازي مركز (أمبوريا) التجارة مع دواخل برقة، ويتجمع بها جميع الإنتاج الفائض الوارد من الدواخل.

وقد كانت السوق المغطاة مزودة دائماً بالحبوب والمأكولات والمنسوجات والجلود والسلاح وريش النعام والعاج وغيرها من البضائع الممتازة.

وتعقد أسواق كبيرة في الهواء الطلق، لبيع الحيوانات التي كانت برقة غنية بها. ويتم البيع غالباً بطريقة المزايدة العلنية.

وكانت ترسوا بميناء بنغازي، بصورة منتظمة، بواخر الشركة الإيطالية العامة للملاحة والبواخر التابعة لبنك روما. كما ترسوا به البواخر التابعة لدول أخرى، ولكن بصورة غير منتظمة.

ولم تكن بالمدينة دور تجارية بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة، فقد كان التجار يرجعون إلى الوكالات الرئيسية في كريت ومالطا وطرابلس والاسكندرية وتتولى هذه الوكالات مهمة التبادل التجاري مع أوروبا.

غير أن بنغازي كانت مركزاً رئيسياً للتجارة مع الواداي، وتتكون بها سنوياً قافلتان أو ثلاث قوافل هامة بحكم العدد الذي تتألف منه من الرجال والجمال. ويشارك في مثل هذه القوافل تجار طرابلس أيضاً الذين ينقلون عن طريق البحر إلى بنغازي بضائعهم التي يراد توجيهها إلى المناطق الداخلية من إفريقيا.

وكانت بنغازي أيضاً باعتبارها مقراً للمتصرفية مركزاً لتجمع وسكنى صيادي الإسفنج اليونانيين الذين يعملون بسواحل الخليج.

ولم يكن دخل البلدية كثيراً ـ بالنظر إلى تحويل دخل الملح والإسفنج بكامله إلى الآستانة ـ ومع ذلك فقد كانت الميزانية تسجل دائماً فائضاً بالنظر

إلى النفقات القليلة التي تنفقها الإدارة على الخدمات العامة.

وكان الدخل في سنة 1910 قد بلغ 63800 ليرة والمصروفات قد بلغت 54000 ليرة. ويستخدم الفائض في الأشغال العامة وصيانة طرق المدينة وإنارتها.

وكان ببنغازي مستوصف إيطالي يؤدي عمله على أحسن ما يرام ويقدم إسعافاته إلى المواطنين مجاناً.

وكان بها خلال الفترة الواقعة بين 1886-1896 مركز إيطالي لرصد الأحوال الجوية. وقد تولى هذه المهمة فيما بعد نائب القنصل الفرنسي على نفقة حكومته.

درنة:

كانت درنة المدينة الثانية بمتصرفية برقة. وكانت حقاً عشاً حقيقياً من الخضرة في ساحل أجرد. وهي تتألف من خمسة أحياء، يقسمها الوادي الذي تتوافر فيه المياه بصفة دائمة، وهو المجرى الوحيد الدائم بليبيا. ويبلغ عدد سكانها في سنة 1911 حوالى 9500 نسمة منهم 300 من اليهود وحوالى مئة من أهل كريت والمالطيين وبعض الإيطاليين.

وكان بدرنة حوالى 700 منزل، ذات ارتفاع بسيط ومظهر بائس، مع بعض المنشآت القليلة البارزة. وكان يوجد بالميدان الرئيسي قصر الحكومة ومقر القائمقام وبعض أعضاء الحامية التركية. أما السوق المغطاة فهي مزودة دائماً بالحبوب والبضائع من كافة الأنواع. وتعقد في الفضاء الطلق سوق أسبوعية كبيرة لبيع الحيوانات.

وفي المدينة عدة مساجد، من بينها المسجد الكبير الغني بقبابه ومظهره الجميل والمعروف (بمسجد المئة قبة). ومن المنشآت الهامة بها أيضاً الكنيسة اليهودية، والزاويتان السنوسيتان، والبلدية، والجمرك.

ويوجد بدرنة أيضاً مستشفى يتألف من ثلاثين سريراً، قامت بتدشينه

سنة 1903 الراهبات الفرنسيسكانيات. كما كانت بها صيدلية مزودة تزويداً تاماً بالأدوية الضرورية. وكانت بها مدرسة إيطالية وثلاث مطاحن تدار بماء الوادي.

وكانت تجارتها البحرية قليلة وذلك لتعذر الرسو في مينائها لأي حمولة من الحمولات. ويساهم رصيفها الصغير في عرقلة رسو البواخر. وكانت خطوط الملاحة الإيطالية العامة وخطوط ملاحة بنك روما تقوم بخدمة منظمة، غير أن هذه البواخر ترسوا في عرض البحر.

ويبلغ دخل بلدية درنة السنوي من 700000 إلى 800000 ليرة إيطالية ويستخدم الفائض في المشروعات العامة.

الفصل السادس عشر

الوضع المدني والاقتصادي لواحات الجنوب الليبي قبل الاحتلال الإيطالي

لم تستطع تركيا، بعد احتلالها لطرابلس، أن تبسط على الفور سيادتها على المناطق الشاسعة من البلاد. فلم تحتل المنطقة الشرقية من طرابلس الغرب إلا في سنة 1842 ولم تخضع الجبل بصفة نهائية إلا في سنة 1854. وهكذا الشأن بالنسبة لغدامس والواحات المجاورة (درج وسناون). ولم تحتل مرزق إلا في سنة 1844 وغات في سنة 1872 وأوجلة في سنة 1856 والجغبوب في 1910 قرب الاحتلال الإيطالي. ولم تدخل الكفرة في نطاق السيادة العثمانية إلا في ربيع 1911. وعندما نزلنا بطرابلس لم يكن أحد من الجنود الأتراك قد وضع قدمه بتلك المناطق النائية.

فلندرس الآن وضع الواحات بالجنوب الليبي عند ظهور إيطاليا بليبيا.

غدامس:

كانت غدامس في الأعوام العشرة الأولى من القرن التاسع عشر تتمتع بوضع اقتصادي تحسد عليه. وكانت تدار في العهد القرمانللي من قبل زعمائها الذين يقدمون مبلغاً سنوياً للأمير. ولكن الأتراك وضعوها تحت

الحكم المباشر، وأنشئت بها في البداية (ناحية) ثم رفعت إلى درجة قضاء يديره قائمقام.

وينصرف سكانها المسالمون المتدينون في غير تعصب، إلى التجارة، وقد نوه المؤلفون العرب بهذا الطابع الذي عرف لها عبر مختلف العصور. وقد شهدت هذه المدينة أعظم مراحل ازدهارها خلال الفترة التي كانت تمارس بها تجارة الرقيق على نطاق واسع، وقد ظلت حتى بعد انهيار هذا النوع من التجارة تتدفق المكاسب على غدامس من تجارة القوافل التي كانت قائمة بين الساحل الطرابلسي والصحراء الوسطى. وقد كانت طريق السودان الأوسط احتكاراً حقيقياً لتجارها الأذكياء العمليين.

*وقد تتابع انهيار هذه المدينة بعد إلغاء تجارة الرقيق، بانهيار تجارة القوافل الذي بدأ تقريباً في 1891 واستمر متواصلاً بلا انقطاع حتى 1911. وهي الفترة التي توقفت فيها التجارة بسبب الحرب التركية ـ الإيطالية.

ولم تفعل الحكومة العثمانية شيئاً يذكر لهذه الواحة، رغم أنها كانت تقدم دخلاً سنوياً طيباً وخاصة من الضريبة المجباة على ري بساتين الواحة الذي كان يتم وفقاً لطريقة تقليدية، بواسطة (القادوس)، مما يجعل التهرب من دفع الضريبة أمراً صعباً بالنسبة لأي مالك من ملاك هذه البساتين.

وبلغ عدد سكان البلدة عند وقوع الاحتلال الإيطالي في سنة 1913 حوالى 3000 نسمة، ولكنها كانت في الماضي أكثر سكاناً، كما يدل على ذلك الإهمال الذي أصاب الجانب الشرقي من الواحة وتوقف العمل به نتيجة قلة الأيدي العاملة.

وسوق غدامس التي كانت في يوم ما مزدهرة وعامرة وغنية بكافة أنواع البضائع تحولت إلى سوق عادية بسيطة كما يذكر الرحالة (برفنكير) الذي زار الواحة في ربيع 1911. فلم تحمل تركيا أي عمل من الأعمال الطيبة إلى هذه المدينة الصحراوية الأصيلة التي أشاد بها جميع رحالة القرن التاسع عشر.

مرزق:

كانت مرزق عند وقوع الاحتلال التركي عاصمة لفزان، وقد استمرت على هذا الوضع حتى في الفترات التالية.

ويتلقب زعيم المدينة بذلك اللقب الفخم (السلطان) وهو يتباهى بنسبه الشريف الذي ينتهي به إلى سيدي المنتصر بن محمد الذي أسس ـ طبقاً للروايات المتواترة ـ في سنة 1310 القصر ثم المدينة. ولكن هذه الميزة قد زالت عنه باحتلال الأتراك لفزان. وجميع سكان البلدة تقريباً من المولدين أو السود. ومنازلها المشيدة من الطين، يزينها من الداخل فناء واسع به بعض النخيل، الأمر الذي يمنح المدينة مظهراً منشرحاً باسماً.

وإذا أخذنا بما قرره بعض الرحالين الذين زاروها فإن عدد سكانها قد بلغ في الماضي حوالى خمسة آلاف نسمة، ولكنهم أصبحوا في الأعوام الأخيرة من العهد التركي يزيدون قليلاً عن الألف نسمة.

وقد اشتهرت مرزق بتجارتها وبحياتها اللاهية الممتعة في القرن الماضي، حتى أطلق عليها بعض الرحالين اسم (باريس الصحراء). كانت التجارة النشطة آنذاك تحيي أسواقها وتبعث فيها الانتعاش، فتصلها القوافل من طرابلس والمراكز الساحلية الأخرى المتجهة إلى برنو. وتمر بها أيضاً القوافل المتجهة إلى غات ومنها إلى السودان الأوسط.

وكان رخاؤها يعتمد في وقت من الأوقات على التجارة القوية في الرقيق. ويبدو أنه كان يصل إلى أسواقها سنوياً ما يزيد على 2000 من الرقيق المجلوب من برنو. ويحصل السلطان على فوائد جمة من مرور قوافل العبيد بأراضيه ومن ضريبة العشر المفروضة على البضائع التي تنقلها القوافل. وهو يخرج في مثل هذه المناسبات، في أبهة كبيرة، ليقف عند مرتفع يقع قريباً من الباب الشرقي للمدينة، تحيط به حاشية كبيرة من الزعماء والأعيان والحراس، ليشهد القوافل القادمة ويقوم بتقييم البضائع المنقولة وتحديد ضريبة المرور على أساس قيمتها العامة.

وقد كانت لانجلترا نيابة قنصلية في مرزق لرعاية مصالحها التجارية مع الجنوب.

ولكن مرزق أخذت في الانهيار بعد سنة 1870 وتضاءلت التجارة فيها وانتهت المدينة إلى الخراب السريع، وخاصة بعد توقف تجارة القوافل مع برنو. ولم تفعل تركيا شيئاً من أجل النهوض بأوضاع هذه المدينة التي عاشت في بؤس مكتفية بالمنتوجات المحدودة للواحة، أي من الرعي والصناعات المحلية البسيطة التي تتمثل في البسط البدائية والأردية وخيوط الخيم الوطنية والسلال (القفاف) المصنوعة من السعف والحلفاء.

وكان يدير فزان، في ظل العهد العثماني، متصرف. ولم تكن الضرائب تدر دخلاً كبيراً للحكومة. ولكن الأعوام التي يتوافر فيها محصول الثمر، تدر ضريبة الأشجار المثمرة مبالغ لا بأس بها. وقد كانت مرزق منطقة موبوءة بالملاريا بسبب المستنقعات الصغيرة التي تحيط بها. وقد كانت تركيا تتخذ منها منفى للأشخاص غير المرغوب فيهم.

وقد سجن في قلعتها أثناء الحرب الروسية التركية بعض الضباط البلغاريين المتهمين بالتعاطف مع روسيا التي كانت تعتبر الداعية لاستقلال بلغاريا التي كانت خاضعة حينذاك للسلطان العثماني.

وقبيل 1908 أرسل إلى مرزق بعض الضباط الأتراك المتهمين في المشاركة في حركة (الشباب الأتراك).

وقد اعتقلت بها أيضاً فور قيام الحرب التركية الإيطالية البعثة الإيطالية (سفورزا ـ سان فيلبو) التي كانت موجودة في طرابلس الغرب آنذاك من أجل القيام باستطلاعات للتنقيب عن المعادن.

غات:

كانت غات إحدى المدن الصحراوية المحرمة على الرحالين الأوروبيين. وقليل هم المكتشفون الذين تمكنوا من النفاذ إلى أسوارها، وخاصة في الفترة

السابقة للاحتلال التركي الذي تم في سنة 1872. وكان على الرحالة الفرنسي دوفييريير Duveyrier نفسه أن يكتفي بالإقامة في تونين، وهي قرية صغيرة تبعد عن غات مسافة 500 متر، بسبب معارضة زعماء البلاد لدخوله إلى البلدة رغم ما كان يحمله من توصيات من الأعيان ورسائل هامة من الحكومة العثمانية.

ولم تتطع تركيا حتى تلك السنة أن تفرض سيادتها الكاملة على غات. وجميع المفاوضات التي قامت بين شيوخها وبين الحكومة العثمانية قد انتهت دائماً إلى الفشل. وكانت أولى هذه المفاوضات قد جرت في سنة 1854 إثر اتصالات قام بها زعماء البلدة وشيوخها.

ومن جهة أخرى فقد كان بعد هذه البلدة، والروح الحربية لسكانها، يجعلان من أية حملة عسكرية أمراً شاقاً باهظ الثمن. إلا أن أحداثاً عنيفة وقعت في سنة 1867 بين طوارق ازجر بقيادة (أمانوكال ايكانوكن) وبين طوارق هجار بقيادة الشيخ أبي قاتل قد أدت بسكان غات إلى الخوف من قيام فرنسا باحتلالها بحجة حماية طوارق هجار، فبادروا إلى دعوة الدولة العثمانية إلى بسط سيطرتها على البلدة وحمايتها. وهو ما حدث بالفعل. وأرسلت الحكومة العثمانية موظفاً بدرجة قائمقام. ولكن طوارق ازجر لم يطيقوا الخضوع للسيطرة العثمانية فتمردوا عليها سنة 1866 وقتلوا جميع أفراد الحامية التركية.

غير أن تركيا عادت بعد قليل إلى احتلال المنطقة، وطوال الأعوام المتعاقبة حتى الاحتلال الإيطالي لم يحدث بها شيء غير عادي.

وقد استفادت غات أيضاً في القرن التاسع عشر من تجارة القوافل وتجارة الرقيق. وكان الطوارق سادة الصحراء الحقيقيين يقومون بحماية القوافل مقابل مكافأة غير زهيدة، ولكنها تضمن حماية البضائع.

وقد ساءت الأوضاع بالنسبة لـ غات بعد توقف تجارة الرقيق وانقطاع

تجارة القوافل إلى السودان عبر الصحراء. وهي التجارة التي كانت تعيش عليها تلك البلدة بل كانت من عوامل نموها وازدهارها. وقد زادت هذه الأوضاع سوءاً بالاحتلال العثماني الذي لم يكن ليعفي سكانها من الضرائب.

وقد وصف أحد الرحالين غات بأنها مارسيليا الصحراء الكبرى بعد أن حضر وصول القوافل السنوية المتجهة من كانوا إلى طرابلس، وقد أخذت مكانها في ساحة فسيحة خارج البلدة مخصصة لتعبئة وتفريغ القوافل، وهي حافلة بمختلف أنواع البضائع وآلاف الإبل، وهو تمجيد لا يخلو من مبالغة على كل حال في تقدير هذا الضرب من التجارة.

إلا أن مثل هذه الحركة التجارية، وهذا التدفق للبضائع لا يتمان بها إلا مرتين في السنة، عند مرور القوافل القادمة من السودان إلى طرابلس، وعند مرور القوافل المتجهة من طرابلس إلى السودان (كانو). أما بقية أيام السنة فإن الأمور تتخذ شكلاً بائساً. وعلى كل حال فإن هذه الحركة السنوية تتيح للأهالي أن يعيشوا حياة طيبة وأن يحققوا مكاسب طيبة بالنظر إلى المنافع والمصالح الكثيرة التي تثيرها هذه الحركة التجارية.

ولم تستفد غات أيضاً من الحكم التركي الذي كان يمثله قائمقام وحامية صغيرة. ولم يكن دخل الضرائب كبيراً. فقد كان طوارق أزجر يتهربون من دفعها بالنزوح إلى الأراضي الواقعة تحت السلطة الفرنسية التي كانت تتغاضى عنهم ولا تضايقهم بشيء.

وعند الاحتلال الإيطالي كانت المدينة قد آلت إلى وضع سيء. ولم يبق من سكانها الذين بلغوا في الماضي حوالى ثلاثة آلاف نسمة، سوى عدد قليل لا يزيد على الألف. وقلّت حتى أهمية سوقها الأسبوعية.

أوجلة:

كانت واحات أوجلة تعطي إنتاجاً سنوياً طيباً من التمور والحبوب. وكانت بها أيضاً أشجار مثمرة متنوعة، إلا أن النخيل يحتل بها المكانة

الأولى. ويتحدر سكانها من أصل بربري، وهم منصرفون إلى الزراعة والرعي والتجارة الصحراوية. وقد كانت القافلة التي تسافر سنوياً من بنغازي إلى الواداي تضم من سكان أوجلة نسبة تزيد على نصف عناصر القافلة ممن يتوفرون على العمل التجاري ويحققون من ورائه مكاسب طائلة. وقد ألحق توقف هذه التجارة أضراراً بالغة بالوضع الاقتصادي للواحات التي اقتصرت الحركة التجارية فيها على التبادل الداخلي المحدود بين بنغازي وبين واحات الكفرة. وقد كانت البضائع المنقول محدودة لا تدر أرباحاً كبيرة. ولم تفعل الحكومة التركية شيئاً في جالو لتحسين أوضاع المنطقة وسكانها. وكان بها قائمقام وحامية عسكرية.

الجغبوب والكفرة:

لقد أشرنا إلى أن واحات الجغبوب والكفرة لم تعترف بالسيادة التركية ولم تخضع لها إلا قبيل الاحتلال الإيطالي ونشوب الحرب التركية ـ الإيطالية. وكانت تخضع قبل ذلك مباشرة للسنوسية التي أنشأت بالجغبوب مدرسة دينية بينها كانت الكفرة المقر الرئيسي للطريقة. وقد كانت المصادر الطبيعية محدودة في الجغبوب، لكن الكفرة كانت تتوافر فيها منتوجات زراعية كافية من الواحات التي تشكل ذلك الأرخبيل الصحراوي.

وقد عرفت الكفرة نوعاً من الرخاء بتنشيط الحركة الزراعية، وتوفير الأمن في المنطقة التي كانت قبل ذلك مجالاً للصراع القبلي، وتطوير تجارة القوافل التي كانت الطريقة تحصل منها على مكاسب كبيرة مقابل ما توفره للقوافل من أمن وعدم تعرض للسلب والنهب. وكانت تمر بالواحة كل عام القافلة البنغازية المتجهة إلى الواداي. كما كانت الطريقة تتاجر بالأسلحة، ولم تهمل أيضاً تجارة الرقيق بالرغم من إلغائها في المراكز الرئيسية من الصحراء الكبرى والصحراء الليبية. وكان الأمن المتوافر للقوافل التي تمر بهذه المنطقة يجعل من تجارة القوافل عبر الكفرة أفضل أنواع التجارة لدى تجار طرابلس وبنغازي.

وعندما بدأت فرنسا في سنة 1900 في احتلال الصحراء الـوسطى، أصبح وضع الكفرة مزعزعاً مثيراً للقلق. ودفع احتلال الفرنسيين لدارفور في سنة 1910 أحمد الشريف إلى البحث عن مخرج يجنبه احتمال قيـام دولة أوروبية باحتلال قلعته المنيعة، فدخل في مفاوضات مع الأتراك الذين قاموا في مايو من ذلك العام باحتلال الجغبوب وأنشأوا بها قائمقامية. بينها أرسل إلى الكفرة في العام التـالي وفد يضم منصـور الكيخيا لـرفع العلم العثمـاني على الواحة اعترافاً بالسيادة العثمانية عليها. وكانت تركيا قد قررت فعلاً إرسال قائمقام، وفصيلة من الشرطة إلى الكفرة، حين انفجرت الحـرب التركية الإيطالية فوضعت حداً لكل إجراء في هذا الخصوص.

الفَصْل السَّابع عَشَر

الصحافة بطرابلس أثناء العهد العثماني

يتبين من الأبحاث والدراسات التي قام بها الدارسون، والتحقيقات التي أجروها في المحفوظات التاريخية والمكتبات الطرابلسية، الخاصة منها والعامة، أن تاريخ المطبوعات لا يمتد إلى أكثر من بضع سنوات عقب الاحتلال العثماني الذي تم في سنة 1835.

ويبدأ هذا التاريخ على وجه الدقة سنة 1866 التي شهدت فيها النور أول صحيفة رسمية (طرابلس الغرب). وهي أقدم جرائد طرابلس وبالتالي أقدم جريدة بليبيا، إذ لم تصدر في العهد العثماني أية صحيفة في أي مكان آخر من ولاية طرابلس أو متصرفية برقة.

وكانت المطبعة الحجرية أسبق في الدخول إلى طرابلس من المطبعة الحديثة. وفعلاً فإن الأعوام الأولى من جريدة طرابلس الغرب قد ظهرت في طبعة حجرية. ولا يستبعد أن تكون أول مطبعة قد أنشئت بعد سنة 1870. وكانت تطبع بحروف عربية، ولم تدخل الحروف اللاتينية إلا بعد سنة 1908، حتى إن التوجيهات والإرشادات والقوانين الأساسية واللوائح والتنظيمات التي

كانت قد ظهرت في الولاية قبل ذلك العام، كانت تطبع في أوروبا.

وحتى سنة 1908 لم تكن بطرابلس سوى مطبعة واحدة عـاملة هي مطبعة الولاية. وكان مقرها ببعض أركان القلعة. وتعرف بـاسم المطبعـة الحكومية. وكانت فقيرة في المعدات، ويجري سحب الجرائد عنـد الطبـع بطريقة يدوية. وعمال المطبعة الفنيون من أصل تونسي.

وفي سنة 1889، وبمبادرة من الوالي نامق باشا، أسست مدرسة الفنون والصنائع التي كان بها ـ كما يبدو من الوثائق المحفوظة في المدرسة نفسها ـ قسم لتعليم الطباعة. وكل القرائن تبعث على الاعتقاد بأنه لم تكن للمدرسة مطبعة خاصة بها، وأن الطلبة كانوا يرسلون إلى المطبعة الحكومية لتعلم هذه المهنة.

وقد حدث تطور حقيقي في فن الطباعة بطرابلس بعد صدور الدستور العثماني سنة 1908. واستمر هذا التطور بلا انقطاع حتى الاحتلال الإيطالي. وقفز عدد المطابع في أقل من ثلاثة أعوام من مطبعة واحدة إلى خمس مطابع، نرى ذكرها هنا حفظاً للتاريخ.

1 ـ **مطبعة الولاية**. أسست حوالى سنة 1870، ونقلت في سنـة 1903 من القلعة ـ حيث كان مقرها ـ إلى مدرسة الفنون والصنائع. وفي سنة 1910 عرفت باسم هذه المدرسة.

2 ـ **مطبعة الترقي (1908)**. كان مقرها لفترة محدودة بشارع ريكاردو (ستمبـر حالياً) ثم نقلت إلى المقر السابق للبلدية بسوق الترك.

3 ـ **مطبعة ج. أربيب (1908)**. وكانت تقع بشارع جامع محمود. واتخذت في سنة (1909) اسم (المطبعة العالمية لصاحبها ج. أربيب) وكانت أول مطبعة تدخل الحروف اللاتينية إلى طرابلس، ولكن بكمية قليلة لا تكفي لأكثر من طبع جريدة يومية صغيرة بسيطة. وقد طبعت أول جريدة إيطالية بالولاية باسم (جورنالي دي تريبولي Giornale di Tripoli).

4 ـ مطبعة (فنون الطباعة **Tipografia Arti Grafiche**) أسست سنة 1909 وكان مقرها قرب ميدان بنك روما (الميدان الواقع حالياً قرب مدرسة عثمان باشا بباب البحر).

5 ـ المطبعة الشرقية **Tipografia Orientale** وتعرف أيضاً باسم صاحبها (مطبعة تشوبة) وقد أسست سنة 1910.

ولم تكن فترة السنوات الثلاث الواقعة بين 1908-1911 قاصرة على تشجيع تطوير فنون الطباعة بل ساعدت على ظهور الصحافة الطرابلسية الحقيقية.

وقد كانت الزيادة في عدد المطابع والمطبوعات الصحفية نتيجة لتوافر حرية الصحافة الممنوحة للرعايا العثمانيين إثر صدور الدستور. وقد ساعد ذلك على ازدهار هذا الفن.

وفعلاً، فإنه في هذه الفترة الوجيزة، صدر في طرابلس ما يقرب من 12 مطبوعة بين جرائد ومجلات. بينما لم يكن هناك في الفترة السابقة الواقعة بين 1866-1908 سوى أربع مطبوعات تصدر في فترات متقطعة.

ونقدم هنا عرضاً للجرائد والمجلات التي صدرت في مدينة طرابلس منذ دخول أول مطبعة حتى الاحتلال الإيطالي، مع لمحة موجزة عن كل مطبوعة.

1 ـ **طرابلس الغرب**: وتحمل هذا الاسم على الوجهين العربي والتركي. كما أن بعض أعدادها تحمل هذا الاسم بحروف لاتينية. وقد أسست سنة 1866 بأمر الوالي محمود نديم باشا. وهي تطبع باللغتين العربية والتركية. وقد طبعت أعدادها الأولى طبعة حجرية، ثم طبعت بعد ذلك في المطبعة الحديثة.

وقد توقفت هذه الجريدة عن الصدور في 22 سبتمبر 1911، أي

قبل أسبوع واحد من إعلان إيطاليا الحرب ضد تركيا. وكانت أول جريدة تصدر بطرابلس.

2 ـ **السلنامة (الحولية)**: وقد صدر العدد الأول منها في 1869. وأنشئت بناء على رغبة الحكومة وكانت حوليتها الرسمية. وفي آخر أعدادها 1894-1895 غيرت اسمها على النحو التالي (سلنامة ولاية طرابلس الغرب). وتوقف صدورها عند العدد الثاني عشر.

3 ـ **الترقي**: تنقسم حياة هذه الجريدة إلى فترتين. إذ توقفت بعد العام الأول لصدورها (1897) ثم استأنفت الصدور بعد إحدى عشرة سنة من هذا التاريخ، وذلك بعد صدور الدستور العثماني. وكان امتيازها في الفترتين لصاحبها محمد البوصيري. ومديرها علي عياد. وكانت ذات منحى سياسي وعلمي. وقد توقفت عن الصدور قبيل الاحتلال الإيطالي.

4 ـ **مجلة الفنون**: صدر عددها الأول في 7 رمضان 1316 (يناير 1899) بناء على رغبة نسيم نامق باشا، مؤسس مدرسة الفنون والصنائع. وكانت نصف شهرية وتصدر في مواعيدها بانتظام وتطبع بالمطبعة الحكومية. وتوقفت عن الصدور في سنة (1899) بانتقال محررها التركي محمد داوود إلى الأستانة.

5 ـ **الكشاف**: كانت تحمل عنوانها بالأحرف اللاتينية إلى جانب الاسم العربي. وصدر أول عدد منها في ديسمبر 1908. وكان مؤسسها ومديرها محمد بك النائب الأنصاري. وتطبع بمطبعة الولاية. وقد عاشت مدة قصيرة ثم توقفت عن الصدور في سنة 1909.

6 ـ **جورنالي دي تريبولي Il Giornale di Tripoli**: كانت هذه الجريدة تصدر باللغة الإيطالية. ومديرها البروفسور زاناسي Zanassi وكانت تصدر في يومي الأربعاء والسبت من كل أسبوع. وقد صدر عددها الأول في (8 يناير 1909) وتوقفت عن الصدور في 1911.

7 ـ **تعميم حريت**: كان لليقظة الثقافية والسياسية التي أعقبت ثورة 1908 آثار سريعة في طرابلس أيضاً في مجال الصحافة. وتؤكد ذلك الجرائد الثلاث (اثنتان باللغة العربية وواحدة بالإيطالية) التي أنشئت في ذلك العام نفسه والتي أشرنا إليها فيما تقدم وهي الكشاف والجورنالي دي تريبولي.

وكان المدير المسؤول (تعميم حريت) محمد قدري.

8 ـ **صدى طرابلس L'Eco di Tripoli**: طبع العدد الأول منها في 22 ديسمبر 1909. وكانت تصدر في يومي الأربعاء السبت. وتطبع في المطبعة العالمية لصاحبها أربيب. وتحرر باللغة الإيطالية. تعطلت عدة مرات عن الصدور وتوقفت نهائياً في سنة 1912 عقب دخول إيطاليا إلى طرابلس. وكانت جريدة سياسية إخبارية ترعى المصالح الإيطالية، في ظل السيادة العثمانية.

9 ـ **العصر الجديد**: أسست سنة 1910. ومديرها البارودي. وكانت تصدر أسبوعياً باللغة العربية. وهي ذات اتجاه أدبي اقتصادي. وتوقفت عن الصدور في 1911 أثناء الاحتلال الإيطالي.

10 ـ **المرصاد**: كانت جريدة أسبوعية سياسية أدبية فكاهية. أُسست في نوفمبر 1910، وكان صاحب امتيازها ورئيس تحريرها أحمد الفساطوي. وكانت تطبع بمدرسة الفنون والصنائع. وتوقفت عن الصدور في 1911.

11 ـ **أبو قشة**: أسبوعية فكاهية. تحمل اسم قناع شعبي تقليدي معروف بتونس، يشبه (أبا سعدية) في طرابلس. ومؤسس هذه الجريدة وصاحبها هو الشيخ الهاشمي التونسي. وهو تونسي الأصل والنشأة. وقد أسست الجريدة في مطلع 1910 وتوقفت عن الصدور عند الاحتلال الإيطالي.

12 ـ **الاقتصادي (L'Economista)**: وهي إخبارية أسبوعية، يديرها ج. فابري (G. Fabbri) وقد أسست سنة 1910 وتوقفت عن الصدور في 26 سبتمبر 1911. وكانت تطبع لدى مطبعة فنون الطباعة.

13 ـ **نجمة الشرق** (**La Stella D'Oriente**): جريدة أسبوعية أدبية فكاهية صناعية لطرابلس الغرب وبرقة ـ كما يقول عنوانها ـ وأسست في سنة 1911 وتوقفت عن الصدور قبيل نزول القوات الإيطالية بأشهر قليلة. وكان يديرها المدعو فالنتيني (Valentini).

14 ـ **التقدم** (**Il Progresso**): أسبوعية سياسية معادية للكنيسة وللاتجاه الإيطالي. ويدعى مديرها قوزمان (Gusman) وقد أسست سنة 1910 ثم أوقفت وأبعد صاحبها عن طرابلس الغرب. وكانت تهتم بالقضايا التي تشغل العنصر اليوناني المقيم بالمدينة والمشتغل بصيد الإسفنج.

15 ـ **الدردنيل**: أسست في سنة 1911. ذات اتجاه اجتماعي سياسي ديني إسرائيلي. وكانت تصدر أسبوعياً. ومديرها المسؤول أفرايم تشوبة، إلا أن الجريدة كانت تحرر من قبل صاحب الجريدة الفكاهية أبو قشة. وكانت تصدر باللغة العربية المطبوعة في حروف عبرية، وتطبع بالمطبعة الشرقية (تشوبة). وقد توقفت عن الصدور عند احتلالنا لليبيا.

16 ـ **الرقيب**: أسبوعية سياسية أدبية. وقد صدر العدد الأول منها في مارس 1911 ومديرها ورئيس تحريرها المسؤول محمود نديم بن موسى. وكانت في أربع صفحات، اثنتان باللغة التركية واثنتان بالعربية. وهذه الجريدة أيضاً توقفت عن الصدور بوقوع الاحتلال الايطالي.

وبذكر هذه الصحيفة الأخيرة، نختم سرد أسماء الصحف التي صدرت بطرابلس قبل الاحتلال الإيطالي.

أما المدن الأخرى من طرابلس الغرب وبرقة، فلم يكن بها أي نشاط مطبعي أو صحفي.

القوات العسكرية التركية بليبيا عند الاحتلال الإيطالي

القوات الأهلية القديمة:

حاولت تركيا فوراً احتلالها للبلاد في سنة 1835 العمل على تكوين قوة عسكرية من الأهالي، تقوم بمساعدة القوات النظامية في تنظيم المقاطعات الجديدة. وتنتمي هذه القوات إلى القبائل التي عرفت باسم القولوغلية. وهم من سلالة الانكشارية القدماء الذين كانوا في خدمة الولاة الأتراك منذ سنة 1551 حتى سنة 1711. وكانوا يقطنون بضواحي طرابلس، وهم قادرون على إعداد ثلاثة آلاف فارس منظمين تنظيماً عسكرياً. وكان على هذه القبائل أن تساعد القوات النظامية في الحرب والسلم مقابل إعفائها من الضرائب. وقد استخدم الولاة القرمانلليون القولوغلية واستفادوا منهم في السيطرة على البلاد طوال فترة حكمهم.

وقد حاولت تركيا أن تكوّن قوة أهلية من المشاة مشكلة من عناصر مختلفة تنتمي إلى القبائل الساحلية، ولكن النتائج التي عادت بها هذه القوة كانت ضئيلة محدودة.

وعندما صدر قانون التجنيد الإجباري في سنة 1902 وألزم الجميع بأداء الخدمة العسكرية، جرد القولوغلية من ذلك الامتياز الذي كان لهم في الإعفاء من الضرائب، وسقطت عنهم نتيجة لذلك، التزاماتهم العسكرية نحو الدولة التي لم تدعهم بعد ذلك إلى حمل السلاح، كما لم تقم بدعوة القوة الأهلية غير النظامية انتظاراً لتطبيق قانون التجنيد الإجباري الذي لم ينفذ تنفيذاً مبدئياً إلا في أوائل سنة 1911. إذ أثار صدور هذا القانون كثيراً من المشاكل وقامت مظاهرات خطيرة ضده في كافة أنحاء ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية برقة، بحيث لم تستطع حكومة الباب العالي أن تحقق الأهداف التي توختها من صدور هذا القانون بالسرعة الممكنة، ولم يتم لها ذلك إلا بعد أعوام طويلة وعلى نحو غير تام. وقد أعفيت بعض قبائل الدواخل من التجنيد الإجباري على أن تقدم سنوياً عدداً معيناً من الجنود. وتحتم على القولوغلية بعد سنة 1904 دفع الضرائب وفقدان امتيازاتهم القديمة، مما أثار حفيظتهم ضد الحكومة وخلّف في أنفسهم حزازة ظاهرة.

قوات الرديف:

قررت حكومة الباب العالي في سنة 1901 تطبيق التجنيد الإجباري بليبيا بعد أن أعفي الأهالي منه في السابق بحكم مراسيم وفرامانات صادرة عن الباب العالي في الآستانة.

وفي بداية سنة 1902 ـ كما ذكرنا ـ صدرت إرادة سلطانية بتطبيق التجنيد الإجباري في ليبيا، وإلزام القادرين على أداء الجندية لمدة سنتين ولكن هذا القرار أثار كثيراً من الاضطرابات الخطيرة التي أقنعت الحكومة بتأجيل العمل بالتجنيد الإجباري إلى فترة أخرى.

وفي يناير 1911 صدر فرمان سلطاني جديد بالتطبيق الفعلي للتجنيد الإجباري في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي. وبدىء على الفور في تنفيذ العمليات اللازمة لذلك في المراكز الساحلية، دون أن يؤدي ذلك إلى

معارضة خطيرة عدا مشاعر التذمر المكبوت.

أما في الدواخل فقد رأت الحكومة من الحكمة التجاوز عن تطبيق ذلك القانون. وفي بداية أغسطس 1911 قامت الحكومة بتسريح ما يقرب من 480 من جنود (الرديف) من ولاية طرابلس الغرب وحوالى 200 من برقة بعد أن أدوا خدمة عسكرية لمدة ثلاثة أشهر، وجُنِّد عدد مماثل لهذا العدد لأداء الجندية بنفس المدة. وبتصاعد الموقف بين تركيا وإيطاليا تتابع التجنيد، ولا تتوافر لدينا معلومات وثيقة عن عدد الجنود المنخرطين.

والشيء المؤكد لدينا أن تركيا قد صممت فعلاً في سنة 1911 على التطبيق الحقيقي لقانون التجنيد الإجباري وعقدت العزم على ذلك مع توخي التساهل مع القبائل البدوية في المناطق الجنوبية من ليبيا. ولكن الاحتلال الإيطالي أوقف كل مشروع وعطل كل قرار.

القوات التركية بليبيا في سنة 1911:

في مايو سنة 1911 كانت ترابط بطرابلس الغرب وبرقة الفرقة (42) بقيادة مشير. وكانت الفرقة تتألف من:

كتيبة من الرماة (نيشانجي).

أربعة آلايات من المشاة. كل آلاي بثلاث كتائب.

آلاي فرسان، كل آلاي بثلاث فصائل.

آلاي مدفعية ميدان، مكونة من مجموعتين، كل مجموعة بثلاث بطاريات مكونة من أربع قطع من عيار 7,5 طراز (كروب).

كتيبة من مدفعية الحصون، بثلاثة سرايا.

وكانت أجهزة الفرقة غير مكتملة حتى مايو 1911 وخاصة فيما يتصل بمدفعية الميدان. وقد بلغت القوة الفعلية في نهاية ذلك الشهر 4210 جنود

منهم 3010 بطرابلس الغرب و1200 ببرقة عدا الضباط.

وفي البيانين التاليين أشرنا إلى مواقع مرابطة هذه القوات في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي، بتاريخ 31 مايو 1911، أي قبل أربعة أشهر من إعلان إيطاليا الحرب على تركيا.

إن مرابطة هذه القوات وتوزيعها على مختلف المناطق لهو في ذاته أمر عادي، لولا أن تردد القول في تلك الفترة عن عزم الحكومة على تقوية وتدعيم بعض الحاميات. وهذه القوات مزودة ببنادق من طراز (موزر) من مختلف الأنواع أما المدفعية فهي كلها من طراز (كروب).

بيان بالقوات العسكرية التركية بطرابلس الغرب

المكان: طرابلس المدينة.

مشاة: 1 آلاي، 1 كتيبة رماة ـ فرسان: 1 آلاي.

مدفعية: 4 بطاريات ميدان، 5 بطاريات جبال، بطارية حصون واحدة.

رجال: المجموع العام 1560.

المكان			العدد	
طرابلس وضواحيها	:	جنود	170	كتيبة
ترهونة	:	جنود	40	
ورفلة	:	جنود	40	
الخمس	:	جنود	110	كتيبة
الجفارة	:	جنود	20	
مسلاتة	:	جنود	20	
زليطن	:	جنود	30	
مصراتة	:	جنود	40	
سرت	:	جنود	30	

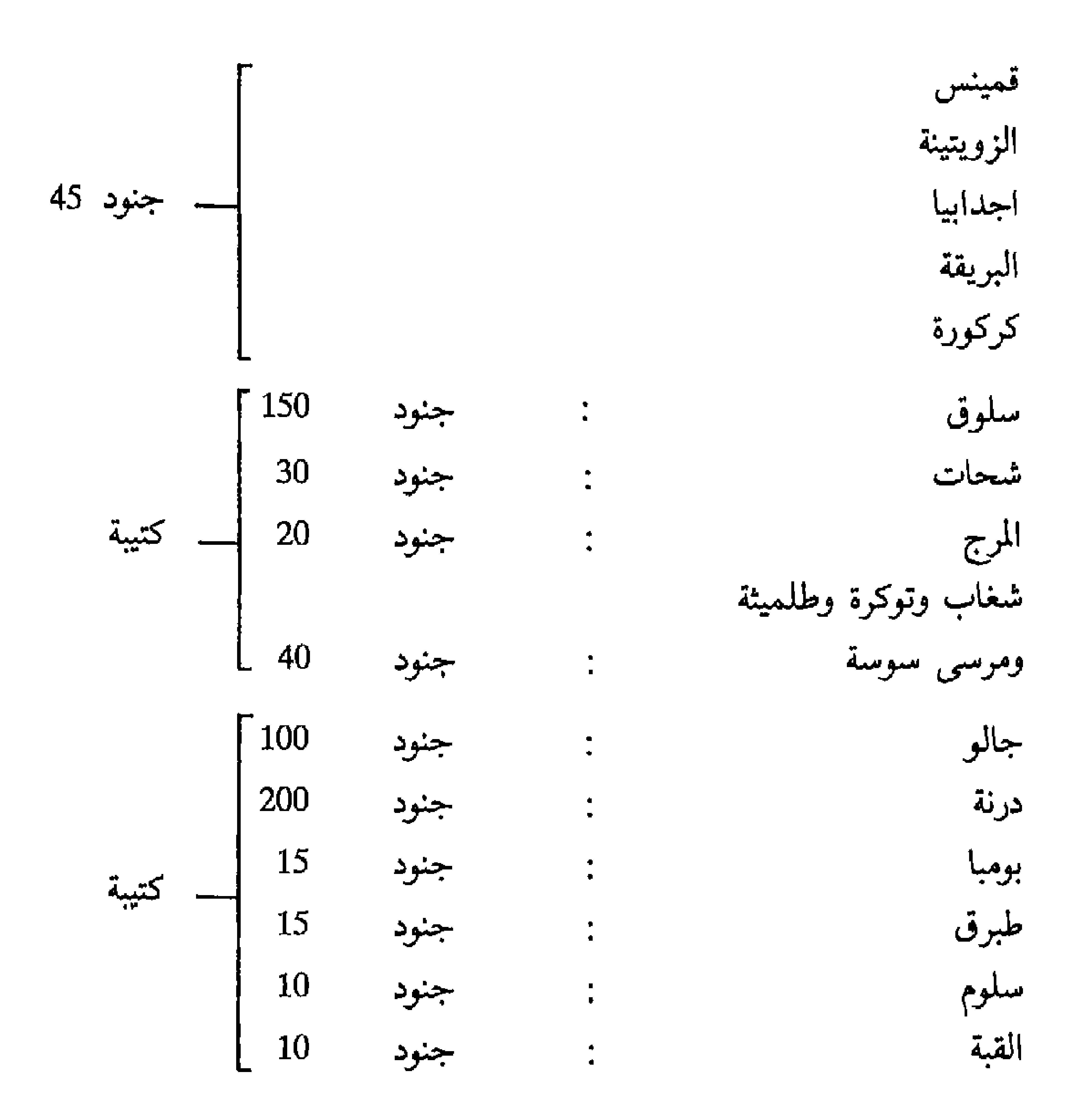
مرزق	:	جنود	160	
الشاطىء	:	جنود	20	
غات	:	جنود	60	
يفرن	:	جنود	140	كتيبة
غريان	:	جنود	50	
ككلة	:	جنود	20	
الريانية	:	جنود	20	
مزدة	:	جنود	10	
فساطو	:	جنود	140	
الزنتان	:	جنود	20	كتيبة
نالوت	:	جنود	50	
غدامس	:	جنود	40	
زوارة	:	جنود	140	
الزاوية	:	جنود	40	كتيبة
العجيلات	:	جنود	20	
فروة (أبو كماش)	:	جنود	20	

كشف بالقوات التركية المرابطة في برقة في مايو 1911

المكان: بنغازي.

مشاة: 2 كتيبتان. فرسان: فصيلة. مدفعية: 2 بطاريتا جبال، 1 بطارية ميدان. سريتان للحصون.

المجموع 565.



المكان		العدد	المجموعة
قمينس			جنود 45
الزويتينة			جنود 45
اجدابيا			جنود 45
البريقة			جنود 45
كركورة			جنود 45
سلوق	:	جنود 150	كتيبة
شحات	:	جنود 30	كتيبة
المرج	:	جنود 20	كتيبة
شغاب وتوكرة وطلميثة ومرسى سوسة	:	جنود 40	كتيبة
جالو	:	جنود 100	كتيبة
درنة	:	جنود 200	كتيبة
بومبا	:	جنود 15	كتيبة
طبرق	:	جنود 15	كتيبة
سلوم	:	جنود 10	كتيبة
القبة	:	جنود 10	كتيبة

قبل استيلاء جماعة (تركيا الفتاة) على الحكم كان جهاز الضباط مفتقراً إلى الثقافة العامة والتدريب العسكري. وقد أخذ هؤلاء الشباب منذ سنة 1908 بتطبيق قانون تطهير الأطر وإقصاء الضباط غير المؤهلين وإنشاء فيالق وكتائب ممتازة تشكل مراكز تثقيف وتدريب عملي للضباط وصف الضباط، وتجديد أساليب التدريب بالاستعانة بالمشير الألماني المارشال فون در جولتز Von Der Goltz الذي استدعي إلى تركيا لإعادة تنظيم الجيش. وقد ساعد ذلك بصفة عامة على رفع مستوى الثقافة الفنية للضباط الأتراك.

وقد كان بين الضباط المرابطين بطرابلس وبنغازي مجموعة من الضباط الذين يحسنون اللغة العربية. أما صفوف الضباط فهم مؤهلون تأهيلاً طيباً طبقاً لما يقرره المعاصرون لتلك الفترة. كما كانت للجنود سمعة طيبة. وقد اعتبر الجندي التركي على الدوام محارباً منظماً ممتازاً.

الجندرمة:

كانت تجري بطرابلس وبرقة في سنة 1911 عملية إعادة تنظيم الجندرمة بإشراف الضباط الانجليز. وقد كانت المقاطعتان، بموجب ذلك، تابعتين لإدارة أزمير.

وفي منتصف سنة 1911 نظمت فعلاً قوة 700 جندرمة بين مشاة وفرسان وكان في النية العمل على رفع هذا العدد إلى 1500 جندي تقسم على ثلاث كتائب، ترابط الكتيبة الأولى ببنغازي والثانية على طول الساحل الطرابلسي والثالثة في الجبل وفزان. ويقضي المشروع بأن تكون الكتيبة الثالثة مشكلة في أغلبها من الهجانة للعمل في المناطق الصحراوية الخالية من المياه.

وقد أنشئت لهذا الغرض مدرسة للجندرمة بطرابلس.

البحرية:

تحتفظ تركيا في العادة بسفينتين حربيتين في طرابلس. أما في بنغازي فقد كان يرابط زورق حربي صغير.

وفي سنة 1911 كان بطرابلس سفينة حربية قديمة. أما بنغازي فقد كانت خالية من السفن الحربية.

الفَصْل التَاسِع عَشَر

البعوث والاكتشافات الأوروبية في ليبيا أثناء العهد العثماني

نعتقد، أنه مما يكمل هـذه الدراسـة التي تتناول الأوضـاع المدنيـة والاقتصادية في ليبيا خلال 76 عاماً من السيادة العثمانية على أراضي هذا الجزء من إفريقيا (المتوسطية) وأوضاعها العامة قبل الاحتلال الإيطالي، أن نقدم لمحة موجزة عن الرحالين والدارسين الأوروبيين الذين قاموا باكتشافات جغرافية في هذه البلاد أثناء ذلك العهد.

قبل سنة 1835 التي تمت فيها الحركة الانقلابية التركية التي أدت إلى الإطاحة بحكم الأسـرة القرمـانللية، كـان قد زار ليبيـا بعض الرحـالين الأوروبيين الذين قدموا أول المعلومات عن المنطقة، مشجعين بذلك الآخرين على الاقتفاء بهم في مهمتهم الشاقة.

ونشير أولاً إلى المحاولة التي قام بها الانجليزي وليام لوكاس (William Lucas) الذي حاول في سنة 1779 الوصول إلى فزان. ولكنه اضطر إلى قطع رحلته، عند مصراتة بعد أن عاقته الروح العدائية للأهالي عن الاستمرار في رحلته.

وقد واصل هذه المحاولة، بحظ أوفر من النجاح، الرحالة الألماني فدريك هورنمان (F. Hornemann) الذي كان أول الأوروبيين الذين اكتشفوا فزان كما زار الواحات المصرية في سيوة، ثم بورنو.

وتأتي بعد ذلك في الترتيب التاريخي، رحلة الدكتور أغسطينو شرفللي (Agostino Cervelli) إلى برقة والتي تلتها بعد ذلك بستة أعوام رحلة الدكتور دلا شيلا (P. Della Cella) الذي قام برحلته عبر الساحل الممتد من طرابلس إلى درنة، وترك لنا تقريراً مشهوراً عن رحلته.

ومن الرحالين الذين زاروا السواحل الطرابلسية وسواحل الخليج خلال سنتي 1815-1816 الأميرال الانجليزي وليام هنري سميث (W. H. Smith).

وتأتي بعد ذلك رحلة الكابتن جورج فرانسيس ليون والدكتور جوزيف ريتشي (G.F. Lyon — Yosef Ritche) وهي الرحلة التي تمت على مرتين: الأولى 1818-1819، والثانية 1821-1822.

ثم نشير إلى الاكتشافات التي قام بها الأخوان بيتشي (Bechey) في برقة ومنطقة الخليج.

ثم رحلة رايموند باخو (R. Pacho) 1822-1823 التي زار أثناءها مصر وبرقة.

وفي العامين التاليين قام الرحالان أودني (Oudney) وكلابرتون (Clapperton) باكتشافات في فزان، واستطلاعات في السودان.

وفي سنة 1835 قام الرحالة الانجليزي الميجر غوردن لاينج (G. Laing) بالتوجه إلى غدامس، وبعد أن أمضى قرابة شهرين رحل إلى غات التي وصلها بعد عشرين يوماً من السفر. ثم واصل رحلته إلى تومبكتو، ولكنه قتل في رحلة العودة.

وقد مضت عدة سنوات بعد مقتل لاينج، توقفت خلالها حركة

الكشف الجغرافي لإفريقيا الوسطى، عبر الأراضي الليبية. وامتدت هذه الفترة من الركود حتى سنة 1845 حين قام جيمس رتشاردسون (J. Richardson) بزيارة غدامس حيث أقام بها ثلاثة أشهر ثم تابع رحلته نحو غات. وقد كتب هذا المثقف الانجليزي تقريراً هاماً عن رحلته.

ونلتقي بعد ذلك بالرحالة الألماني العظيم بارث (Barth) الذي قام في سنة 1846 بأولى رحلاته عبر الساحل الإفريقي للبحر الأبيض المتوسط تاركاً لنا فيها يتصل بليبيا تقريراً ممتازاً عن ساحل طرابلس الغرب وخليج سرت وبرقة.

وفي سنة 1849 كان الرحالة الانجليزي ديكسون (Dickson) يجوب المناطق الغربية من طرابلس الغرب حتى انتهى به المطاف إلى غدامس. وفي العام التالي، عاد بارث بصحبة أوفيرويج (Overweg) وقاما باجتياز إقليم طرابلس الغرب، من غريان إلى مرزق، ومنها إلى غات منتهيين برحلتهما عند الكونغو.

أما رحلة العودة فقد أتمها بارث في سنة 1855. وخلال هذه الفترة تمت رحلة فوجل ـ ريتشاردسون (Vogel - Richardson) التي شرعا فيها سنة 1853 وزارا أثناءها فزان ثم تابعا الرحيل إلى تشاد. وقد مات ريتشاردسون عند العودة.

ولدينا أيضاً الرحلة التي قام بها هاملتون (Hamilton) في برقة. ورحلة الكابتن بونيمان (De Bonnemain) إلى غدامس، ثم الرحلة التي قام بها المترجم الجزائري المعروف باسم (أبي دربة) إلى غات سنة 1858.

وهكذا نصل بُعد ذلك إلى الرحلات المشهورة في بلاد الطوارق التي قام بها الرحالة الفرنسي هنري دوفييرير (H. Duveyrier) الذي حل بغدامس وغات خلال الفترة 1860-1861. وفي العام التالي لهذه الاكتشافات التي قام بها دوفييرير بالصحراء الوسطى، أرسلت الحكومة الفرنسية بعثة علمية إلى غدامس شارك فيها الكومندان ميرشر (Mircher) والكابتن بولنياك

(Polignac) والمهندس فاتون (Vatonne) والدكتـور هوفمـان (Hoffman) والمترجم أبي دربة (Bu Derba).

وفي هذه الأثناء تمت أيضاً الاكتشافات التي قام بها ماوريزيو بورمان (Maurizio Beurmann) في برقة وفزان بحثاً عن بعثة فوجل التي انقطعت أخبارها. وقد قتل بورمان في سنة 1863 بناء على أمر سلطان الواداي.

وقد كان من فوائد هذه الرحلات التي قام بهـا أولئك المكتشفـون الأخيرون في إفريقيا الصحراوية، أنها دفعت رحّالاً كبيراً إلى زيارة طرابلس الغرب وبرقة والمناطق الجنوبية، ونعني به الرحالة الألماني الكبير جراردو رولف (G. Rholfs) الذي قام باكتشافات في ليبيا خلال 1864-1865، ثم في سنة 1869. وقد عاد إلى بـرقة سنـة 1878 للقيام بـرحلة ـ في صحبة ستيكـر (Stecker) وكسيـلاق (Csillagh) ـ إلى الجغبـوب والكفـرة. وكـان ينـوي الوصول إلى الواداي، إلا أن ذلك لم يتحقق له بسبب الروح العدائية التي أظهرها أفراد قبيلة الزوية بالكفرة. أما كسيلاق الذي انفصل عن رفقائه في سوكنة فقد اتجه نحو غات. ولكنه أصيب في الطريق بمرض (الدسنتاريا) فمات أثناء الرحلة.

أما خلال الفترة الواقعة بين 1860-1878 فقد تمت رحلات مـردوخ سميث (M. Smith) وبورشر (Porcher) في بـرقة 1860، ورحلة الآنسـة الهولندية تيني (Tynné) إلى مرزق. وقد قتلت بعد ذلك وهي في الطريق بين مرزق وغات التي كانت تنوي الوصول إليها. ثم رحلة الرحـالة الألمـاني نـاختجال (Nachtigal) 1869 ورحله البـارون مـولتـزان (Moltzane) إلى طرابلس 1875. واكتشافات الرحالة فون باري (Von Bary) في غات 1876 حيث لقي حتفه هناك. ويعتقد أنه مات متسمماً. وأخيراً البعثة المعروفة باسم دورنـو ـ دوبـير (Dourneaux-Dupere) وجـوبـرت ولارجـو (Jourbert-Largeau) إلى غـدامس سنة 1874-1876. وقـد قامت فـرنسـا بإرسال هذه البعثة.

وتنهي رحلة رولف إلى الكفرة الفترة البطولية للرحلات والاكتشافات الجغرافية بليبيا. فبعد هذه الفترة، لم تخضع ليبيا لأية رحلات علمية بالإضافة إلى روح الشك والحيطة التي أخذت تغلب على تصرفات الحكومة التركية التي أصبحت أكثر حذراً، ولا تسمح إلا بعد إجراءات طويلة لبعض الرحالين الأوروبيين بالتوغل في داخل المنطقة التي ظلت بمنأى عن النشاط الكشفي الذي يميز العشر الأواخر من القرن التاسع عشر، بالنسبة لبقية أجزاء إفريقيا.

ونتابع سرد الرحلات التي تمت اعتباراً من سنة 1880 حتى الاحتلال الإيطالي وذلك وفقاً لترتيبها الزمني.

وأول هذه الرحلات تلك الرحلة التي قام بها الرحالة الإيطالي كامبيريو Camperio موفداً من قبل الجمعية الإيطالية للاكتشافات التجارية بميلانو، وقد قام كامبيريو برحلة إلى برقة في تلك السنة.

وقد لحقت به بعثة مامولي ـ هايمان (Mammoli - Haimann) التي اكتشفت جزءاً كبيراً من الجبل الأخضر حتى انتهت إلى درنة وذلك في 1882-1883(*).

وبينما كانت تجري هذه الرحلات، كان الرحالان الألمانيان فروند (Freund) وشوينفرت (Schweinfurth) يجوبان الساحل الشرقي لبرقة، (مارماريكا) 1882-1883.

وفي سنة 1884 أعلن الصحفي بونفنتي (Bonfanti) أنه قام برحلة من طرابلس إلى لاجوس. وقد أثير حول هذه الرحلة جدل كبير وما يزال الشك يحيط بصحة وقوعها حتى اليوم.

(*) قام كامبيريو برحلة أولى إلى طرابلس الغرب سنة 1881 ثم قام في السنة الثانية 1882 برحلة إلى برقة مع الرحالة هايمان. وقد تشكلت برئاستها بعثتان الأولى ذات مهمة اقتصادية تجارية برئاسة كامبيريو، والثانية علمية فنية برئاسة هايمان. أما مامولي فقد كان عضواً بالبعثة.

ونضطر هنا إلى أن نتخطى تسع سنوات حتى يقوم رحالة آخرون بزيارة ليبيا. ففي سنة 1893 نجد اسم الكولونيل الفرنسي مونتويل (Monteuil) الذي زار فزان في 1895-1896. ثم الرحالة الانجليزي سويسون كوبر (S. Cooper) الذي زار مناطق ترهونة ومسلاتة مرتين، جامعاً بعض الحفريات التي نقلها إلى انجلترا، ومنها (إلهـات الجمال الراقصات).

وتلته في سنة 1896 رحلة المركيز موريس (Mores) الذي فكـر في الوصول إلى غات عن طريق تونس، ولكن قتله الطوارق من رجال قافلته قرب (المشيقيق). وقد كان مقتل المركيز موريس سبباً في رحلة الشيخ محمد الطيب الحشائشي التي قام بها من أجل البحث عن قتلة المركيز، فتوجه إلى غدامس، ثم غات ثم الكفرة. وقد كتب وصفاً هاماً لرحلته.

وفي سنة 1901، أسند متحف التاريخ الطبيعي (Museum Natural History) مهمة القيام ببعثة إلى فزان، إلى الرحالـة إدوارد دودسون (E. Dodson) الذي وصل إلى مرزق سالكاً طريقاً لم تسلك من قبل. وفي تلك السنة أيضاً (1901) قام الميجر الإيطالي بدرتي (Pedretti) بتحـدي الحظر التركي وتمكن من القيام برحلة في برقة انطلاقاً من بنغازي حتى درنة.

ثم قام الدارس الفرنسي الرحالة ماتوزييل (Mathuisieulx) بتكليف من حكومته وبتوصيات من الباب العالي برحلتين إلى ليبيا 1901-1903، وقد نشر تقارير هامة عن هذه الرحلات.

وفي سنة 1903 قام الجيـولوجي الإيـطالي فيناسا دي رينيي (V. de Regny) بدراسات جيولوجية على طول الساحل الطرابلسي، بصحبة الكابتن هوجو فرانتي (U. Ferranti). ثم جاءت بعد ذلك في (1906) رحلة الرحالة الانجليزي هانس فيشر (H. Visher) الذي اجتاز طرابلس الغـرب، من طرابلس إلى تومو، مقدماً لنا معلومات هامة عن فزان. وفي سنة 1908 تمت الرحلة الهامة التي تولتها مؤسسة الاستيطان اليهودية (Jewish Territorial

(Organization) لدراسة إمكانية إقامة مستعمرات يهودية زراعية في برقة. وقد شارك في هذه البعثة الهامة الجيولوجي جريجوري (Gregory) والمهندس الزراعي تروتر (Trotter) والمهندس مدلتون (Medleton) والمستشرق شلوخ (Slouschs). وقد كان الرأي الذي انتهت إليه البعثة سلبياً بالنظر إلى قلة المياة في تلك المناطق. وقد قام شلوخ بعد ذلك بدراسات في جبل غريان لدراسة مواقع الجاليات اليهودية القديمة. وقد زار هذه المنطقة بعد عامين من ذلك الرحالة الألماني براند نبرج.

ونشير هنا أيضاً إلى بعض الرحلات التي تمت في العشر الأعوام الأخيرة من القرن التاسع عشر، وهي رحلات لم تكن تتميز بأي طابع. ومنها رحلة الأرشيدوق سلفاتوري دي توسكانا (S. di Toscana) التي قام بها في سنة 1874. ثم رحلة أ. سلفستري (A. Silvestri) التي قام بها في نفس السنة إلى طرابلس الغرب. ثم الجغرافي ج. كورا (G. Cora) (1875) والانجليزي أ. بائي (E. Bae) (1877)، ورحلة الناشر بتولي (Bettoli) (1880)، ورحلة أ. لودومرسكي (A. Ludomirski) وف ـ سبلين (Splaine) ورحلات الإيطاليين كوربيتا (Corbetta) ولازارو ومادالاري (M. Madalari) والفرنسيين ميلون (Melon)، بييس (Piesse)، فيراود (Feraud) ثم ايدو (Idoux) وكلاريتي (Clareti) والبارون ايسنتشتاين (Eisenstein) والإيطالي جوستنايانو روسي (G. Rossi) والفلولوجي الألماني جروث (Grothe). وكل هذه الرحلات قد تمت خلال الفترة الواقعة بين 1880-1900.

أما عن الفترة التي تقع بين 1900 - 1911 فنذكر رحلة دومينيكو تومياتي (D. Tumiati) الذي حل بطرابلس في سنة 1905 وكتب تقريراً عن رحلته تميز بالروح الفنية التاريخية. ثم جينو لاجانا (G. Laganà) والجغرافي الألماني ا. بانس (E. Banse). وقد اهتم في هذه الفترة بليبيا من الجانب الأتنوغرافي الدارس الألماني ف. برندبرج (A. Brandemburg)، ومن الجانب التجاري فورلونج (Furlong) وسلفاتوري جانو (S. Gianno)، وقد زار هذا الأخير

برقة. كما كتب عن الجانب العسكري ت. ش. جانينيني (T. C. Giannini)[٢]

وقد كتب جوتشـارديني (Guicciardini) و ب. بيني (B. Penne) ولا بودي (Lebboudé) والكونتيسة لا روش كانتين (Rochecantine) وسادو (Sadoux) ـ كتب هؤلاء جميعاً عن رحلاتهم التي قاموا بها في طرابلس الغرب. وترك لنا جاستوني تريني (G. Terreni) ودي ساندري (De Sandri) وديوتليفي (Diotallevi) انطباعاتهم التي تتميز بالطابع السياسي والاقتصادي.

وقد قام عضو مجلس الشيوخ دي مارتينو (De Martino) بزيارة برقة في سنة 1907 لأغراض سياسية محضة، كما زارها أيضاً لنفس الغرض كاستيليني (Castellini)، وقام أوريجما (Aurigemma) بأبحاث أثـرية. أمـا الدارس بجوينت (Beguinot) فقد قام بأبحاث فيلولوجية. ثم قام هنريكو كورادينـي (E. Corradini) بزيارة إلى برقة وطرابلس الغرب في ربيع 1911 للقيام بدراسات سياسية واقتصادية.

ومن الرحلات التي تمت في سنة 1910 - 1911 يجدر بنا التنويه بالتقرير الذي كتبه الجيولوجي الفرنسي برفنكير (Pervinquière) الذي كان عضواً في بعثة اللجنة الفرنسية ـ التركية لتحديد الحدود بين طرابلس الغرب وتونس. ثم الرحلة التي قام بها في ربيع 1911 إلى جبل نفوسة الجيولوجي السويسري أدموند برنيت (E. Bernet) من أجل التنقيب عن المعادن.

وفي سنة 1910 نلتقي أيضاً بالبعثة الأثرية الإيطالية هالبهر دي سانكتيس (Halbherr - de Sanctis) التي زارت لبدة وآثار شحات ومسة.

وفي سنة 1911 قامت بعثة أمريكية بقيادة نورثون (Northon) بدراسات وأبحاث وحفريات في شحات. وقد قطعت هذه الدراسات وهي في بدايتها بسبب نشوب الحرب التركية الإيطالية.

وقد أثارت اهتماماً خاصاً لدى الإيطاليين الأحداث التي صاحبت رحلة

سفورزا ـ سان فيليبو (Sforza-Sanfilippo) للبحث الجيولوجي والتنقيب عن المعادن. وقد وجدت بطرابلس الغرب عند نشوب الحرب التركية الإيطالية واعتقلت في مرزق ثم أطلق سراحها عقب صلح 11 نوفمبر 1912.

يتبين من هذا العرض للعدد الكبير من الرحالين والدارسين الذين زاروا ليبيا أثناء العهد العثماني، أن هذه الحكومة لم تكن تضيق في منح الأذن للأوروبيين لزيارة المناطق الداخلية للولاية. والواقع أنها كانت تضع العراقيل ولكنها كانت تنتهي غالباً إلى الموافقة والتنازل. على أننا لا نستبعد أن الحكومة في سلطتها المحدودة على القبائل البدوية وشبه البدوية التي تقطن في الدواخل لم تكن لتطمئن أو ترى من الحكمة الموافقة على قيام الأوروبيين بالدراسات والاكتشافات لما قد يثيره من احتمالات إلحاق الضرر بهم من قبل الأهالي المتعصبين، الأمر الذي من شأنه أن يجر كثيراً من المشاكل الدبلوماسية مع الدول المعنية.

ولذا فإن العراقيل التي كانت تضعها الحكومة العثمانية بالنسبة للرحلات البعيدة تستند غالباً إلى هذه الاعتبارات. فالدولة العثمانية كدولة شرقية حقيقية كانت تؤثر السلامة والحياة السياسية الهادئة، ومن شأن البعثات والرحلات والاكتشافات والزيارات إلى أراضيها إزعاجها وإخراجها من هذا الهدوء. فلا غرابة إن بدت لها هذه كلها من المزعجات التي ينبغي تجنبها.

حقاً، لقد كان هناك بعض الولاة الأذكياء الذين رغبوا في أن تتولى الحكومة العثمانية نفسها القيام برحلات ودراسات اكتشافية في ليبيا، ولكنهم في الواقع كانوا يمثلون الشذوذ الذي يؤكد القاعدة التي تقوم على التقاعس العظيم الذي تميزت به الحكومة العثمانية في القيام بأي نشاط علمي في الولايات التابعة لها.

الفصل العشرون

الحفريات والبحث عن الآثار في العهد العثماني

يمكننا القول، ونحن في معرض الحديث عن الدراسات الخاصة بليبيا، إن الحكومة العثمانية قد أغفلت الاهتمام بالحفريات، والبحث عن الآثار، خلال الفترة التي حكمت فيها البلاد. ولم تكتف بهذا الإهمال الدائم التام، بل كانت حمايتها للأماكن الأثرية الرومانية معدومة، سواء في لبدة وصبراتة وشحات وغيرها من عشرات المواقع الأثرية بليبيا.

حقاً، لقد وفدت على البلاد بعوث أوروبية عديدة اهتمت بدراسة الأماكن الأثرية، وخاصة لبدة وقورينا. غير أن الحفريات كانت تتم على نفقة الحكومة المعنية، وتنتهي الآثار التي يعثر عليها إلى تزيين وتجميل المتاحف الانجليزية والفرنسية خاصة.

ونقدم فيما يلي عرضاً موجزاً للرحالين الذين اهتموا بالدراسات الأثرية أثناء اكتشافاتهم الليبية.

ومن الثابت، أن هورنمان (1797) كان أول من قدم لنا معلومات عن

الآثار الرومانية بليبيا. ولكن بارث كان من أبرز المكتشفين لها، حيث قام في سنة 1845 بزيارة لبدة للمرة الأولى ورسم خارطة طوبوغرافية لها ربما كانت نسخة مكررة لما قدمه مولليرِ والأخوان بيشي، ثم الرحالة الانجليزي سميث الذي قدم لنا وصفاً إضافياً لكثير من الآثار الرومانية في دواخل طرابلس الغرب(*).

أما رولف فلم يتحدث إلا قليلاً عن زيارته للبـدة في سنة 1865. واكتفى بوصف السيرك والمسرح الذي تعرف عليه للمرة الأولى إلى الجنوب من السرك.

وقبل أعوام، من رحلة رولف، كانت إحدى الجمعيات الانجيلزية قد نقلت في سنة (1861) كثيراً من المواد الأثرية من ليبيا، طبقاً لما يؤخذ من الكتاب القديم Libro Vecchid للإرسالية الفرنسيسكانية بطرابلس(**).

وقد استمر تهريب الرخام والأعمدة الرخامية والمنحوتات والشواهـد الكتابية المنحوتة أو المحفورة، على غفلة من الحكومة التـركية، بعـد سنة 1861. وقد كان اليهود غالباً يحتكرون بيع الآثار التي يستجلبونها من لبدة، إلى الأجانب، مقابل ضريبة يدفعونها من حين إلى آخر إلى الحكومة وكثيراً ما يفلتون من الرقابة.

وفي سنة 1869 قام كارابيلا أفندي (Carabella) سكرتير الوالي علي

(*) من الرحالين الذين اهتموا بالجوانب الأثرية الرحالة الإيطالي دلاشلا الذي وصف آثار قورينا التي خصها بالجانب الأكبر من رحلته المشهورة (1816).

(المعرب)

(* *) الكتاب القديم Libro Vecchid سجل بيوميات البعثة الفرنسيسكانية بطرابلس. ويتضمن تسجيلاً لبعض الأحداث الهامة التي وقعت في البلاد في العهد العثمـاني الأول والعهد القرمانللي والعهد العثماني الثاني. ومن هنا جاءت قيمته التاريخية التي أفاد منها كثير من الباحثين الإيطاليين.

(المعرب)

رضا باشا بجمع بعض الأعمدة والشواهد والمنحوتات والتماثيل من لبدة وصبراتة وضواحي مدينة طرابلس. وقد أرسل قسماً كبيراً من هذه الآثار إلى الآستانة، وبقي قسم كبير منها بطرابلس، على أمل إقامة متحف للآثار بطرابلس، الأمر الذي لم يتحقق أبداً.

وفي سنة 1873 قام الأرشيدوق لودفيك سلفاتوري بزيارة اكتشافية للبدة، وقدم لنا عنها وصفاً دقيقاً. كما قام دي رع (De Rae) في سنة 1877 بزيارة المدينة الأثرية وقدم لنا وصفاً هاماً لها.

أما نصيب الآثار القديمة بليبيا من حديث الرحالين الإيطاليين الذين أوفدتهم الجمعية الاكتشافية التجارية بميلانو، فقد كان قليلاً وهم بتّولي وفروند وكامبيريو. ولم يهتم سوى كامبيريو (1880) بالإفاضة نوعاً ما في الحديث عن لبدة وقورينا.

وفي سنة 1890 أرسلت حكومة الولاية إلى الآستانة تمثالاً صغيراً هاماً للآلهة (أثينا). وهو ما يزال بمتاحفها. ولكن هذا حادث طارىء، وقد نظر إليه على أنه عمل استثنائي غريب، إذ لا يتورع ولاة طرابلس في بيع أعمدة لبدة إلى العامة لاستخدامها في صنع المعاصر. ولدينا في هذا الصدد وثيقة بالمحفوظات التاريخية بطرابلس برخصة ممنوحة في إبريل 1873 من مجلس الولاية تتضمن قراراً بتخويل المواطن محمد المرغني الحصول على أربعة أعمدة من لبدة للاستفادة منها في إنشاء معصرته مقابل دفع 300 قرش إلى خزينة الدولة.

وهكذا نرى أن تركيا لم تكن تغار على الآثار الرومانية الباقية بالولاية، بل لم تكن تستنكف عن المتاجرة بها. وينبغي أن نشكر صنيع ذلك الضابط التركي الذي كان بالخمس في سنة 1901. إذ ما كاد يعلم بأن بعض الأهالي قد قاموا بإخراج تمثال كبير قرب لبدة حتى بادر إلى التوجه إلى المكان، للتحقق من الأثر المستخرج، وقام بمبادرة شخصية منه بإرسال التمثال إلى طرابلس حيث

نصب في إحدى ساحات نادي الضباط. وقد أنقذ بهذه الطريقة المجموعة المعروفة باسم ديونسيوس (Dionisio) التي توجد اليوم بمتحف القلعة (مدير مكتب الوالي)(*)، وربما ظن الأهالي الذين عثروا عليها أنها تصلح أن تكون جيراً.

وعثر في نفس السنة على تمثالي: المترونة (Matrona) (السيدة) والنصر. وقد نقل التمثالان إلى طرابلس وزين بهما النادي التركي للضباط. وقد استعدنا هذه التماثيل عند احتلالنا وهي موجودة الآن بالمتحف.

ويمكن القول بأن الحفريات الأثرية الحقيقية بلبدة وقورينا إنما بدأت ببعوث ورحلات كوبر، كليرمونت - غانو، ماتزوييل. والبعثة الإيطالية - هالرهر - دي سانكتيس. وهي الاكتشافات التي تمت خلال الفترة الواقعة بين 1890 — 1910.

وقد قام كوبر بدراسة (أصنام) مسلاتة وترهونة، واكتشف عدة قطع فنية هامة، منها القطعة المنحوتة المعروفة باسم (إلهات الجمال الراقصات) وقدم لنا رسماً لمدينة لبدة. أما الثاني (كليرمونت) فقد قام بجمع معلومات هامة عن لبدة. وقد زار ماتزوييل لبدة مرتين، الأولى في سنة 1901 والثانية في 1903 - 1904 واهتم في هاتين الرحلتين أيضاً بالآثار في دواخل طرابلس الغرب، وبرقة، وخاصة آثار قورينا.

وفي سنة 1907 قام العالم الأثري الإيطالي أوريجما بزيارة إلى ليبيا لدراسة المراكز الرومانية الرئيسية القديمة. بينما لم تتمكن بعثة هالبرهر - دي سانكتيس من القيام بأعمال كبيرة في لبدة بالنظر للموقف العدائي الذي اتخذته إزائها السلطات التركية. ولكنها استطاعت أن تنجح في دراسة آثار شحات، كما درست للمرة الأولى الآثار الموجودة ببلدة (مسة) ببرقة التي لم تدرس من قبل.

(*) في العهد الإيطالي.

وتوافر لنا في سنة 1911 وصف هام للآثار القديمة بمدينة غدامس بفضل الباحث الفرنسي برفنكر. كما قامت في ذلك العام بعثة أمريكية برئاسة نورتن بزيارة قورينا للقيام بحفريات في تلك المنطقة الأثرية الهامة. ولكن نشوب الحرب التركية الإيطالية أوقف العمل وعطله.

وهكذا نتبين أن تركيا كانت غائبة عن جميع البحوث والاكتشافات بينما نشطت عمليات السلب المنظم لآثار لبدة وصبراتة وشحات وغيرها من الأماكن التي تتوافر على الرخام والأعمدة والتماثيل وتيجان الأعمدة الجميلة.

وقد وضعت إيطاليا ـ بعد احتلالها ـ حداً لهذا الإفساد والعبث.

المراجع

PUBBLICAZIONI E DOCUMENTI VARI CONSULTATI

— Archivio Strorico di Tripoli — *Atti dei Consolati di Sardegna, Napoli, Toscana e del Regno d'Italia.*
— G. Arneudo — *La Storia delle Arti Grafiche* Torino Paravia 1905.
— P. Bertolini — *La Tripolitania Settentrionale* - Roma, Tip. Naz, 1913.
— Corpo di S.M. ! *Monografia sulla Tripolitania, Cirenaica e Fezzan* - Roma, 1897.
— Corpo di S.M. — *Truppe Turche in Cirenaica ed in Tripolitania* - Roma, 1911.
— N. Checchi — *Giarabub - Bengasi - Tipografia* Pavesi, 1927.
— Ghisleri — *La Libia* - Milano, Noghera, 1912.
— G. Hildebrandt — *La Cirenaica ed il suo avvenire* - Firenze, 1912.
— Hiaia Behar — *La Finanza Turca* - Bologna, Zanichelli, 1912.
— Municipio di Tripoli — *La città di Tripoli dal 1912 al 1924* - Tripoli, 1925.
— A. Mori — *L'esplorazione georgrafica della Libia* - Bengasi - Ricci, 1927.
— C. Manfroni — *Tripoli nella storia marinara d'Italia* - Padova - Drycker, 1912.
— M. de Mathuisieulx — *Attraverso la Libia* - Milano - Voghera, 1912.

— M. de Mathuiseiulx — *La Tripolitaine d'heir et de domain* — Paris — Hachette, 1912.
— A. Pervinquière — *La Tripolitaine interdicte* — Parigi - Hachette, 1912.
— E. Queirolo — *Il Muchtar nella legislazione ottomana* - Tripoli - Tipografia Governo, 1918.
— Relazioni dei Consoli Inglesi a Tripoli dal 1865 al 189.
— Relazioni dei Consoli francesi a Tripoli dal 1890 al 1910.
— H. Duveyrier — *Les Tuaregh du Nord* - Paris - Tip. Nat., 1882.
— H. Rolhfs — *Kufra* - Paris, Hachette, 1907.
— Museo Coloniale di Venezia — *La prima guida di Tripoli* - Venezia, Ferrari, 1912.
— Ministero Esteri — *Relazione del Console Motta del 1898* - Roma, Ministero Esteri, 1899.
— Ministero Esteri — *Relazione del Console Medana del 1903* - Roma, Ministero Esteri, 1904.
— Missioni Francesane di Tripoli — *Il Libro Vecchio e il Libro Nuovo* - Tripoli, Archivio della Missione.
— Relazione del Console inglese Jago, dell'anno 1903.
— Relazione del Console francese Seon dell'anno 1909-1910.
— Relazione del Console Italiano di Bengasi, luglio, 1911.
— M. Scaparro — *La stampa di Tripoli Turca* - Tripoli, Rivista Tripolitania, anno III, 1933, Tipografia Maggi,`Editore.
— F. Sroppa — *Nomadismo e nomadi* - Roma, Tipografia Nazionale, 1915.
— Relazioni dei delegati della Società di Esplorazioni, geografiche e commeriali di Milano-Milano, Raccolta 1880-1896.
— Relazioni del Delegato della Camera di Commercio di Coremona G. Alemanni, nel 1910- Cremona, Atti Camera Commercio, 1911.
— Grasselli e Barini — *L'Occupazione della Libia* - Grema 1914.
— G. Terreni — *Manoscritti di storia e di economia libica al tempo della Porta* - Tripoli, Presso famiglia Terreni.
— (.060)Notizie di vario genere raccolte dall'autore Francisco Coro presso capi e notabili di vari territor della Tripolitania e Cirenaica.

(*) أشار المؤلف في هذه الفقرة إلى المعلومات المختلفة التي جمعها من رجالات البلاد.

الفهرس

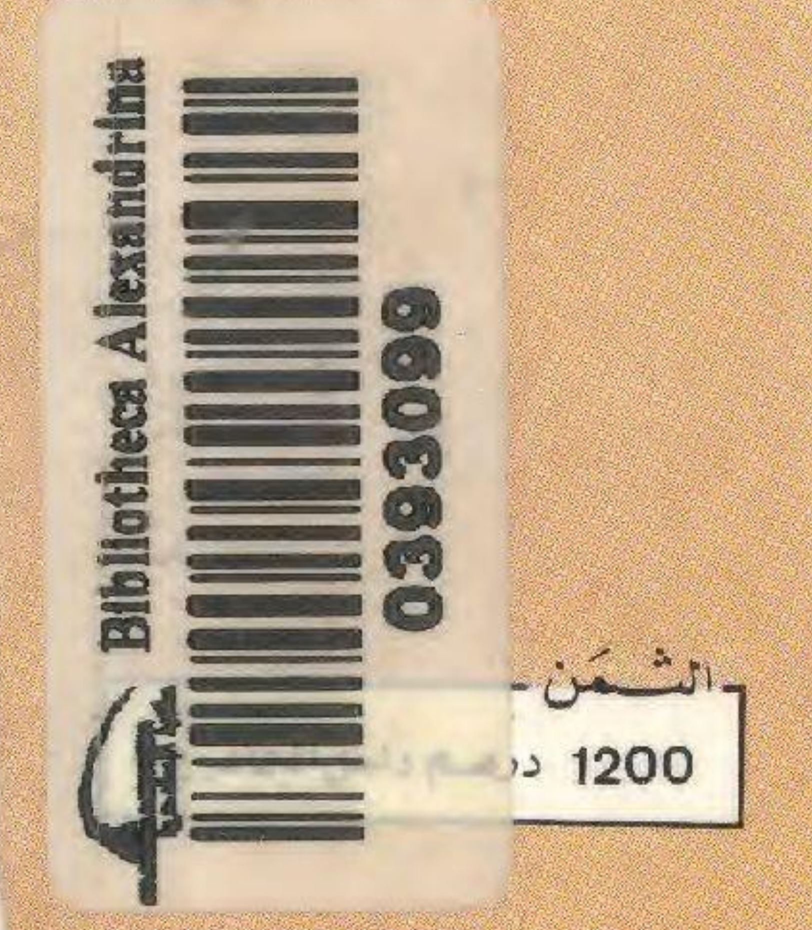
ليبيا في العهد العثماني

ما من شك، أن هذا الكتاب الصغير، قد مثل أثناء صدوره مساهمة طيّبة في التعريف بذلك العهد، وكان من الدراسات الأولى التي خاضت مجاهل هذه الفترة التي ظلّت بعيدة عن متناول الباحثين.

يتناول هذا الكتاب، بطريقة موجزة، فترة هامة من التاريخ الليبي الحديث، وهي الفترة التي عرفت باسم العهد العثماني الثاني، والتي امتدت في حساب الزمن 76 عاماً.

لم يستطع المؤلف رغم كل الاعتبارات إلا أن يخضع لشرف البحث العلمي فيسجل بإنصاف ما تحقق في أواخر هذا العهد من مبادرات في تحقيق النهضة العلمية والصحفية في البلاد وأن ينوّه بتقدير ببعض إنجازات الولاة الناجحين.

إن هذا الكتاب يجمع بين دفتيه ما تناثر من مؤلفات ومراجع مختلفة ورحلات وتقارير قنصلية ومذكرات وذكريات، وهو بذلك يؤلف مرجعاً سهلاً بسيطاً للدارسين.



الثمن
1200

